الاستيطان اليهودي
وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني



مركز دراسات الشرق الأوسط

الاستيطان اليهودي
وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني

تحرير

ذياب مخادمة   موسى الدويك

مركز دراسات الشرق الأوسط

المشاركون

حســــن أيـــــوب		حسن عبد القادر صالح		خليــــل التفكجــــي
رائـــــف نجـــــم		عبد الرحمن أبو عرفة		عبد الوهاب المسيري
فـــرج شـــــلهوب		محمـد خليـل الموسـى		موســـى الـــدويك
نظـــام بركـــات		وجيـــه أبـــو ظريفـــة		وليـــد العـــريض

فهرس

المبحث الثاني

المبحث الثالث

الفصل الثالث

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

الفصل الرابع

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

التقديـم

يبرز الاستعمار في صيغته الحديثة مشـكلة الأقليـات، ويمثل حقيقة تدويل المجتمعات الغربيـة لمشـاكلها بالشـكل الاستعماري، وتمثل إسرائيل حالةً لتصدير مشكلة اليهود من أوروبا على شكل استعمار استيطاني إحلالـي، وفـي ظـل ذكرى مذابح صبرا وشاتيلا التي خطط لها أرئيـل شـارون بتعاون العملاء اللبنانيين عام ١٩٨٢، وفي ظـل المزاولـة المستمرة للآلة الحربية الإسرائيلية بحرق زهرات فلسـطين بدخانها وقذائفها، ووقوف العالم مشدوهاً عاجزاً وسط حيرة شديدة لا يحرك ساكناً لكـبح جمـاح الوحشـية والهمجيـة والإرهاب الإسرائيلي الذي يجتاح الأرض المحتلـة، فيقتـل البشر من الأطفال الرضع حتى الشيوخ الكهـول ويجـرف الأراضي ويستولي على الممتلكات، ويبني جداراً عنصـرياً في الوقت الذي تطالب فيه الولايـات المتحـدة دول العـالم الأخرى، بفتح الحدود والتخلي عن سيادتها في عالم مفتـوح في إطار العولمة، وبعد أن كان موضوع الاسـتيطان دومـاً على جدول التحرك السياسي العربي والدولي، تحـول منـذ أسلو عام ١٩٩٣ إلـى مشـكلة محـدودة تفاوضـية بـين

الفلسطينيين والإسرائيليين.

وانعقد اتفاق الحكومات الإسرائيلية اليمينية منها واليسارية على مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات والمستوطنات اليهودية وبميزانيات عالية، وعدته هذه الحكومات مسألة أمنية وحاجة حيوية للكيان الإسرائيلي لا تقبل اليوم حتى التفاوض عليه مبدئياً. لقد مثلت عمليات الاستيطان اليهودي مظهراً مرافقاً وعملياً من مظاهر الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، وحظيت بالإدانات الدولية المتواصلة دون أن تلقي إسرائيل لها بالاً، وشكل المستوطنون جالية كبيرة تنتشر في مختلف المناطق بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وتحتل أهم المواقع الاستراتيجية وتستهلك المياه الجوفية بشراهة على حساب المواطن الفلسطيني، كما شكلوا مجتمعاً غريباً كلياً عن محيطهم، لتتحول هذه المستوطنات إلى قلاع ومعسكرات ومخازن أسلحة ونقاط إرهاب واعتداء وهجوم على الفلسطينيين، ولتشكل تهديداً دائماً للأمن والممتلكات. وهكذا بلغ عدد المستوطنين أكثر من أربعمائة ألف مستوطن يسكنون حوالي ١٧٠ مستوطنة أو يزيد، موزعة على ثلاث

كتل رئيسية في المرتفعـات الشـرقية عبـر وادي الأردن والمرتفعات الغربية بمحاذاة ما يسمى بالخط الأخضر وفـي منطقة القدس، ناهيك عن مستوطنات قطاع غزة والعديد من المناطق الأخرى.

وبرغم توقيع اتفاقات عدة للتسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي في ظل عملية سـلام دوليـة، إلا أن السـرطان الاستيطاني استمر يقطّع التواصـل الجغرافـي الفلسـطيني، ليشكل أمراً واقعاً يفرضه على طاولة المفاوضات، وبـالرغم من كل الاتفاقات التفصيلية والالتـزام الأمنـي الفلسـطيني الخطير والعالي المستوى، وعلى حساب العلاقات الداخليـة الفلسطينية، إلا أن اتفاقات السلام ومنها خارطة الطريقة لـم تصمد، ويبدو أنها في مرحلة الأفول بسبب هـذه الأعمـال العدوانية على الأراضي والممتلكات والسكان، لصالح نقـل الكتل البشرية اليهودية من دول العالم إلى المناطق الفلسطينية في عملية إحلالية تؤكد عمليات التطهير العرقـي، وبجـدار يمثل فلسفة العنصرية الصـهيونية، وبإرهـاب وخروقـات لحقوق الإنسان تقارب أو تزيد على ما اقترفته النازية حتـى حسب أكثر المزاعم اليهودية تطرفاً.

لقد أدت الانتفاضة والمقاومة دوراً حيوياً في إثارة مشكلة المستوطنين في الشارع الإسرائيلي، بصفته مدخلاً لعدم الأمن والاستقرار وتبذير أموال الميزانية، وأشعرت اليهود في بقية أنحاء فلسطين أن أمنهم بات مهدداً بسبب حفنة من اليهود المتطرفين المشعوذين المؤمنين بالخرافات، والذين يعيشون على دقات نواقيسها، وهم يعيثون فساداً في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأنهم يستهكلون ما يزيد على ٢٠ % من الميزانية السنوية للكيان الإسرائيلي في الجوانب المدنية والأمنية، وهو ما شجع أصواتاً يهودية داخل الكيان الإسرائيلي لترتفع مؤخراً وتطالب بإزالة هذه المستوطنات، وهو ما حدث في الانسحاب من قطاع غزة وإزالة المستوطنات.

من جهة أخرى، يؤمن الخبراء في شئون الاستيطان من العرب والفلسطينيين، أن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإحلال اليهود فيها بدلاً من الفلسطينيين، يمثل عملية تغيير تاريخي في الملكية والديموغرافيا، أي التغيير في الأرض والسكان، وهما من مقومات السيادة والدولة والوجود، ولذلك فإن إزالة الاستيطان من الضفة الغربية والقدس وغزة هي

مقدمة استراتيجية لـدفع المشـروع الصـهيوني التوسـعي العنصري إلى الحائط المسدود، وهي خطوة لا بد منها لقيـام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانطلاقا من كل هذه الأسباب، ومن قناعة من مركـز دراسات الشرق الأوسط بأهمية تناول الموضوع فـي ظـل العنف والإرهاب الإسرائيلي، وبغية بيـان الخطـورة التـي تمثلها المستوطنات والمسـتوطنين علـى مسـتقبل الشـعب الفلسطيني ومشروع الدولة الفلسطينية، كانت فكرة عقد هـذه الندوة، أملاً في أن تُظهر هذه الندوة عمق مخاطر الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي على صـعيد التواصل الجغرافي والديموغرافي، وعلـى صـعيد الأمـن والاستقرار.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعـالي الأسـتاذ عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، على تفضـله برعاية الندوة، وانتداب سعادة الأستاذ علي خـريس لإلقـاء كلمة الافتتاح، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من سـعادة السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية فـي منظمـة التحرير الفلسطينية، والسيد معن بشور، أمين عام المـؤتمر

القومي العربي، على مشاركتهم الكريمة وتفضلهم بإلقاء كلمات في حفل الافتتاح.

وأشير ختاماً بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور جورج جبور، عضو مجلس الشعب السوري، على جهوده القيمة في التعليق على أوراق العمل واقتراحات تطويرها وتصويبها، كما أشير بالشكر الخاص لكل من الأستاذ الدكتور موسى الدويك، مدير المعهد الفلسطيني للقانون الدولي الإنساني، والدكتور ذياب مخادمة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، على تحريرهما العلمي لأبحاث الندوة بصيغتها النهائية.

جواد الحمد

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

آذار / مارس ٢٠٠٦

المقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الأبحاث التي قدمت في ندوة "الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني"، والتي عقدها المركز في العاصمة الأردنية عمان، وذلك يوم السبت الموافق ٢٠٠٣/٩/٢٠، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى.

اعتمد المشروع الصهيوني في المنطقة بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص على عدد من الركائز التي ترجمت هذا المشروع على أرض الواقع، وكان الاستيطان أهمها وأولها من حيث التطبيق، الذي كان بواكير أعمال المشروع الصهيوني على الأرض منذ أواسط القرن الثامن عشر.

وتستند فكرة الاستيطان إلى بعد توراتي ديني، بهدف توظيفها سياسياً في إقامة هذا المشروع، حيث تتميز إسرائيل عن غيرها من المشاريع الاحتلالية والاستعمارية الأخرى، بأنها قامت على أساس إحلال شعب مكان شعب تجسيداً لمقولة:"أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتنظر الحركة الصهيونية للاستيطان بوصفه حقاً طبيعياً لليهود، يجب العمل

على تعزيزه وإيجاد الظروف المواتية لاستمراره، فكانت الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين ضمن الرؤية الاستراتيجية لمشروع الدولة الصهيونية في المنطقة.

إن تأثير الاستيطان على الفكر السياسي الصهيوني، يمتد ليشمل كافة أشكال الخطاب السياسي والحزبي والأمني والإعلامي، ويأتي في مقدمة برامج كافة الأحزاب الصهيونية، وتسعى إسرائيل بشكل دائم لجعله بعيدا عن طاولة المفاوضات أو ضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مع بعض الجهات في المنطقة، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر.

وفي ظل التجاوز الذي ظهر في المبادرات السياسية، منذ أوسلو ١٩٩٣ حتى خريطة الطريق ٢٠٠٣، لفكرة إزالة الاستيطان واستبدالها بمفاهيم وتوجهات جديدة مثل وقف الاستيطان، ومنع توسيع الاستيطان، وإزالة البؤر الاستيطانية، والسماح ببناء طرق التفافية واسعة لخدمة المستوطنات والربط بينه، وكذلك ضم المستوطنات إلى الكيان الإسرائيلي، ناهيك عن نشر فلسفة المستوطنات الأمنية والسياسية والتفريق بينها، وفكرة التفريق بين الكتل

الاستيطانية، والمستوطنات المتفرقة والمعزولة....إلخ، حيث تتجاوز هذه التوجهات والمفاهيم الخطورة التي تشكلها عملية الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني ودولته المستقلة، وبالتالي تبرز أهمية التمسك بفكرة إزالة الاستيطان كما هي إزالة الاحتلال بوصفه مظهراً من مظاهره.

وقد انطلق المركز في عقده لهذه الندوة الهامة من قناعات منهجية موضوعية تؤكد على ضرورة معالجة هذا الموضوع الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويمتد ليؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي في العالم العربي والإسلامي، فقد نظم هذه الندوة باستضافة نخبة من المختصين في الموضوع لمعالجته من كافة النواحي، في محاولة من المركز للمساهمة في تعزيز إمكانات الأمة الفكرية والعلمية في التعامل مع هذا الموضوع، ولمساعدة صناع القرار فيها على تشكيل رؤية استراتيجية سليمة نحو مستقبل الشعب الفلسطيني ودور الاستيطان في تحديده.

وغطت الندوة محاور عديدة حول فلسفة الاستيطان وتصورات الجانب الإسرائيلي حوله استراتيجياً من الناحية

السياسية والأمنية والاقتصادية وتطبيقاته العملية، كما عالجت الأخطار الكبيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وكيانـه السياسي والاجتماعي نتيجة لاستمرار تنفيذ هذا البرنامج، كما تعرضت لآليات المقاومة الفلسطينية تجاهه.

وفي الجانب السياسي والقانوني الدولي فقد سعت الندوة إلى استعراض موقف القانون الدولي والمنظمـات الدوليـة وموقف الدول العربية ودول العالم من الاسـتيطان، وأثـر الاستيطان على عملية السلام في المنطقـة وعلـى انـدلاع المواجهات والحروب.

وكلنا أمل بأن يحقق هذا الكتاب ونشره خدمـة عمليـة لصناع القرار والمفكرين، ولفتح المجال لمزيد من الإثـراء في المواضيع التي تناولها أو تفاصيلها المختلفة.

الفصل الأول

تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

المبحث الأول : مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين

المبحث الثاني : تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحلـه الزمنية

المبحث الأول

مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين

أ. عبد الرحمن أبو عرفة*

مقدمة

يتمثل الغرض الأساسي للحركة الصهيونية، بجمع أكبر عدد ممكن من يهود العالم وتركيزهم في "إسرائيل" من خلال عملية "انقلاب ديمغرافي" يستبدل بها اليهود بمواطني الـبلاد العرب، ولقد اعتبر مبدأ التخلص مـن العـرب بتهجيـرهم الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأحلام الصهيونية. ولقد بذل زعماء الحركة الصهيونية جهودا محمومة من أجل تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، على اعتبار "أن استمرار تقدم الهجرة اليهودية، ليس فقط المهمة المركزية للدولة اليهودية، بل هو التبرير الجوهري لتأسيسها ووجودها".

وبالرغم من الادعاء القائل، بأن هجـرة اليهـود إلـى

---

* مدير الملتقى الفكري العربي في القدس.

فلسطين، ومن ثم تأسيس الدولة اليهودية، كان تنفيذا لواجـب ديني، وتطبيقاً لنبوءات "التوارة" فإن ملاحظة الظروف التـي واكبت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالتالي انبثاق الحركة الصهيونية بمفهومها السياسي، تظهر أن هناك أسباباً أخرى وراء تلك الموجات، ذلك أن معظم الهجرات الرئيسية، بدأت منذ أواخر القرن الماضي، نتيجة الظـروف الخاصـة التي ميزت المجتمعات اليهودية المنتشرة في أرجاء العـالم، ولا سيما في شرق أوروبا، كرد فعل على موجات الاضطهاد التي تعرضت لها تلك الجماعات. ومما يثبت ذلك، أن الغالبية العظمى من المهاجرين اليهود، توجهت إلى بلدان أخرى غير فلسطين وبخاصة إلى الولايات المتحدة، وحتى في موجـات الهجرة اللاحقة، بقي الاضطهاد الذي تعرض لـه اليهـود، وخاصة في ألمانيا النازية، هو الـدافع الأساسـي للهجـرة، وحتى من الناحية الجغرافية، وبالرغم من نشـوء الحركـة الصهيونية ذات التوجه السياسي، فإن محاولة إيجـاد وطـن قومي لليهود، لم تعين فلسطين كمكان لا بـديل لـه، حيـث اقترحت عدة أماكن لإقامة هذا الوطن منها: اوغندا أو كينيـا في إفريقيا، وجزيرة قبرص أو شبه جزيرة سيناء في آسـيا،

وكذلك الأرجنتين في أمريكا الجنوبية، التي بذل بها بالـذات محاولات عملية واسعة لشراء الأراضي وتأسيس اسـتيطان يهودي لا زالت بقاياه موجودة حتى الآن.

ولقد ظلت عملية المقارنة والتفاضـل بـين فلسـطين والأماكن الأخرى، مجال أخذ ورد بـين زعمـاء الحركـة الصهيونية، إلى أن تم البت بالأمر عام ١٨٩٧ مـع انعقـاد المؤتمر الصهيوني الأول ، الذي صاغ البرنامج الصهيوني، ونص على أنه "تسعى الصهيونية إلى بناء وطـن للشـعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام".

مرحلة ما قبل الصهيونية:

وفدت إلى فلسطين عام ١٧٧٧ أول جماعة اشـكنازية، وفي عام ١٨١٢ تأسست لأول مرة الطائفة الاشكنازية فـي القدس، إلا أن ذلك لم يفلح في زيادة أعداد اليهـود بصـورة ملموسة، ولا سيما بعد أن بدأت الهجـرات اليهوديـة إلـى الولايات المتحدة عام ١٨٤٨، ويعتبـر تأسـيس المدرسـة الزراعية اليهودية "مكفيه يسرائيل" بواسطة جمعية الأليـانس عام ١٨٧٠ أول عملية اسـتيطانية زراعيـة يهوديـة فـي فلسطين.

وتُعد أعمال الاضطهاد والمذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا ، السبب المباشر في الهجـرات اليهوديـة إلـى فلسطين ، ولقد أدت هذه الهجرات على ضآلة نسبتها ، إلـى زرع البذور الأولى للمشروع الصهيوني في فلسطين ، وكان من آثار هذه المذابح أن قام اليهودي الروسي "يهودا بنسكر" عام ١٨٨١ بنشر كتاب "التحرر الذاتي" الذي دعا إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وفي العام التالي ١٨٨٢ أنشأت فـي روسيا حركة "محبي صهيون" التي شكل أعضـاؤها نـواة المهاجرين الروس إلى فلسطين .

بدأت المذابح ضد اليهود في روسيا سنة ١٦٤٨، إلا أن نشاطها الفعال بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، ففي عـام ١٨٨١ حدثت ثمان مذابح ضد اليهود، ثـم جـاءت مذبحـة "يالطا" في العام التالي، مما أدى إلى هجرة أكثر من أربعين ألف يهودي، توجه ثلاثة آلاف منهم إلى فلسطين، وفي عـام ١٨٨٣ جرت عدة مذابح ضد اليهود، وفي السنوات التاليـة، حدثت مذابح أخرى، كان أبرزها مذبحة "جومل" عام ١٩٠٣ ، وفي عام ١٩٠٥ "اوديسا" و"سيدلتس" عام ١٩٠٧ .

ونظرا لتفاقم الأوضاع، فقد تم خلال المدة من ١٩٠٥–

١٩١٤ هجرة أكثر من مليون يهودي من روسيا توجه منهم ١,١٠٠,٠ إلى الولايات المتحدة ٢٤,٠٠٠، فقط إلى فلسطين. وخلال المدة من ١٨٨٠–١٩١٤ هاجر من روسيا أكثر مـن مليوني يهودي إلى الولايات المتحدة و٢٠٠ ألف إلى بريطانيا و٦٠ ألف إلى فلسطين.

مرحلة ما بعد الصهيونية:

بما أن العنصر البشري يشكل الأسـاس الأول لعمليـة الاستيطان، فإن تتبع مراحل الهجرة اليهودية إلى فلسـطين، يعد من أكثر الأمور توضيحا لمراحـل تطـور المشـروع الاستيطاني اليهودي.

تميزت موجات الهجرة اليهودية المتعاقبة إلى فلسطين، واختلفت سواء من حيث مكان القدوم، أو من حيـث نوعيـة المهاجرين، أو المهمة المنتظرة منهم، وخطة الهجـرة كمـا رسمها "هرتزل"، بينت ذلك "أن الفقراء يذهبون أولا، لتمهيد الطرقات وبناء الجسور والبيوت والضروريات الأخرى، ثم يأتي بعد ذلك الموسرون، وأخيرا يأتي المهاجرون الأثرياء".

فقد اتسمت كافة موجات الهجرة اليهودية في فلسطين - في الغالب- بظاهرتين:

- ارتباطها الزمني مع موجة اضطهاد ضد اليهود في أماكن تواجدهم .
- ارتباطها الجغرافي مع الأماكن التي تمت بها أعمال الاضطهاد. وتصنف الهجرات اليهودية عموما إلى عدة مراحل حسب ما سيرد لاحقاً.

الهجرات الصهيونية إلى فلسطين

الهجرة الأولى ١٨٨٠–١٩٠٣:

تكونت هذه الموجة غالباً من يهود روسيا ومن يهود دول شرق أوروبا، الذين بدأت هجرتهم بعد اغتيال القيصر الروسي "الاسكندر الثاني" عام ١٨٨٠ التي تبعها أعمال قتل واضطهاد ضد اليهود.

وربما يكون من الأنسب تقسيم هذه الهجرة إلى فترتين زمنيتين:

المرحلة الأولى ١٨٨٠- ١٨٩٧:

وهي التي تكونت من جماعة "محبي صهيون" وتمت تحت رعاية البارون روتشيلد (١٨٨٥–١٩٠٠) وتمكنوا بدعم مادي منه من الحصول على أراضٍ زراعية (٣٢٠٠ دونم)

في ريشون لصيون وفي جديرا، وقد نتج عـن هـذا الـدعم ظهور "طبقة من الملاكين الذين يوكلون أعمالهم الزراعيـة إلى أيد عربية".

المرحلة الثانية ١٨٩٧– ١٩٠٣:

وهي التي ترافقت مـع ظهـور الحركـة الصـهيونية السياسية بعد نشر "هرتزل" كتابه "الدولـة اليهوديـة" عـام ١٨٩٦، وتميزت هذه الفترة بنشـاط واضـح فـي المجـال الصهيوني التنظيمي والسياسـي ، حيـث عقـد "المـؤتمر الصهيوني" الأول عام ١٨٩٧ الذي نتج عنه تأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية" وانعقاد خمسة مؤتمرات تالية لـه حتـى عام ١٩٠٣، واسـفرت عـن تأسـيس "الشـركة اليهوديـة للاستعمار "عام ١٩٠٢" والشركة البريطانية الفلسطينية "عام ١٩٠٣ التي أصبحت فيما بعد "البنك البريطاني الفلسطيني".

ومع حلول عـام ١٩٠٣ كـان ١٠,٠٠٠ يهـودي قـد استوطنوا فلسطين فيما مجموعه ٢٨ مستوطنة، أكثـر مـن نصفهم في الأراضي الزراعية التي بلغـت مسـاحتها ٣٥٠ ألف دونم.

الهجرة الثانية ١٩٠٤–١٩١٧:

مع حلول عام ١٩٠٤ كانت الايدولوجية الصهيونية قـد اتخذت أبعادها الرئيسية، بالرغم من أن موت هرتزل كـان عام ١٩٠٤، وكذلك عودة النقاش حـول إمكانيـة اسـتعمار أوغندا، أثر في حركة الهجـرة كـذلك أثـر علـى نشـاط المهاجرين أنفسهم. وأمام هذا الوضع، كان لا بـد أن يعمـل زعماء الحركة الصهيونية بحزم من أجل تطبيـق قـرارات المؤتمرات الصهيونية ، وحالف الحظ هؤلاء الزعماء نتيجة للمذابح التي تعرض لها اليهـود فـي "كيشـينيف" ١٩٠٣–١٩٠٥.

وربما تعد هذه الفترة من أشد الفترات نشاطاً بالأحداث الدراماتيكية التي ساعدت بصورة أو بأخرى على توجيه دفة الأمور لصالح المخططات الاستيطانية الصهيونية، وبـالرغم من أنه لم تتم خلال هذه الفترة عمليات اسـتيطانية مركـزة، وكذلك لم يتم خلالها هجرة يهودية مؤثرة، إلا أن أحداث هذه الفترة ظهرت نتائجها في مراحل لاحقة، ففـي عـام ١٩٠٨ بدأت حركة المقاومة العربية ضد الحكم العثماني، في وقـت لم يتنبه به أي من العرب أو الأتراك إلـى حقيقـة النوايـا

الصهيونية والتي بدأت تأخذ أبعادا عملية مع تأسيس "مكتب فلسطين" برئاسة "ارثور روبين" عام ١٩٠٨ وتأسيس منظمة "هشومير هتسعير- الحارس الفتي" عام ١٩٠٩ والتي تعتبر نواة العسكرية اليهودية في فلسطين، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وانهماك الساطات التركية بأمور الحرب، في الوقت الذي تصاعدت به النقمة العربية للحكم التركي، والذي ترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية الذي تسبب في انفلات حبل الأمن، مما ترتب عليه بروز أعمال النهب، وتزايد أعمال قطاع الطرق، الأمر الذي استثمرته الحركة الصهيونية ، في تأليب اليهود ضد السكان العرب، ضمن محاولتها لخلق "وعي قومي" لليهود في فلسطين وفي أقطار العالم الأخرى، ومع انتصار الثورة البلشفية الروسية في تشرين أول ١٩١٧، وكشفها لاتفاق سايكس بيكو ، الذي خيب آمال العرب في وعود بريطانيا ، وما زاد الأمور سوءا، صدور"وعد بلفور" في تشرين ثاني من العام نفسه، واحتلال بريطانيا لفلسطين عام ١٩١٨، وتواطؤها مع حركة الهجرة اليهودية، أصبح السكان العرب الخارجون من محنة الحرب بين "فكي الكماشة" الاستيطان الصهيوني والاحتلال

البريطاني المتواطئ، وكان عليهم مواجهة حركة اسـتيطانية منظمة ومدعومة ماديا ومعنويا على المسـتويات الرسـمية والشعبية .

أما على صعيد الهجرة فمن مجموع أكثر مـن مليـون يهودي تركوا روسيا خلال فترة الهجرة الثانية، فقد توجه ٢٤ ألفاً منهم إلى فلسطين.

لقد أدى هذا الوضع، إضافة إلى تأثر اليهـود الـروس بالأفكار الاشتراكية التي سادت روسيا في تلك الفترة، إلـى محاولة تجميع أنفسهم بأشكال اشتراكية، حيث أقيمت أوائـل الكيبوتسات"دجانيا"، وكذلك في منظمـات عماليـة، حيـث تاسست منظمة "بو على صيون – عمال صهيون" على يـد نحمان سيركين" و"بير بوركوف" اللـذان ناديـا بصـهيونية اشتراكية، كذلك فقد تأسسـت منظمـة العامـل الصـغير – هبوعيل هتصعير" على يد "غوردون"، ولما لم تفلـح هـذه المنظمات في حصول أعضائها الشباب على العمل، تأسست منظمة جديدة باسم هاهلوتز – المتطوع"وكانت تطالب، كمـا يبدو من أسمها، بالعمل المجاني مقابل لقمة العيش.

وفي هذه المرحلة، فإن الاستيطان اليهودي في فلسطين،

لم يجابه بمعارضة عربية ظاهرة، وإن كان الشك قـد بـدأ يتسرب إلى نفوس العرب حيث "إن قيام الحركة الصـهيونية العالمية على يـد ثيـودور هرتـزل وتشـكيل الكـونغرس الصهيوني، وخلق هيئات تنفيذية ذات نفوذ بالغ للقيام باقتنـاء الأراضي والتمويل، ولربما، ولا أقل من ذلك، تحديد الهدف النهائي للصهيونية على يد هرتزل بالذات، وهو إقامة دولـة يهودية فيما أسماه "إسرائيل"، هذه الأمـور كلهـا أضـاءت الضوء الأحمر وأطلقت صافرة الإنذار في أوسـاط طلائـع الحركة الوطنية وزعمائها"، ومع نهايـة الحـرب العالميـة الاولى كان عدد اليهود في فلسطين قد بلغ ٨٠,٠٠٠ نسـمة، وبلغ عدد المستوطنات اليهودية خمسون مستوطنة.

الهجرة الثالثة ١٩١٨– ١٩٢٣:

تُعد هذه الهجرة، من الناحية الجغرافية والسببية، امتدادا للهجرة الثانية التي قطعت بسبب الحرب، فمع نشوب الثورة الروسية التي تعرض اليهود في بدايتها للمذابح في أوكرانيا، وفيما بعد بولندا والمجر، وبالرغم مـن أن غالبيـة اليهـود هاجروا إلى الولايات المتحدة، فإن قسما لا بأس بـه توجـه نحو فلسطين (قرابة ٣٥ ألف نسمة)، متأثراً بـذلك بالنشـاط

الصهيوني الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، حيـث أعيـد تنظيم المؤسسات الصهيونية، وتأسيس منظمات جديدة أكثـر تطرفاً (منظمة بيتار) ووصول الزعماء الصهيونيين المنفيين "كبن غوريون"و"اسحق بن تسفى" إلى فلسطين، وإناطة مهمة تأمين العمل اليهودي في فلسطين للصندوق القومي.

شهدت هذه الفترة كذلك، تغييرات أساسية في فلسـطين أثرت في طبيعة الأوضاع، حيث أقيمـت السـلطة المدنيـة البريطانية عام ١٩٢٠، وتمـت المصـادقة الدوليـة علـى الانتداب في تموز ١٩٢٢، مما أدى إلـى فـتح إمكانيـات واسعة، أمام الهجرة اليهودية، نتيجة لالتزام سلطات الاحتلال البريطانية رسميا، بإقامة وطن قومي لليهود بموجب "وعـد بلفور" وسماحه ابتداء من عام ١٩٢١ بفتح أبواب الهجرة إلى ١٦,٥٠٠ يهودي سنويا ، وفي حقيقة الامر، فـإن مجمـوع الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة بلـغ ١١٥ ألـف نسـمة، ووصل عدد المستوطنات إلى ٧١ مستوطنة.

لقد أدى المهاجرون في هذه الفترة، دوراً فعـالا علـى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم على أيديهم، تأسيس الهستدروت ومنظمات عمالية أخرى، إضافة إلى دورهم في

الاستيطان الكيبوتسي، متأثرين بذلك بالأفكـار الاشـتراكية الروسية التى حملوها معهم. ولقد أتاح مهاجرو هذه الفتـرة تهيئة الفرصة لموجات الهجرة التالية ومن أبـرز الأعمـال إقامة منظمة "الهاجاناه" عام ١٩٢٠.

الهجرة الرابعة ١٩٢٥-١٩٣٢:

ليس واضحاً، أن كانت المصادفة، أم التخطيط المسـبق هي التي دعت سلطات الولايات المتحدة عـام ١٩٢٤ إلـى إصدار قوانين تحد من الهجرة إليها. وفيما إذا كـان لـذلك علاقة مع الإجراءات الروسية التـي حـدت مـن النشـاط الصهيوني.

ومهما كان السبب، فإن هذه الفترة وخاصـة السـنوات ١٩٢٤-١٩٢٦ شهدت أكبر عدد من المهاجرين اليهود فـي فلسطين. حيث بلغ عددهم حوالي ٦٢,٠٠٠ شخص ويوازي عددهم حوالي ٧٤ بالمائة من مجموع عدد اليهود في فلسطين عام ١٩٢٢ الذي بلغ ٨٤,٠٠٠ نسمة. وحتـى نهايـة عـام ١٩٣٢ كان مجموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال هذه الهجرة ٩٤,٠٠٠ شخص بمعدل سـنوي مقـداره ١٠,٠٠٠ مهاجر. وربما يعزى انخفاض معدل الهجرة بعد عام ١٩٢٨

إلى حقيقة، أن الثورة الروسية أسست جمهورية ذات حكـم ذاتي لليهود في مقاطعة أذربيجان في ذلك العام، وعلى كـل حال، فإن غالبية هؤلاء المهاجرين وفدوا من "بولندا" نتيجـة التمييز الاقتصادي ضدهم من قبل وزير الماليـة البولنـدي "جرابسكي"، ولذلك أطلق على هذه الموجة من الهجرة "هجرة جرابسكي"، من ميزات هذه الفترة ارتفـاع نسـبة الهجـرة المضادة، فمن مجموع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسـطين عام ١٩٢٦ البالغ عددهم ١٣٨٥٠ مهاجر، تـرك نصـفهم البلاد في السنة التالية، ومن ٣٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٧ عام عاد منهم ٢٠٠٠ شخص، وحتى عـام ١٩٢٩، فإن نسبة اليهود المغادرين من فلسطين بلغت ٣٠ بالمئة من عدد القادمين، وربما تكون الأحداث في فلسطين التي بلغـت ذروتها في تلك الفترة عام ١٩٢٩ باندلاع "ثـورة البـراق" بالقدس أثرت على ذلك. لا سيما مع صدور"الكتاب الأبيض" في السنة التالية.

وتميزت فترة الهجرة هذه، بتأسيس المستوطنات المدنية وإقامة الصناعات نتيجة للدعم المالي الكبيـر الـذي قدمتـه صناديق صهيونية أسست لهذا الغرض، حيـث بلـغ عـدد

المستوطنات في نهاية هذه الفترة ١١٠ مستوطنة.

الهجرة الخامسة ١٩٣٣- ١٩٣٨:

مع وصول الزعيم النازي "هتلر" للسلطة عـام ١٩٣٩، كان عدد اليهود في فلسطين، قد وصل إلى نحـو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وخلال الفترة ١٩٣٣–١٩٣٦ وصل إلـى فلسـطين ١٩٦,٠٠٠ مهاجراً جديداً، ٢٤,٠٠٠ منهم من ألمانيا، وكذلك تواصلت أعداد المهاجرين من بولندا، ووصل بـذلك عـدد اليهود عام ١٩٣٦ إلى نحو ٢٨ بالمئة مـن مجمـوع عـدد السكان في فلسطين، وكان معظم هـؤلاء المهـاجرين مـن الشباب والأولاد اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين ١١-١٢ سنة، الذين هجروا بعد التشريد الـذي حـل بالمجتمعـات اليهودية في مناطق الاحتلال النازي، وألحق هؤلاء الفتيـان بالمعاهد التعليمية، وتم إسكانهم في الكيبوتسات حتى يمكـن تزويدهم بالثقافة الصهيونية. ولقد شهدت هذه الفترة نشـاطاً استيطانياً واسعاً ومنظماً، وابتداء من سنة ١٩٣٢ بدأ بتنفيـذ مشروع "الألف عائلة" الذي نتج عنه إنشاء عدة مسـتوطنات في السهل الساحلي، والتي تميزت بطابعها العسكري وبعدها الجغرافي.

وفي أعقاب هذا النشاط الاستيطاني، وأمـام تغاضـي سلطات الاحتلال البريطاني على الهجرة، لا سيما بعد إنشاء لجنة بيل، والشروع في محاولات لتقسيم فلسـطين انـدلعت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦التي كان من نتائجها، حصـول هبوط كبير في عدد المهاجرين اليهود، حيث هبط العدد إلـى ٦٦,٠٠٠ مهاجر عام ١٩٣٥ إلـى ٢٩٦٠٠ مهـاجر عـام ١٩٣٦، ثم عاد وانخفض إلى ١٠٦٠٠ مهاجر عـام ١٩٣٧، ١٤,٦٠٠ مهاجر عام ١٩٣٨.

وتصاعدت أعمال العنف والمذابح الجماعية ضد اليهود في ألمانيا ومناطق الاحتلال النازي، وانتشر الـذين أفلحـوا بالهرب في دول أوروبا الغربيـة وأمريكـا والمسـتعمرات البريطانية ومنها فلسطين.

بالإضافة إلى نحو ٢٥,٠٠٠ وصلوا من مناطق أخرى، قسم منهم من يهود العراق وسوريا ولبنان ، الـذين هربـوا خوفا من خطر الزحف النازي، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، أفلح نحو ٦٠ ألف يهودي في الوصـول إلى فلسطين، ومع انتهاء هذه الحـرب، سـمحت سـلطات الانتداب البريطاني لنحو ٧٥٠ من اللاجئين اليهود بالوصول

شهريا إلى فلسطين ، حيث وصل فـي عـام ١٩٤٥ نحـو ١٥٢٠٠ لاجئ، وعام ١٩٤٦ حـوالي ١٨٧٠٠ و٢٢,٠٠٠ عام ١٩٤٧، وحتى ١٤ أيار ١٩٤٨ وصل نحـو ١٧٢,٠٠٠ يهودي. وبهذا يكون مجموع عدد اليهود الذين وصلوا إلـى فلسطين خلال فترة الاحتلال البريطاني، ٤٨٣ ألف يهودي؛ أي حوالي ٦ أضعاف عدد اليهود الذين كانوا موجودين فـي فلسطين قبل الانتداب، يقطنون في ٢٢٧ مستوطنة.

ومن موجات الهجرة هذه، يتضح أن معظم المهـاجرين وفدوا إلى فلسطين خلال عمليات الاضطهاد والتشـريد مـن مختلف دول العالم، وبعد سنتين من انتهاء الحرب العالميـة الثانية، وضع الحد لنصف قرن من الصراع الدموي العالمي الذي تعرض اليهود خلاله إلى محـاولات تصـفية وإبـادة جماعية أريد للشعب الفلسطيني، أن يدفع وحده الثمن الكامل لكل ذلك، وكان بهذا كبش الفداء، حيث تعرض لعملية إبـادة وطرد جماعي بلغ نحو ٩٠ بالمئة من مجموع هذا الشـعب دون ذنب اقترفه.

الهجرة اليهودية بعد إقامة "إسرائيل" ١٥ أيار ١٩٤٨ – ١٩٦٧:

بدأت أفواج الهجرة الواسعة إلى فلسطين، قبل أن تنتهي حالة الحرب، حيث وصل خلال المعارك، نحـو ٢٥ ألـف مهاجر، وخلال الأشهر أيار – آب ١٩٤٨ وصل ٣٣ ألـف مهاجر آخر، وتبعهم نحو ٧٠ ألف مهاجر خلال أشهر أيلول – كانون أول وحتى نيسان ١٩٤٩، وصل ١٠٠ ألف مهاجر آخر، وبهذا وصل عدد المهاجرين اليهود خلال السنة الأولى من إقامة الدولة ٢٠٣ آلاف مهاجر جاءوا مـن ٤٢ قطـراً، ومع طرد مئات الآلاف من المواطنين العرب، وإفراغ المدن والقرى العربية في فلسطين من سكانها، أصبح المجال متسعا لاستيعاب مئات الألوف البديلة من اليهود، لتحقيـق"الحسـم الديمغرافي" في فلسطين، ومع إقامة "دولـة اسـرائيل" فـتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم بالقدوم، وجـاء فـي "إعلان قيام الدولة" أنها ستكون مفتوحة للهجـرة اليهوديـة، وكان أول نشاط للحكومة هو رفع جميع القيود التـي كانـت مفروضة على الهجرة اليهودية، و"لتقنين" عملية الهجرة هذه، أصدرت "الكنيست" بتاريخ ١٩٥٠/٧/٥ ما يسـمى"بقـانون

العودة" الذي يمنح كل يهودي حق الاستيطان في إسـرائيل، واليهودي المقصود هو كل يهودي دخل فلسـطين، مهـاجراً قبل صدور القانون، وكل يهودي ولد في فلسطين قبل أو بعد صدور القانون، وكذلك لأي يهودي يزور الدولة ويعبر عـن رغبته في الإقامة بها، ولا يستثنى من ذلك سوى اليهود الذين سبق اشتراكهم في نشاط معاد للشعب اليهـودي، أو الـذين يشكلون خطرا على الصحة العامة أو خطـرا علـى أمـن الدولة، وأوضح "بن غوريون" خلال تقديمه لمشروع القانون، أن هذا القانون ينص على أن الدولة ليست هي التي تمنح حق الاستيطان لليهود في المهجر، ولكن هذا الحق متلازم مع كل يهودي لمجرد كونه يهوديا. وتم وفقا لذلك تنفيذ العملية التي اطلق عليها "بساط الريح"، التي استهدفت خاصة، جلب يهود الدول العربية، حيث "إن الصهيونية قد عجزت عـن إنقـاذ يهود أوروبا، وأصبحت بعد انتهاء الحرب العالميـة دونمـا هدف مقبول، ومن أجل تقديم تبرير أدبي، لموضـوع قيـام الوطن، سعى الصهاينة إلى إنقاذ يهود آخرين، رغماً عـنهم والوحيدون الذين ينطبق عليهم ذلك، إنما كانوا يهود العـالم العربي".

وفي هذا المجال، فإن هذه المنظمات الصهيونية، عملت وفق ما يبدو أنه تنفيذا لإيحاء القيادة الصهيونية التي عبر "بن غوريون" عن موقفها بقوله: "أنا لا أخجل أن أعترف بأنه لو كان لدي من السلطة بقدر ما عندي من الرغبة، لانتقيت عدداً من الشباب الموهوب، المتطور، المستقيم والـوفي لقضـيتنا والمتوقد رغبة في تغيير أخلاقية اليهود وإرسالهم إلى البلدان التي غرق فيها اليهود وبرضا عن النفس، ولأمرت هـؤلاء الشباب بالتظاهر باللايهودية وملاحقـة اليهـود بالأسـاليب اللاسامية السمجة".

ومن مجموع ٥٨٦,٢٦٨ من اليهود الذين هاجروا مـن الدول العربية، فإن ٣٨٧,٠٠٠ منهم وصلوا إلـى إسـرائيل خلال الأعوام ١٩٤٨– ١٩٥١، بينما لم يهاجر من هـؤلاء اليهود إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٨ سوى ٤٥ ألف شخص. لقد أتاحت حقيقة تهجير مئـات ألـوف الفلسـطينيين مـن مساكنهم، الفرصة لاستيعاب هذه الهجرة اليهودية الضـخمة في أكثر من ٤٠٠ قرية ومدينة عربية أُجلي سكانها عنهـا، وأصبحت بمثابة مستوطنات يهودية، الأمر الذي رفع عـدد المستوطنات اليهودية لغاية هذه الفترة إلى ٧٠٨ مستوطنة .

الهجرة اليهودية بين ١٩٦٨- ١٩٧٣:

في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، شهدت الدولة الإسرائيلية، تصاعداً ملحوظاً في الهجرة اليهودية إليها، بعد أن شـهدت انخفاضاً واضحاً في سنوات ١٩٦٦، ١٩٦٧ وفي السـنوات الثلاث السابقة لحرب "أكتوبر" ١٩٧٣ بلغ معـدل الهجـرة السنوي نحو ٥٠ ألف نسمة، نتيجة لقدوم أعداد كبيـرة مـن يهود الاتحاد السوفيتي على إثر الحملة الشعواء ضد الاتحـاد السوفيتي ، وخلال الفتـرة ١٩٧٠-١٩٧٦ تـرك الاتحـاد السوفيتي ١١٨ ألفاً من اليهود الروس هـاجر مـنهم إلـى إسرائيل ١١٠ آلاف نسمة، وبلغ عـدد المسـتوطنات ٧٤٥ مستوطنة منها ١٥ مسـتوطنة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلة.

الهجرة بين سنوات ١٩٧٤- ١٩٨٠:

أثرت حرب "أكتوبر" بشكل حاد على الهجرة اليهودية، حيث انخفض المعدل السنوي العام بنسبة ٤٥ بالمئة خـلال السنوات الخمس التالية للحرب، بالإضافة إلى ارتفاع معـدل الهجرة المضادة للفترة نفسها، فمن معـدل ٨٠٠٠ شـخص تارك سنوياً في السنوات الخمس السـابقة لحـرب أكتـوبر،

ارتفع إلى ٣٩ ألفاً، ٣٧ ألفاً في سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالي، كذلك أثرت الأوضاع في إيران إثر سـقوط نظـام الشاه، مما أدى إلى ارتفاع أعداد اليهود المهاجرين من ايران إلى إسرائيل كذلك، فإن هنالك الكثير من اليهود القادمين من روسيا، قد تركوا إسرائيل ثانية بعد وصلوهم إليها.

الهجرة بين سنوات ١٩٨١- ١٩٨٨:

شهدت هذه الفترة هجرة ١٢٣ ألف يهودي معظمهم من اليهود القادمين من أوروبا وأمريكا، وعموماً تتميز هذه الفترة بانخفاض معدلات الهجرة التي تراوحـت حـول ١٢ ألـف مهاجر سنوياً فقط، ومن جهة أخرى شهدت ذات الفترة تنامياً في إنشاء المستوطنات خاصة في الأراضي المحتلة، الأمـر الذي يستنتج منه، أن هناك استعدادات كانت جارية للتمهيـد للهجرة اليهودية الواسعة من الاتحاد السوفيتي التي أعقبـت هذه الفترة مباشرة.

ومع ذلك تتميز هذه الفترة ببـدء الحملـة الصـهيونية لتهجير اليهود الإثيوبيين، الفلاشا، التي اسـتمرت لمـدة ٢٠ عاماً ابتداء من عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٠، وتم بها تهجيـر نحو ٦٢ ألف أثيوبي منهم نحو ٢٠ ألفاً خلال الفترة ١٩٨٠-

١٩٩٠، وبلغ عدد المستوطنات ٧٧٥ مستوطنة منها ٢٥ مستوطنة في الأراضي المحتلة.

الهجرة بين سنوات ١٩٨٩–٢٠٠٣

مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت حملة صهيونية منظمة ومدعومة من الولايات المتحدة لتهجير يهود الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لهذه الحملة فقد وصل إلى إسرائيل خلال فترة عشر سنوات (١٩٩٠– ٢٠٠٠) ما مجموعه ٨٨٦,٠٠ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفيتي إضافة إلى ١١٣,٠٠٠ مهاجر خلال السنوات الثلاث التالية ٢٠٠١– ٢٠٠٣.

وربما تعتبر هذه الهجرة، هي الأكبر بعد عملية بساط الريح (١٩٤٨–١٩٥٣) التي وصل خلالها ما مجموعه ١,١٢٤٠٠٠ يهودي.

ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة استغلت الحكومات الإسرائيلية الفائض في المساكن التي أقامتها في المستوطنات سواء داخل أو خارج الخط الأخضر، ثم الكرافانات المتنقلة، ثم بدأت عملية بناء استيطان واسعة مستغلة ضمانات القروض بقيمة عدة مليارات من الدولارات من الولايات المتحدة، التي اعتبرت في حينه (١٩٩٢) بمثابة

ثمن للمشاركة الإسرائيلية في مؤتمر مدريد الذي انعقد في تلك الفترة، كما شهدت هذه الفترة كذلك ذروة الهجرة الإثيوبية، حيث وصل خلال هذه الفترة ٤٣,٠٠٠ مهاجر جديد من أثيوبيا، تمت إضافتهم إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مهاجر أثيوبي سبق أن وصلوا خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٩٠.

أما ذروة الهجرات خلال هذه الفترة، فقد تمت خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ التي وصلت خلالها ٣٧٧,٠٠٠ مهاجر، ثم استقر المعدل نحو ١٧٥ ألف مهاجر سنوياً خلال الفترة، ١٩٩٢–٢٠٠٠ ثم بدأت فترة تراجع واضحة مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث لم تسجل السنوات ٢٠٠١–٢٠٠٣ سوى ما مجموعه ٩٥,٠٠٠ مهاجر، وبلغ عدد المستوطنات حتى هذه الفترة ٧٩٠ مستوطنة، منها نحو ١٧٠ مستوطنة في الأراضي المحتلة.

ملاحظات على احتمالات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في السنوات القادمة حتى مطلع هذا القرن، كان عدد اليهود في فلسطين يشكل نصف بالمائة من مجموع عدد اليهود في العالم، ارتفعت إلى ٥,٧ بالمائة عام ١٩٤٨ مع تواصل موجات الهجرة، وبعد ٥٥ سنة من إنشاء الدولة اليهودية

أصبحت تضم ٤٠ بالمائة من مجموع يهود العالم. ويتركـز بقية اليهود في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأميركـا اللاتينية وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى، وتشير كافة التقديرات إلى أن الهجرة اليهودية إلى إسـرائيل آخـذة بالانخفاض، والآمال معقودة في إسرائيل، على تحقيق هجرة سنوية تتراوح بين ٢٠–٥٠ ألف يهودي سنويا، وإذا أخـذت هذه الأرقام في الحسبان، وهي أرقام متفائلة، فإن ذلك يعنـي أن تهجير جميع يهود العالم في إسرائيل، سيحتاج إلى فتـرة زمنية بين ٢٠٠–٥٠٠ عام، هذا إذا أمكن تهجيـرهم فعـلا. إضافة إلى ذلك، فإن الهجرة المضادة مـن إسـرائيل إلـى الخارج، آخذة بالارتفاع التدريجي إلى الحد الذي أصـبحت تؤثر به على معدل الارتفاع السنوي في عدد السكان، ممـا حدا ببعض الأصوات داخل إسرائيل، إلى المطالبـة بوضـع تشريعات قانونية تحد من هذه الهجرة.

ويبدو أن الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يرفع الهجـرة اليهودية إلى إسرائيل بما يتلاءم والتطلعات الصهيونية، يكمن في حدوث تغييرات دراماتيكية في أماكن تجمع اليهود، تدفع بهم إلى القدوم إلى إسرائيل. وفي الوقت نفسه الذي تؤثر به

مثل هذه التغييرات سلبيا على الهجرة مـن إسـرائيل إلـى الخارج، في حالة وقوع مثل هذه التغيرات في المنطقة، فإن إمكانية حدوث هذه التغيرات في العالم هي إمكانيات مجهولة.

ومن المستبعد أن يكون النجاح النسـبي الـذي رافـق الهجرة الاندفاعية (١٩٤٨–١٩٥١) من حليـف أي هجـرة مشابهة حديثة، نظرا لاختلاف الظروف، ففي أعقاب إنشـاء إسرائيل الذي ترافق مع طرد مئات الألوف من المـواطنين العرب من منازلهم، كان من السهل استيعاب المهاجرين في هذه المساكن الفارغة، ويقود ذلك إلى الاستنتاج أنه في حالة حدوث حرب جديدة ونجاح إسرائيل في طرد أعداد كبيرة من العرب مرة أخرى، فإن إمكانية لجوء إسرائيل إلى اسـتقدام هجرة يهودية واسعة لن تكون سعيدة، وعلى العكـس، فقـد تعمد إسرائيل لاستغلال كل الوسائل الممكنة من أجل تهجير العدد اللازم من اليهود من المكان الأكثر ملائمة لها، وكمـا حدث في أعوام ١٩٤٨–١٩٥١، فلن يكون مستبعدا اللجـوء لاستعمال وسائل مشابهة لتلك التي استعلمت لتهجيـر يهـود العراق مثلا. إن إمكانية كهذه مستبعدة في كل مـن الاتحـاد السوفيتي والولايات المتحدة، لأسباب خاصة بطبيعة الظروف

في كلا البلدين، إلا أن الأمر يختلف في حالة دول مثل فرنسا وكندا والأرجنتين وربما بريطانيا أيضاً. وإذا كانـت هجـرة يهود الاتحاد السوفيتي مرغوبة، فإن الوضع فـي الولايـات المتحدة هو مغاير تماما، حيث تشير الدلائل إلى أن إسرائيل لا ترغب حاليا في هجرة يهود الولايات المتحدة، نظراً لعدة أسباب، منها: الاستفادة من نفوذهم السياسـي والاقتصـادي والإعلامي وحتى العسكري داخل الولايات المتحدة، وكـذلك الاستفادة من طاقتهم المادية الضخمة، باعتبارها موردا هاما للمدخولات الإسرائيلية، كما أن هذه الهجرة ستلحق أضراراً على المستوى الداخلي في إسرائيل، كونها ستزيد من ارتفاع نسبة جهاز الخدمات على حساب الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى زيادة نسبة التضخم، كذلك ستؤدي هجرة يهودية أمريكية واسعة إلى تعميق الصراعات الطبقية والعرقية بين اليهـود، نظراً لتلقائية تمتع هؤلاء المهاجرين بامتيازات عالية تـوافـق أذواقهم الناتجة من مستوى الحياة المرتفع الذي اعتادوا عليه.

أما إذا أرادت إسرائيل، الشروع بمغامرة اختيار هجرة أعداد كبيرة من يهود الولايات المتحدة مقابل انخفاض التأثير اليهودي على السياسة الامريكية، فإن ذلك مرهون بظـروف

خاصة، أقلها أن تصبح قوة عسكرية اقتصادية ضخمة تؤهلها للاستقلالية عن الولايات المتحدة، أي الوصول إلى حالة يصبح فيه النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة، أقل أهمية من هجرة اليهود إلى إسرائيل، وإذا حدث مثل هذا الاحتمال، فإن من مستلزماته التلقائية، الحاجة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين للحفاظ على هذه الاستقلالية.

إن الاحتمال الآخر، القائم على افتراض تدهور الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، سيؤدي بلا شك إلى هجرة يهودية واسعة إلى إسرائيل، إلا أنه من الصعب الاستنتاج، أن هناك مصلحة لإسرائيل في حدوث مثل هذه الحالة طالما أن ازدهار الاقتصاد الامريكي، ينعكس بشكل إيجابي على الأوضاع في إسرائيل ومنها الوضع الاقتصادي، الذي إذا أمكنه امتلاك المؤهلات، التي تكفل تحقيق أرباح لرؤوس الأموال، مقاربة لتلك الأرباح التي تحققها في الولايات المتحدة، فإن احتمال تشجيع انتقال أصحاب رؤوس الأموال إلى إسرائيل يصبح أمراً ملحاً. وينطبق هذا الوضع بشكل نسبي، على الدول الغربية الأخرى، مثل بريطانيا وفرنسا.

ومهما كانت الاحتمالات، فإن على إسرائيل أن تظل في حالة استنفار ديمغرافي متواصل، للخـروج مـن المـأزق، المتلازم باستمرار مع الطبيعة العنصرية لنظام الحكم .

المبحث الثاني

تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية

د. وليد العريض*

بداية لابد من ذكر بعض الأمور الهامة والملاحظات الأساسية وتوضيحها، وهي:

- أن ظاهرة الاستيطان في فلسطين – خاصة – هي ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث والمعاصر، كونها لم تستطع القضاء على الشعب الأصلي، كما حدث في أمريكا واستراليا، ولذا بقيت هذه القضية متحركة وستبقى كذلك للأبد.
- أن ظاهرة الاستيطان ليست ظاهرة منفصلة، وإنما مرتبطة بجوهر القضية الفلسطينية، فهي من أكثر الظواهر ارتباطاً بمشكلة اللاجئين وحق العودة في

---

* أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك.

جوانبها الدينية والسياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة والنفسية.

- ظاهرة الاستيطان من أكثر القضايا في التاريخ الحديث والمعاصر التي أخذت أبعاداً إقليمية ودولية.

- رغم الدراسات العلمية وغير العلمية المكثفة حول هذه الظاهرة، إلا أنها تبقـىمن أكثـر جوانـب القضـية الفلسطينية غموضاً في الماضي والحاضر، وربما في المستقبل،إما بسبب إخفاء المعلومات أو تناقضـاتها أو المبالغة فيها، وإما بسبب إخفاء الحقـائق أو لتثبيتهـا كواقع ملموس، ولا سيما من الجانـب الصـهيوني أو المبالغة فيها من الجانب العربـي لتضـخيم القضـية وإبراز آثارها الخطيرة.

- إن مستقبل الاستيطان مرتبط ارتباطاً مباشراً بـالربح والخسارة، ولذا فإن هذه المشكلة لـن تحـل مـا دام المشروع الصهيوني في حالة ربح دائم.

مراحل الاستيطان

يمكن تقسيم الاستيطان في فلسطين من الناحية الزمنيـة إلى ثلاث مراحل:

الأولى : المرحلة العثمانية من بداية القرن ١٩-١٩١٧.

الثانية : مرحلة الاحتلال والانتداب البريطـاني ١٩١٧-١٩٤٨.

الثالثة : مرحلة الاحتلال الصـهيوني وقيـام إسـرائيل ١٩٤٨- إلى الآن.

لكن ما يعيننا هو الواقع العملي للاستيطان، وقد مر في مراحل عدة هي:

- المرحلة النظرية أو مرحلة الدعوة ١٧٩٨ –١٨٥٦.
- مرحلة القوانين العثمانية والتنظيمـات والإصـلاحات ١٨٥٦-١٨٨٢.
- مرحلة التسلل والمقاومة ١٨٨٢-١٩١٧.
- مرحلة التهجير الرسمي ١٩١٧-١٩٤٨.
- مرحلة التوطين والاحتلال ١٩٨٤- إلى الآن.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الفئـة الثانيـة مـن هـذا

التقسيم، يتضح ما يلي:

* المرحلة النظرية أو الدعوة ١٧٩٨_١٨٥٦:

تميزت بمجموعة من الدعوات من بعـض الساسـة أو رجال الدين اليهود أو المفكرين، في إطلاق فكرة الاستيطان كأحد أهم الوسائل في تحقيق انتصاراتهم أو نشر أفكارهم .

دعوة نابليون

من خلال منشوره الشهير ١٧٩٩/٤/٢٠ الذي دعا فيـه اليهود إلى مساعدته في تحقيـق أهـداف حملتـه سياسـيا وعسكرياً، وأهمها احتلال مصر والشام، وقطع الطريق على بريطانيا من تحقيق ذلك. لكن هذه الدعوة قد فشلت لسببين:

١. تردد اليهود في قبول هذه الدعوة، لتشكيكهم في قدرتـه على الانتصار على الدولة العثمانية وعبارتهم الشـهيرة "سيف السلطان أقوى من سيفك".
٢. فشل الحملة الفرنسية نفسها في زمن قصير جداً.

فترة محمد علي في بلاد الشام ١٨٣١–١٨٤٠

أحيت هذه الفترة فكرة العودة إلى الأراضـي المقدسـة والاستيطان، مستفيدين من استغلال سيطرة محمد علي على بلاد الشام وعدائه للدولة العثمانية، والاستفادة مـن قوانينـه

الإصلاحية والانفتاحية على أوروبا (خاصة فرنسا)، ومنهـا دعوات:

- يهودا الكالاري ١٨٣٤ العودة إلى الأرض المقدسة.
- الحاخام كالبشر ١٨٣٦ الهجرة والاستيطان.
- الحاخام يهودا القلعي ١٨٣٩.
- عضـو البرلمـان البريطـاني شافتسـبوري ١٨٣٩، ورسالته إلى بالمرستون وزير الخارجيـة البريطانيـة حول هذا الموضوع.
- مقابلة مونتفيوري ١٨٣٩ مع محمـد علـي، لإقامـة مستوطنات عن طريق استئجار الأرض، ولما فشـلت هذه المحاولات، تزعمت بريطانيا حملة للقضاء علـى محمد علي وإخراجه من بلاد الشام حتى لا يقع تحـت النفوذ الفرنسي. (معركة نزيب) ١٨٣٩ ومؤتمر لندن ١٨٤٠، وفشل الجهود الإنجليزية – اليهودية في تثبيت فكرة الوطن اليهودي المستقبلي.
- فشل اليهود في الحصول على أية امتيازات بعد صدور خط شريف كلخانة ١٨٣٩، بسبب تلكؤ السلطان عبـد المجيد في تنفيذ هذه الإصلاحات، لإدراكـه خطـورة مساواة غير المسلمين بالمسلمين لهذا الغرض.

ومن هنا برزت فكرة إصدار خط جديـد ١٨٥٦ بأيـة وسيلة، ولم تسفر هذه الدعوات والمحاولات عن تحقيـق أي استيطان عملي في فلسطين.

مرحلة التنظيمات العثمانية ١٨٥٦-١٨٨٢:

بدأت هذه المرحلة بهزيمة الدولة العثمانية أمام روسـيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، فأجبرت الدولة العثمانيـة على إصدار خط شريف همايون ١٨٥٦ بموجـب مـؤتمر باريس ١٨٥٦، وتميزت هذه المرحلة بعدة أمور، منها:

- التحرر القانوني لغير المسلمين الذي مـنحهم مسـاواة كاملة في الشؤون الدينية، وكان لحق الملكيـة وقـانون الطابو ١٨٥٨، وإنشاء المؤسسـات الدينيـة والثقافيـة والاجتماعية، فرصة ذهبية لليهود فـي اسـتخدام هـذه القوانين وترجمتها عملياً على أرض الواقع.
- الاستفادة من قوانين الامتيازات الأجنبيـة التـي بـدأت تفرض قهراً على الدولة العثمانيـة، بسـبب هزائمهـا العسكرية (حرب مع روسيا ١٨٧٨).
- التحول الدستوري في الدولة العثمانية، قتل السلطان عبد العزيز وخلع مراد الخامس، كما جـيء بعبـد الحميـد

الثاني لهذا الغرض، تحت بند الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والقومية والاجتماعية "العلمنة والانفتاح".

- شهدت هذه الفترة نشاطاً محموماً في إنشاء المؤسسات التي ستشكل القاعدة الأساسية لاستيطان المستقبل وفي مقدمتها:
  - القنصليات في القدس
  - صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund 1865
  - جمعية استكشاف فلسطين الأمريكية Palestine Exploration Society 1870 جمعية الهيكل الألماني The German Temple Society كريستوف هوفمان ١٨٦٨.
  - الأليانس Alliance Israelite universelle

إن ما تم إنشاؤه من هذه المستوطنات في فلسطين لا يزيد على خمس، كان أهمها، مدرسة يافا الزراعية على ٢٦٠٠ دونم "مكفيه إسرائيل - بتكاح تكفا – ملبس العربية"، ولم يزد مجموع السكان على ١٥٠٠٠ يهودي. (صفد، الحولة، وادي جنين، بتياه قرب جنين، غدير يافا).

مرحلة التسال والمقاومة ١٨٨٢-١٩١٧:

ومما تميزت به هذه المرحلة:

- تميزت هذه المرحلة بالتوسع عن طريق الإمبرطوريات (هرتزل) روسيا، المانيا، بريطانيا النمسا، الدولة العثمانية.
- ظهور الاتحاد والترقي، كحركة مقاومة سياسية وعسكرية للدولة العثمانية. لقلب نظام الحكم بعد إلغاء الإصلاحات الدستورية من قبل السلطان، وفي مقدمتها البرلمان العثماني.
- ظهور الحركة الصهيونية التي تجسدت في حركة قومية في مؤتمر بال ١٨٩٧ والمؤتمرات الصهيونية الأخرى.
- فكرة الرجل المريض في أوروبا لتقسيم تركة الدولة.
- احتلال ولايات عثمانية كثيرة منها قبرص ١٨٧٨، مصر ١٨٨١، تونس ١٨٨٢.
- المقاومة الدينية والعرقية للسلطان عبد الحميد ودولته، الأرمن، صربيا فتوحد العرب واليهود والمسيحيين والمسلمين والكرد والترك وغيرهم في خندق واحد.

- الدعم السياسي والإعلامي الأوروبي، تحت بند تحرر القوميات والطوائف والعداء للسامية.
- بروز حركة المقاومة الرسمية والشعبية التي تزعمها السلطان نفسه لمقاومة الاستيطان في فلسطين.

ومن خلال المصادر الرسمية وغير الرسمية حول هذا الموضوع، تبين أن عدد المستعمرات اليهودية في فلسطين ارتفع إلى ما بين ٤٣-٤٨ مستعمرة، فيما وصل عدد السكان اليهود حوالي ٥٠ ألفاً، وفي بعض التقديرات إلى ٨٠ ألفاً في حين كان عدد سكان فلسطين في الحرب العالمية حوالي ٧٥٠ ألفاً. وهي أرقام متضاربة.

- إضافة إلى ذلك إنشاء مجموعة من المؤسسات، بنك الاستعمار اليهودي، والشركة الإنجليزية الفلسطينية (البنك فيما بعد) الصندوق القومي اليهودي.

مرحلة التهجير (الاستيطان المهاجر ١٩١٧-١٩٤٨):

- تنفيذ وعد بلفور.
- تدويل المشكلة الفلسطينية.
- الإدارة الباطنية للوكالة اليهودية لفلسطين.

- فشل الدبلوماسية الدولية فـي إيجـاد حـل للمشـكلة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨.
- حركات المقاومة الفلسطينية غيـر المنظمـة ١٩٢٠-١٩٤٨ وحركات يهودية عنيفة مضادة، مسلحة علميـاً ومالياً وسياسياً وعسكرياً.
- فقدان العرب لسيادتهم السياسية(الاحـتلال)، أفقـدهم القدرة على التأثير المحلي والدولي.

تشير الدراسات إلى أن سنوات الاحتلال الإنجليزي مـا بين ١٩١٧-١٩٢٢، رسمت فيها الخطوط التالية:

- وجهة نظر المتدينين وطن من النيل إلى الفرات.
- العلمانيون وطن من دان إلى شمعون(بئر السبع).
- البقاع مدخل بين فلسطين ولبنان وجبل الشـيخ ووادي اليرموك .
- منطقة الخط الحديدي بين درعا ومعان.
- منابع نهر الأردن والليطاني.

إذن أرض إسرائيل كما ورد في كتاب أرض إسـرائيل للكاتب يسحاق بن زيفي وابن غوريون - هذا الكيان المقترح حدوده:

- شمالاً: جبل لبنان.

- شرقاً: بادية الشام.

- جنوباً: شرق سيناء.

- غرباً: البحر المتوسط.

يحتاج الاستيطان إلى:

- خلاص وافتداء.

- حكومة مستقرة ومستنيرة.

- نشاط اليهود وذكائهم.

- طاقات مالية ضخمة للتنمية والتطوير.

يحتاج الاستيطان اليهودي في فلسطين وتوسعته في ظل الانتداب إلى:

- تحقيق دولة يهودية تشمل فلسطين وربما شرق الأردن (الآن).

- نقل سكان فلسطين إلى العراق في وقت لاحق (الآن)

- قيادة يهودية للشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط (الآن).

- أواخر ١٩٢٢ ← استيطان ١٧٣,٠٠٠ دونم ←الإجمالي ٥٩٤ ألف دونم.

- ١٩٣٥ ← استيطان ١,٢٣٢٠٠٠ دونم.
- ١٩٣٥ ← بناء ١٥٤ مستعمرة.
- ١٩٣٦-١٩٣٩، ظهور فكرة الاستيطان المسـور وذو الأبراج (٥٥ مستعمرة).
- ١٩٣٨-١٩٤٣، إقامة ١٥ مستعمرة جديدة.
- يوم الغفران ١٩٤٦ إقامة ١١ نقطة استيطانية فـي يوم واحد.
- ١٩٤٧، ٧ مستوطنات أخرى.

السكان اليهود:

- ١٩٢٢ ٨٤ ألف، ١١%.
- ١٩٣٥، ٤٠٠ ألف، ٢٨%.

خلق هذا الاطراد في الاستيطان واقعاً جديداً، مما جعل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحـدة، تقـرر ضـم منـاطق المستعمرات ومنها النقب إلى الدولة اليهودية، وتشير بعـض الدراسات إلى أن عدد المستعمرات بلغ بـين ١٩٢٠-١٩٤٨ ٢٦٩ مستعمرة؛ أي أن الرقم تضاعف ست مرات في فتـرة زمنية تساوي نصف الفترة السابقة.

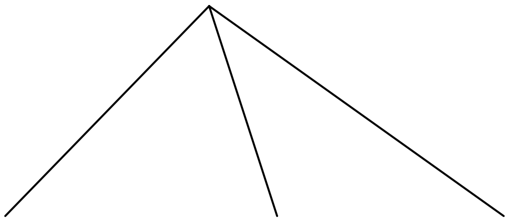
أسباب النجاح يعود إلى:

- نجاح الزراعة.
- نجاح الصناعة.
- موجات الهجرات المتدفقة.
- زرع الشكوك والاستياء لدى الفلاحين الفلسـطينين، وذلك لطردهم من أراضيهم.
- تطويق القرى العربية بالمستوطنات، بـل تطويـق الدول العربية المجاورة:
  - مصر ١٨.
  - لبنان ١٥.
  - سوريا ٧.
  - الأردن ١٢.
- استغلال قوي لقوانين الانتداب فيما يخـص ملكيـة الأرض.

مرحلة ما بعد ١٩٤٨- حتى الآن (مرحلة الإحلال):

- إن الدولة قامت على جزء فقط من فلسطين.
- استمرار خلق مستوطنات زراعية.
- خلق مستوطنات حدودية دفاعية.

- توزيع سكاني متكافئ.
- أوامر عسكرية لطرد السكان العرب.
- التوسع الاستيطاني مـن خـلال الحـروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢.
- خلق تيارات دينية وقومية تؤمن بـ:



- الضم الزاحف ← داخل ١٩٤٨ وخارجهـا، ضـم القدس، الجولان، والسور الأمني الذي حجـز خلفـه قرى عربية عديدة وآلاف الدونمات.
- تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى الطويل (المستوطنات).

ما هو مستقبل الاستيطان: في ظل المعطيات السـابقة، تسعى إسرائيل إلى:

- هو البديل ← لمفهوم أرض إسرائيل التاريخية.
- حدود وطن متحركة.

- استمرار تيار الإسرائيلية واليهودية.
- الاستيطان هو الركيزة الأساسـية للأمـن، والأمـن المتبادل كله مباح حتى في المناطق منزوعة السلاح.
- المزواجة بين التوسع المحلي والإقليمي.
- فرض سياسة الأمر الواقـع، لا مفاوضـات علـى الماضي .
- احتلال إسرائيل لمركز الإقليم.
- دمج العقلية اليهودية مع المـال والعمالـة العربيـة (مليارات + عمالة).
- استمرار تيار الهجرة اليهودية فهو المنقذ لليهود مـن الذوبان.
- طرد السكان العرب من المناطق الاستيطانية (البحر الميت) بالوسائل القانونية وغير القانونية.
- كل ذلك ليس أطماعاً أو مخططات كما يفهم البعض، إنما هي مراحل لطبيعة ثابتة للمشروع الصـهيوني. ولذا ستعمل إسرائيل على إيجاد وجبة أخرى مـن التوسع الاستيطاني على مستوى الإقليم للتخاص من الاختناقات الحقيقية.

لكن السؤال المطروح، وكنت أتمنى أن يكـون عنوانـاً لهذه الندوة. أو عنواناً لندوة لاحقة:-

ما هي مشـاريعنا التوسـعية والاسـتيطانية لمقاومـة الاستيطان اليهودي في فلسطين والمنطقة العربية ؟

الفصل الثاني

الاستيطان في البرنامج الإسرائيلي

المبحث الأول : الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي

المبحث الثاني : التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان

المبحث الثالث : التصورات الإسرائيلية نحو المستوطنات

المبحث الأول

الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي

أ. خليل التفكجي*

مقدمة

كانت فلسطين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر هدفاً للاستيطان اليهودي، إلا أن المحاولات الأولى للاستيطان بقيت بشكل فردي ومتفرقة ولم تكن قادرة على البقاء، إلا أن الدعم المادي الكثيف من قبل الأثرياء والرأسماليين اليهود الأوروبيين الذين قاموا بتمويل بعض المشاريع الإسكانية الأولى هو الذي أبقى هذا الاستيطان مستمراً. وقد حدث التغير الجذري للاستيطان عندما قامت الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين بتأسيس منظماتها الخاصة، لقيادة الاستيطان اليهودي، وتوجيهه تحت شعارات

* مدير دائرة الخرائط والمساحة – جمعية الدراسات العربية.

مثل "غزو الأرض" "احتكار العمل": وبتسلّم جمعية الاستيطان اليهودي للمستوطنات اليهودية، أخذ الاستيطان في فلسـطين شكله المنظم حسبما كان مخطط ـاً لـه، وخلقـت المنظمـة الصهيونية لنفسها وفي وقـت قصـير الأجهـزة المطلوبـة للاستيطان، فكان أول ما أقامته (مكتب أو جهاز الأرض). ثم "شركة أمناء الاستيطان اليهودي " بمصرف استيطاني وضع تحت تصرفها، لتسهيل نقل الأموال المطلوبة إلى فلسطين، ثم أقيم "الصندوق القومي اليهودي" لدعم الأرض وشرائها، ثـم بنك الأنجلو – فلسطيني كمؤسسة مالية تعنى بفتح الاعتمادات لتأسيس المزيد من المستوطنات. ثم شركة تطـوير الأرض في فلسطين، ومهمتها كانت مركزة في أعمـال الاسـتيطان وتنسيقها. وأصبحت السيطرة علـى الأرض تـتم بموجـب استراتيجية مخطط لها. وفي خطوة جريئة، فقـد اعتبـرت الحركة الصهيونية بأن جميع الأراضي التي بحوزة الصندوق الوطني اليهودي ملكاً للشعب اليهـودي، فأصـبحت حسـب التفسير الصهيوني غير قابلة للنقل إلى الأبد ولا يستأجرها إلا اليهود. وبعد الانتداب تم وضع الأطر التي تستطيع المنظمة اليهودية أن تعمل ضمنها، بإقامة جهازها الإداري الخـاص

بها في فلسطين بشكل منتظم، وكان الانتشار المساحي للمستوطنات آنذاك هو الأساس للانطلاق لتغطية فلسطين بأكملها. وأخذ التخطيط لإقامة الدولة اليهودية يتبلور شيئاً فشيئاً، وبدأت تباشير طرد الفلاحين من أراضيهم تظهر إلى الوجود لخلق دولة نقية من السكان العرب. وهكذا، فإن التقدم في إقامة المستوطنات والزيادة السكانية اليهودية لم تكن وليد المصادفة، فقد استثمر المال والفكر والتنظيم بموجب مخططات استراتيجية موجهة وهادفة، كما خططت لها المنظمة الصهيونية، وكان الهدف هو خلق "أرض إسرائيل" الذي يغب عن العيون مطلقاً. أما العراقيل والصعوبات التي كانت تعترض سبيلها، فقد جوبهت أما بالتعايش معها أو بتجنبها حسب الإمكانيات والظروف. وبحلول عام ١٩٤٨ كانت أساس الدولة وحدودها قد تحددت معالمها، وبما أن الأرض كانت وما زالت محور الصراع، فكان الهدف المباشر بعد عام ١٩٤٨ هو السيطرة الكاملة ومصادرة الأرض بأساليب عديدة، بالإضافة إلى هدم القرى والمدن الفلسطينية لخلق واقع جديد، فما أن جاء عام ١٩٧٦ حتى كانت إسرائيل تسيطر على ٩٧% من مساحة فلسطين بعد أن

كانت تسيطر على ٣% قبل عام ١٩٤٨.

* حرب حزيران:

في حزيران سنة ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل الدول العربية في حرب خاطفة، قصيرة الأجل أسفرت عن احتلال كامـل للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء أخرى من دول عربيـة، وعلى الرغم من أن تعليل الحكومة الصهيونية لشـن هـذه الحرب كان "لأسباب أمنية"، إلا أن أهدافهم كانت فتح آفـاق جديده أمام الصهيونية. وهكذا وحتى بداية الثمانينات أقيمـت المستوطنات على الأراضي التي صودرت لاحتياجات أمنية، والتي كانت معسكرات للجيش الأردني. وقد ارتكزت قانونية إقامة هذه المستعمرات على أساس اعتبارها كياناً مؤقتـاً ذو قيمة أمنية (مستعمرات الغور) ومنطقة غـوش عتصـيون، بالإضافة إلى بضع مستعمرات أقيمت في منـاطق أخـرى بالضفة الغربية وقطاع غزه[1]. أما بالنسبة إلى القدس، فـإن الوضع مختلف كلياً، فبعد الاحتلال مباشرة وبعـد إصـدار قانون توسيع حدود بلدية القدس في ١٩٦٧/٦/٢٨، وفـرض القانون الإسرائيلي عليها، بدأت سياسة المصادرات للمصلحة

---

(1) مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة.

العامة باستخدام قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٤٣، بموجب المادتين الخامسة والسابعة من القانون المذكور. (وهذه المادة يتبعها مادة أخرى وهـي المـادة ١٩ التي بموجبها يتم تسجيل الأراضي باسم الدولة بعد أن كانت بأسماء أصحابها[٢]، ولايحق لأحد الاعتراض. ومـع قـدوم حكومة الليكود استبدلت هذه السياسة، وأعد تشريع يمكن من الإعلان عن أي أرض كأرض دولـة باسـتخدام القـوانين المختلفة، بدءاً من القانون العثماني والبريطاني والأردنـي، بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصـادرة بهـذا الخصوص. وبموجب هذه القـوانين، فـإن أي أرض غيـر مسجلة بأسماء أصحابها أو مسجلة باسـم خزينـة المملكـة الأردنية الهاشمية، أو تقع ضمن مسافة لايسمع فيها صـراخ شخص من المكان السكني القريب. بالإضافة إلى الأراضـي الأميرية التي لا تزرع، أو الأراضي المعطلـة، المراعـي، إعلانها أراضي دوله كل ذلك أدى إلى زيادة كبيره جداً فـي عملية مصادرة الأراضي، حتى وصلت مسـاحة الأراضـي المصادرة أو المعلن عنها أراضي دولة ٤٠% من مسـاحة

(٢) قانون الأراضي ١٩٤٣ (الوقائع الإسرائيلية).

الضفة الغربية (٢,٢ مليون دونم) وفقاً للتقديرات القانونيـة. وقد أدى عدم اكتمال قانون تسوية الأراضي الذي بـدأ فـي الفترة الأردنية دوراً فعالاً في الإعلان عن مساحات واسـعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزه، أراضي دولة. وذلك لعدم وضوح ملكيـة الأراضـي، حيـث لا يملـك الفـلاح الفلسطيني سوى ورقة دفع ضريبة وهي غير محددة الموقـع والقطعة، واختلاف المساحة، مقارنة بالمناطق المحوضة ذات الحوض والقطع والمساحة الواضحة. وقد كانت معظم هـذه الأراضي غير المسواة موجودة في السفوح الشرقية للضـفة الغربية، بالإضافة إلى مناطق غرب رام ا وجنوب غـرب نابلس والتي ارتكز الاستيطان الإسرائيلي عليها.

* مراحل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضـي الفلسطينية:

بدأت الجرافات الإسرائيلية وقبل وقف إطـلاق النـار، بتهجير سكان القرى العربية (يالو، عمـواس، بيـت نوبـا) وتدميرها، بالإضافة إلى تدمير جزء من مدينة قلقيليه وقرية بيت عوا. ولكن التدمير الذي أصاب القـرى الثلاثـة كـان كبيراً، بحيث تم مسحها عن وجه الأرض من أجل السـيطرة

على ما يزيد عن ٥٨كم٢ من الأراضي الحرام، وتـم إقامـة مستعمرات جديده على هذه الأراضي واستغلالها للزراعـة، لتبدأ في الوقت نفسه عملية هدم حي الشرف في مدينة القدس لإقامة الحي اليهودي.

وعلى ضوء السياسة الإسرائيلية غير الواضحة آنـذاك، والتي كانت ترغب بتعديل حدودي مـع ضـم جـزء مـن الأراضي إلى إسرائيل (القدس، اللطرون، ومنطقـة غـوش عتصيون) مع منطقة أمنية في غـور الأردن، فقـد تركـز الاستيطان في هذه المناطق، وإعادة بـاقي المنـاطق إلـى الأردن، لكن هذه السياسية تطـورت مـع تطـور الوضـع السياسي والرؤية الصهيونية في الاستيطان.

* المشاريع الإسرائيلية:

كانت حـرب عـام ١٩٦٧ مقدمـة لتنفيـذ البرنـامج الإسرائيلي الذي كان قد بدأ قبـل عـام ١٩٤٨، والمتمثـل باقتلاع العرب والاستيلاء على أراضـيهم، فبعـد أن كـان العرب يملكون ٩٧% مـن مسـاحة فلسـطين، أصـبحوا يملكون[١] ٣% فقط، وبدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعـد

([١]) لجنة الدفاع عن الأراضي / جريدة الاتحاد ١٩٩٦/٤/٥-عدد ٧٧٣

أن وضعت حرب ١٩٦٧أوزارها.

* مشروع ألون[٢]:

يعتبر هذه المشروع بمثابة الخطـة الرسـمية لحـزب العمل، والذي يقضي بإقامة استيطان اسـتراتيجي وسياسـي على امتداد الأغوار والسفوح الشـرقية لمرتفعـات الضـفة الغربية، ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولـة (أكبـر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضـاف إلـى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن، تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة المأهولة بالسكان العـرب، مقابل اتفاقيـة سـلام مـع الأردن. ومـن وجهـة النظـر الاستراتيجية التي تعتمد على عوائق طبوغرافيه دائمة، رأى ألون، أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للـدفاع وأن تستطيع مقاومة أي هجوم للجيوش البرية الحديثـة، وأن تكون حدوداً سياسة. لذا اقترح[١] ضـم أراضٍ بعمـق ١٠-١٥كم على طول وادي الأردن، والبحر الميـت، ومنطقـة

([١]) لجنة الدفاع عن الأراضي / الصادرة ١٩٩٦/٤/٥ "عدد ٧٧٣"

غوش عتصيون، ومنطقة اللطرون.

* خطة غوش أمونيم (أسست كمنظمة رسمية عام ١٩٧٤):

تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبـت المشاريع الاستيطانية الاستيطان فيها، وذلك لسد الثغرة فـي المشاريع الأخرى، ومن أجل تحقيق الأهداف الأمنية.

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- شبكة واسعة من الطرق لربط المستعمرات.

* خطة متتياهو[٣] دروبلـس (يمثـل جنـاح الليكود، رئيس قسم الاستيطان):

تهدف الخطة إلى إسكان إسـرائيلي مكثـف، وإقامـة مستعمرات جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكـون المستعمرات معزولة، يجب إقامة مستعمرات جديدة قرب كل مستعمرة، وبهذا تتشكل كتل من المسـتعمرات تـؤدي فـي

---

(٢) قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ووزارة الزراعة عام ١٩٨٣.

النهاية للاندماج لتشكل بذلك مدناً. ويهدف المشـروع إلـى إسكان ١٠٠ ألف يهودي عام ١٩٨٦، ويصل عـام ٢٠١٠ إلى (٨٠٠ ألف يهودي). ويطلق على هذا المشـروع، اسـم (المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا.

* مشروع شارون (رئيس اللجنـة الوزاريـة العليا للاستيطان):

يهدف المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها، وتركيـز الاسـتيطان فـي المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق السـاحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشـاريع الاسـتيطانية داخـل إسرائيل، ويكون توسعها باتجـاه الشـرق، ويكـون توسـع المستعمرات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطـع الخط الاخضر، وتشكل بنجومه السبعه علـى طـول الخـط الاخضر، بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط. لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة.

* مشروع يوسي الفر (باحث في مركز يافـا

للدراسات الإسرائيلية):

تقضي خطه يوسي الفر، بأن يتم تجميع المستعمرات والمستوطنين (٧٠%) من المستعمرات ٨٠% من المستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون، بشريط يصل أحياناً إلى ١٥كم عمقاً (منطقة غرب نابلس، رام ا)، بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي الفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه كان في الأصل، إحداث تبادل سكاني (مستوطنين مقابل فلسطيني عام ١٩٤٨). وعندما نوقش في هذا الموضوع، لم يستطيع أن يعطي جواباً بما سيحدث للفلسطينيين الذين سينضمون إلى إسرائيل، علماً بأن السياسة الإسرائيلية لا تسمح بزيادة الكثافة العربية داخل حدودها.

* مشروع حزب الطريق الثالث:

يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع منطقة الغور تحت السيطرة الإسرائيلية ومنطقة اللطرون، والقدس، ومنطقة جنوب غربي نابلس، ومنطقة جنين، بالإضافة إلى

مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسـطينية الواقعـة على الخط الأخضر. وأمـا بالنسـبة إلـى السـكان الـذين سينضمون إلى إسرائيل، فإنهم يصبحون بذلك تحت السـيادة الإسرائيلية (رخص البناء، والحياة اليوميـة)، أمـا الهويـة فسيبقوا فلسطينيو الهوية، يرشـحون ويترشـحون للمجلـس الفلسطيني، وهنا منحوا هوية سكان مقيمين وليسوا مواطنين، كما هو حاصل بالنسبة إلى فلسطينيي القدس. ويهـدف هـذا المشروع إلى التخلص من السكان العرب، وعدم إعطـائهم الجنسية الإسرائيلية، وذلك حتى لا تصبح الدولة اليهودية مع مرورالزمن مزدوجه القومية.

* مجموعة Ozevshalom (اليهـود الأرثـودكس والمستوطنين):

تقضي خطة هذه المجموعة بضم ٦% مـن الأراضـي العربية بدون سكان، بدءاً من الشمال إلى الجنـوب، بحيـث تشكل المستعمرات كتلاً تصل بينها طرق.

* مشروع الأمر العسكري للطـرق رقـم ٥٠

الصادر عام ١٩٨٣:

يهدف هذا المشروع إلى ربط المستعمرات الإسـرائيلية التي أقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة من الطـرق، هدفها تقطيع أوصال الضفة الغربية بشكل طولي وعرضي، وعزل جميـع القـرى العربيـة، وربـط وتجميـع جميـع المستعمرات، بحيث تصبح تكتلاً مرتبطاً بإسرائيل.

تطور الاستيطان الإسرائيلي

* المستوطنات المقامـة فـي الفتـرة عـام ١٩٦٧-١٩٧٤:

كانت حكومة حزب العمل آنذاك برئاسة "ليفى أشـكول" وبعدها "جولداامائير"، قد أقامت تسع مستعمرات في غـوش عتصيون وغور الأردن، وهي تعادل ٨٢% من المستعمرات التي أقيمت آنذاك، وعددها ١١ مستوطنة وتشكل ٨% مـن مجموع المستعمرات اليوم. ومستعمرة واحدة على أراضـي القرى العربية المدمرة (يالو، بيت نوبا، اللطرون)، ولم تقـم أي مستعمرة سواء كانت بالضفة الغربية أو قطاع غزة.

* المستوطنات المقامـة فـي الفتـرة عـام ١٩٧٤-١٩٧٧:

في هذه الفترة كانت الحكومة العمالية برئاسة رابين، قد استثمرت نتـائج حـرب تشـرين فـي تصـعيد السياسـة الاستيطانية، فأقامت تسع مستعمرات جديـدة وهـي تشـكل ٦,٥% من مجمـوع المسـتعمرات اليـوم. وارتفـع عـدد

المستوطنين إلى (٢٨٧٦) مستوطناً (٠,٣%) مـن مجمـوع السكان بالضفة الغربية. وقد تركز الاستيطان فـي غـوش عتصيون وغور الأردن ست مستعمرات وهي تعادل ٦٦%، كما أقيمت مستعمرات في منطقة القدس الكبرى ومسـتعمرة في منطقة الضفة الغربية، ولا ننسى بأن الاستيطان قد تركز في هذه الفترة بمدينة القدس، بإقامة الحي اليهـودي، والتلـة الفرنسية، نفي يعقوب، تل بيوت الشرقية، رامـوت، رمـات اشكول، معلوت دفنا.

* المستوطنات المقامـة فـي الفتـرة عـام ١٩٧٧- ١٩٨١:

شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً، حيث جاء إلى الحكـم أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً بقيادة (مناحم بيغن)، فبـدأ برسم سياسة جديدة وخاصة بعد اتفاق السلام مع مصـر[٤]. ففي هذه الفترة تم إقامة ٣٥ مستوطنة جديدة شـكلت ٣٥% من مجموع المستعمرات اليوم، وازداد عدد المستوطنين إلى ١٣٢٣٤ مستوطناً. وبلغت نسبة الزيادة ٢٤١%، وقد شكلت

([١]) عدد سكان الضفة الغربية (٢٧١٧,٠٠٠).

٦٠% من هذه المستعمرات التي أقيمت بالقرب من المناطق العربية المكتظة بالسكان، وخاصة في منطقة نـابلس، ورام ا ٢١% من هذه المستعمرات اقيمـت فـي غـور الأردن وغوش عتصيون (الموسع) ومنطقة جبل الخليـل، وأقيمـت وللمرة الاولى، مستعمرة واحدة في قطاع غزة، كما شـهدت القدس في هذه الفترة أكبـر حركـة مصـادرة للأراضـي الفلسطينية في المنطقة الشمالية الشرقية.

* المستوطنات المقامـة فـي الفتـرة عـام ١٩٨١-١٩٨٦:

شهدت هذه الفترة، تحركاً يمينياً قاده عتاة الليكود ممثلاً ببيغن وشامير. فأقيمت ٤٣ مسـتوطنة شـكلت ٣١% مـن مجموع المستعمرات اليوم، وارتفع عدد المسـتوطنين إلـى ٢٨,٤٠٠ مسـتوطن، بزيـادة بلغـت ١٥% (كـان عـدد المستوطنين١٥١٧٦)، وشكل المستوطنون ما نسـبته ٢,٢% من مجموع عدد السكان العرب، البالغ آنذاك (١٢٩٤٧٠٠). وقد أقيم ٥٣% من هذه المستعمرات فـي منـاطق مكتظـة بالسكان في منطقة نـابلس ورام ا ، و٣٢,٥% مـن هـذه المستعمرات أقيم في قطاع غزة وجبل الخليل، و١٤% فـي

غور الأردن، ومستعمرة واحدة أقيمت في منطقـة غـوش عتصيون الموسعة.

* المستوطنات المقامـة فـي الفتـرة عـام ١٩٨٦-١٩٨٨:

نتيجة للأزمة السياسية في إسرائيل في هذه الفترة، فقـد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين أقيمت خلالهـا ٢٧ مستوطنة جديدة شكلت ٢٠% من مجموع المسـتعمرات اليوم. وارتفع عدد المستوطنين إلـى "٦٩,٥٠٠" مسـتوطن بزيادة ١٤ % وارتفع عدد المستوطنين ٤,٤% من مجمـوع العرب، أما منطقة القدس، فقد شـهدت إقامـة مسـتعمرات جديده، أهمها (بسكات زئيف الشمالية الجنوبيـة). أمـا فـي منطقة الضفة الغربية فقد أقيم ٥٩% من هذه المستعمرات في منطقة نابلس ورام ا وبالقرب من المناطق العربية الكثيفـة بالسكان٢٩,٦ % في قطاع غزة وجبل الخليل. أمـا غـور الأردن، فقد حصل على ١١% مع غوش عتصيون.

* المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٨٨-١٩٩٠:

استمرت الحكومة الائتلافية الوطنية الإسرائيلية في سياسة الاستيطان، فأقيم في هذه الفترة خمس مستعمرات شكلت ٣,٦% من مجموع المستعمرات، وارتفع عدد المستوطنين إلى (٨١٢٠٠) مستوطن، وتوزعت المستعمرات في هذه الفترة إلى ثلاث مستعمرات، مستعمرة في منطقة رام ا ومستعمرة في جبل الخليل ومستعمرة في غوش عتصيون.

* المستوطنات المقامة في الفترة عام ١٩٩٠-١٩٩٢:

اشتدت الحركة الاستيطانية في هذه الفترة، حيث كان رئيس الحكومة الليكودي إسحق شامير الذي كان يجسد الفكر الصهيوني الاستيطاني، ففي هذه الفترة تم إقامة سبع مستعمرات شكلت ٥% من مجموع المستعمرات حتى اليوم، وارتفع عدد المستوطنين إلى ١٠٧,٠٠٠ مستوطن، وبلغ عدد المستوطنين ٥,٣% من المجموع العام لسكان الضفة الغربية.

الاستيطان بعد أوسلو

استمرت الحكومات الإسرائيلية المختلفة فـي سياسـتها القاضية بتوسيع الاسـتيطان، وفـتح الشـوارع الالتفافيـة، وإصدار الأوامر العسكرية القاضـية بوضـع اليـد علـى الأراضي الفلسطينية، وتركز هذا الاسـتيطان فـي منطقـة جنوب غرب نابلس، ومحيط القدس وداخلها. وارتفـع عـدد المستوطنين إلى ١٤٥ ألف مسـتوطن عـام ١٩٩٦. وتـم الانتهاء من بناء ١٠ الآف وحدة سكنية أو اسـتكمال بنـاء. واستناداً إلى رئيس حكومة الليكود نتنيـاهو، فـإن سياسـة الاستيطان المستندة على أفكار التسوية النهائية هـي وسـيلة هامة لتحديد حدود إسرائيل، والمحافظة على الأمن. كما دعم بناء المستعمرات على طوال الشوارع الالتفافية، وأن تتطور بصورة طبيعية على جوانبها وليس على رؤوس الجبال، بغية تحقيق الهدف وهو الوصل الجغرافي وتشكيل كتل استيطانية، وارتفع عدد المسـتوطنين عـام ١٩٩٨ إلـى ١٧٠ ألـف مستوطن، ووصل عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٦ ألف مستوطن.

اتفاق (وأي ريفر) واشنطن ٢٣/١٠/٩٨:

بعد مماطلة استمرت حوالي سنتين مـن تنفيـذ اعـادة الانتشار والانسحاب من الأراضي الفلسطينية، تم توقيع اتفاق (وأي ريفر)، ومنذ التوقيع وقبله كانت الجرافات الإسرائيلية، تستولي على الأرض الفلسطينية من إقامة مستعمرات جديده، أو الإعلان عـن المصـادقة علـى المخططـات الهيكليـة للمستعمرات القائمة وتوسيع القـائم منهـا، وفـتح الطـرق الإقليمية والقطرية (الالتفافية) التي تم الإعلان عنهـا عـام ١٩٨٣ والتي لم تستطيع السلطات الإسرائيلية آنذاك تنفيذها، بسبب مقاومة الأهالي واللجوء إلى المحاكم، وتم تجميد هـذه الأوامر حتى عام ١٩٩١. وقد استغلت إسرائيل الاتفاقيـات والدعم المادي الأمريكي لتمويل شقها. وقد كـان المـواطن الفلسطيني متخوفاً من أن يكون هذا الاتفاق قد فـتح شـهية الإسرائيليين، سواء أكانوا مسـتوطنين أو حكـوميين لـدعم الاستيطان، وقد صح هذا التخـوف، فمـا أن عـاد رئـيس الوزراء من واشنطن، حتى بدأت الأوامر العسـكرية التـي تعلن عن مصادرة الأراضي بحجة الأمن تتوالى على رؤوس الفلسطينيين، كما بدأ غـلاة المسـتوطنين بوضـع البـؤر

الاستيطانية على رؤوس الجبال. فقد دعا عضـو الكنيسـت (بني ايلون) من حركة (موليدت) المستوطنين إلـى احـتلال أكبر عدد ممكن من التلال المجاورة للمستوطنات، ودعمـة اريئيل شارون، وقال "لا يوجد هنالك مسـتوطنات محاطـة، فلتتحرك كل مستوطنة، ولتستول على المزيد مـن الـتلال، وكل ما تستولي عليه يكون بأيدينا". وهكذا أقيمت ١١٦ بؤرة استيطانية، توزعت كما يلي:-

(٥٩) بؤرة استيطانية في فترة نتنياهو وبراك.

(٥٧) بؤرة استيطانية في فترة شارون.

منها (٨٦) بؤرة استيطانية مأهولة.(٣٠) موقعـاً غيـر مأهول.

(٥٨) بؤرة استيطانية خارج حـدود المخططـات الهيكلية.

(٦٢) موقع داخل المخطط الهيكلي.

(١٤) بؤرة استيطانية تم إزالتها.

أما أوري تسور مدير مكتب رئيس الحكومة، فقد دعـا مجلس اليشع إلى القيام بأي عمل يشجع الاسـتيطان. ومـن ضمن ذلك الوقوف في مقدمة مقيمي المواقـع فـي "يهـودا

والسامرة".

أثر الاستيطان الصهيوني علـى الزراعـة والوضـع الاجتماعي في فلسطين

١- تأثير الاستيطان على الزراعة:

شكل الاسـتيطان الإسـرائيلي ومصـادرة الأراضـي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، بحيث أثرت علـى العنصر الزراعـي الفلسـطيني تمهيـداً لمصـادرة الأرض والسيطرة علـى المصـادر الطبيعيـة، فقامـت السـلطات الإسرائيلية بضرب قطاع الزراعة، مـن حيـث تخفـيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائيـة والقضـاء علـى الأصناف البلدية من الإنتاج النباتي، سـواء علـى صـعيد الاشجار أو الخضروات أو الحبوب، كما تم إضعاف البنيـة التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعيـة، وإمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه. وقـد قامـت المستوطنات وشـوارعها الالتفافيـة المتعـددة الأغـراض، بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإغـلاق مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، ممـا أدى إلـى خسائر مستمرة لا حصر لها، نتيجة فقدان المزارع لأرضـه

وعرقلة وصوله اليها. وقامت بالوقت نفسه، بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة، بغية القضاء على إنتـاج الفلاح الفلسطيني، ولا ننسى في هذا المجال، سياسـة قلـع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام ١٩٦٧ واستمرت حتـى الآن. وأدى ذلك إلى اقتلاع حوالي نصـف مليـون شـجرة فلسطينية، وشكلات شجرة الزيتون ٧٠% منها، وما يتبع ذلك من خسائر مادية على الزراعة وعلى المدى البعيد، من جهة ثانية قامت المستعمرات، واستناداً إلى منهج منظم ومخطـط له، بتهريب المبيدات السامة الممنوعة دولياً مثل (الفليـدول) إلى التجار الفلسطينيين دون رقابة، مما أدى إلى انعكاسـات خطيرة على جودة المحصول الزراعي الفلسطيني وصـحة المواطنين.

٢- تأثير الاسـتيطان علـى الوضـع الاجتمـاعي والعائلي للمجتمع:

أثر الاستيطان الإسرائيلي بشكل ملفـت للنظـر علـى الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود السـكان العنصـريين الإسرائيليين المدججين بالسلاح في المستعمرات بالقرب من

الأماكن السكنية الفلسطينية والاحتكاك بين الطرفين، أدى إلى انتشار مشاعر التطرف، فالمستعمرات التـي أقيمـت علـى أراضي القرى والمدن الفلسطينية والأراضي الزراعية التـي صودرت هي المستقبل والمصدر الأساسـي للـدخل لـدى الفلسطينين، وجـاء العنصـر الغريـب، ليقـيم فـي هـذه المستعمرات المنظمة والأكثر تطوراً وعمراناً مقابل منـازل البؤس والفقر التي سكنها الفلسطينيون، مما عـزز مشـاعر الحقد والغبن بين الطرفين.

كما أن مصادرة الأراضي، أدت إلى تجميع البدو ونقلهم بشكل إجباري من البداوة إلى حياة المدن وما يتبع ذلك مـن صدمة حضارية، مما أثر على وجود فجـوات اجتماعيـة، أثرت في سلوك وعادات البدو وعلاقاتهم العائلية.

كما أدت إلى تحول نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية، فانعكس ذلك علـى العادات الريفية ودور المرأة في المجتمع الريفي، وكذلك أدى إلى ظهور حالات التوجه للسكن في المدن، مما أثر سلباً في التطور الديمغرافي في فلسطين.

الوضع الديمغرافي والاقتصادي للمستوطنات

بعد حرب عام ١٩٧٣ أعد أبرا هام تمير، رئيس قسم التخطيط آنذاك في هيئة الأركان، مشروعاً مكوناً من ٥-٧ كتل استيطانية وفي وسطها مركز جماهيري، ولكنها قريبة من المواقع الإسرائيلية المركزية، وحسب الرؤية آنذاك، فإن هذه الكتل يمكن الدفاع عنها جميعاً بقوات عسكرية قليلة العدد نسبياً، ولكن مناحيم بيغن في طرحه لخطة حكومته عام ١٩٨١/١٩٧٧، قال:- (المستوطنات هي.. جزء لا يتجزأ من أمن الأمة). وإلى قادة المستوطنات "استوطنوا في ألون موريه لأننا من واجبنا خدمة البلاد....... المستوطنة لا تنبع من أسباب أمنية واحتياجات مادية، بل من منطلق عودة شعب إسرائيل إلى أرضه"[1]. وعلى الرغم من أن الاستيطان يعتبر جريمة حرب حسب ميثاق جنيف، هذا الميثاق الذي يحظر في المادة ٦/٤٩ منه، نقل سكان دولة تحتل دولة

---

(١) إيتان هابر – مدير مكتب رابين سابقاً – ٢٠٠٢/٣/١٧ / يديعوت احرنوت.

أخرى إلى الأراضي المحتلة، كما يحظر في الوقـت نفسـه ترحيل وإبعاد سكان المدينة المحتلة عن أرضـهم، وإقامـة المستوطنات التي تـم تبريرهـا بأسـباب أمنيـة[٢]. إلا أن الإسرائيليين قاموا بتنفيذ السياسة الإسرائيلية القائلة، بإقامـة أرض إسرائيل التوراتية وتحويل الاسـتيطان مـن مسـألة أيدلوجية إلى تجارة مزدهرة تمتزج في الاقتصـاد. ويعمـل مواطنو دولة إسـرائيل فـي المنـاطق الصـناعية وفـي المستوطنات، حيث تشغل الدولة أكثر من نصف المستوطنين كموظفين[٥] فيها. وتعتبرالمستوطنات اليوم وسط اقتصـادي يمد إسرائيل بالحلويات،والمواد الغذائية، ومنتجات الحليـب، والمشروبات الروحية، ومواد التجميـل، والأثـاث، ومـواد التنظيف، الأحذية، والبلاستيك، ومـواد البنـاء والكهربـاء والإلكترونيات، والطباعة، والمواد الصناعية. كل هذا جـاء نتيجة لدعم الحكومة، وبتشجيع الاستيطان من خـلال مـنح امتيازات وحوافز مالية للمستوطنين، وتمنح قسم من الهبـات للمستوطنين مباشرة على أنها جزء من اعتبـار المسـتوطنة

---

(٢) إيتان رابين وآخرين – معاريف ٢٠٠٢/٧/٢ تحليل.

(5) أوري سلعي – معاريف – ٢٠٠٢/٦/١٣.

"منطقة أفضلية وطنية"، ويعطى جزء آخر للسلطات المحلية من خلال تميزها الإيجابي عن مثيلاتها في داخل إسرائيل.

ومن الأمثلة على الوسائل المتبعة لتشجيع الاستيطان، تقوم وزارة التربية والتعليم:

١. بمنح مناطق أفضلية "أ" ٩٠% خصم في أقساط تلاميذ البستان.

٢. تمول الوزارة ١٠٠% من تكلفة نقل التلاميذ للمدارس، وخصم ٧% من ضريبة الدخل للمستوطنين[٦].

وعلى الرغم من هذا الدعم المادي الكبير،وإقامة المناطق الصناعية التي بلغت مساحتها ١٠كم^{٢}، وتتوزع في مناطق عديدة بالضفة الغربية، فقد بدأت حركة الهجرة من المستوطنات خلال العامين الماضيين باتجاه إسرائيل. وكان الهدف من إقامة مستوطنات الغور، لأسباب أمنية في العهود الأولى للاستيطان بالضفة الغربية، وقامت الحكومات المتعاقبة بدعم هذه المستوطنات، ونتيجة للوضع الاقتصادي الإسرائيلي المتدهور، فقد بدأت المستوطنات تفقد أهميتها

([6]) حنة ركيم – هآرتس –٢٠٠٢/٧/٢.

الاقتصادية بعد أن فقدت أهميتها الأمنية.

ففي[٧] دراسة نشرت فـي جريـدة هـآرتس بتـاريخ (٢٠٠١/٩/٣). غادرت (٤٨) عائلـة يهوديـة مسـتوطنات الغور، وكان السبب الرئيسي لرحيلها هو الاقتصـاد، حيـث توقفت خدمات التامين الصحي، وشركة الهاتف والمياه عـن تقدم خدماتها لعدم تسديد الفواتير المستحقة. لكن يلاحظ -في نفس الوقت- ارتفاع أعداد المستوطنين فـي المنـاطق ذات الإجماع القومي (جنوب غرب نابلس / كتلة ارائيل) منطقة اللطرون، القدس، غوش عتصيون. وخاصـة المسـتوطنات الأصولية (بيتار عيليت ٢٤٠٠٠ نسمة، مـوديعين عيليـت ٢٣٥٠٠ ألف نسمة، وهاتان المستوطنتان، سـتحملان لقـب المدينة اليهودية الكبرى في الضفة الغربيـة "بعـد معاليـة أدوميم، ارائيل".

وهكذا فقد تحولت المستوطنات إلى جزء لا يتجزأ مـن الواقع الإسرائيلي، وأصبحت قوة المستوطنين ظاهرة خطيرة في السياسة الإسرائيلية، لدعمها لليمين الحاكم، كما أصبحت تستغل وتر المسؤولية التاريخية في ابتزاز المسؤولين لتحقيق

(7) هآرتس ٢٠٠١/٩/٢ – نداف شرغاي.

أهدافهم، وعلى الرغم من أن المستوطنين لا يشكلون سـوى ٣% من مجموع السكان الإسرائيليين، إلا أنهم يشكلون قـوة ضغط اتجاه الحكومات الإسرائيلية، سواء أكانت يمينيـة أو يسارية، فقـاموا بتعزيـز سـيطرتهم وتحكمهـم بـالطرق والأراضي والمياه، بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية التي يحصلون عليها. وعلى الرغم من استمرار تدهور الوضـع الاقتصادي الإسرائيلي، إلا أنه لم ولن تجري تقليصات على ميزانية المستوطنات، فالمبالغ الطائلة ستواصل تدفقها علـى المستوطنات طالما أن الحكومات المتعاقبة تواصل مسـاندتها لها. علماً أن مؤيدي المشروع الاسـتيطاني فـي المنـاطق، يعلمون جيداً بأن إسرائيل تدفع الثمن غالياً سياسياً واقتصادياً لمواصلة نبوءاتهم، وهم على استعداد لمواصلة دفـع الـثمن مقابل استمرار حلمهم بالبقاء والتوسـع، ونتيجـة للأزمـة الأقتصادية، سيكون أمام إسـرائيل خيـاران، إمـا انهيـار المشروع الذي أقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة طـوال السنوات الماضية، أو انهيار اقتصادي بشكل كامـل. وفـي ظاهرة لافتة للنظر، وافق ٧٠% على إخلاء المستوطنات مع بقاء كل المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، مما يشـير

إلى أن هنالك تغيراً جذرياً في الفكر الاستيطاني بدأ يظهـر خلال السنوات الماضية، فظهرت مئات العائلات التي بـدأت بالنزوح عن مكان إقامتهم (غور الأردن، الضـفة الغربيـة، غزة)، وعرض منازل راقية بأسعار زهيدة جداً، حيث وصل المشروع الصهيوني للاستيطان بالضفة الغربية إلى مفتـرق طرق، وهو أن أي تسوية انتقالية لا يمكـن أن تتحقـق دون إخلاء مستوطنات، حتى وإن كانت منعزلة.

الشوارع الالتفافية:

في عام ١٩٨٣ تم الإعلان عن الأمر العسـكري رقـم (٥٠) للطرق، وهذا الإعلان كان مرفقـاً بخـرائط لإقامـة مجموعة من الطرق الطولية والعرضية، والتي كان هـدفها تقطيـع الضـفة الغربيـة إلـى جـزر معزولـة محاطـة بالمستوطنات، وكان هذا المشروع الذي طرح من قبل وزير الدفاع آنذاك، شارون والذي يقضي بإقامة كانتونات عربيـة معزولة بهدف السيطرة الأمنية الكاملة عليها، ولقد تطور هذا الأمر عام ١٩٩٠، عندما أصبح وزيراً للإسـكان وطـرح مشروعه النجوم السبعة، والقاضي بإقامـة مجموعـة مـن المستوطنات، هدفها محو الخط الأخضر وخلق واقع جديـد.

وفي عام ١٩٩٢ بدأت عملية السلام، وتم وضع هذا المخطط للتنفيذ بحجة إعادة انتشار قوات الأمن وسهولة الحركة، مما أدى في النهاية إلى تنفيذ هذا المشروع والذي علـى ضـوئه أصبحت الضفة الغربية عبارة عن معازل، واسـتغلت هـذه الشوارع انتفاضة الأقصى، حيث عزلت جميع مدن وقـرى الضفة الغربية، وأصبح الانتقال من مكان إلى آخـر يواجـه صعوبة كبيرة. وهكذا استغلت إسرائيل الظروف الدولية التي سادت بعد مؤتمر مدريد لتنفيذ أخطر مشروع، حيث أصبحت الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة عبـارة عـن كانتونـات مسيطر عليها بواسطة البوابات أو جدار الفصل العنصـري الذي أقيم بعد مخاض كبير.

جدار الفصل العنصري:

استقطبت خطة الفصل الكثير من المؤيدين من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، بدءاً من "حايم رامون" الذي يروج لهـا منذ سنوات، ومروراً برئيس لجنة الخارجية والأمن التابعـة للكنيست "دان مريدور"، وانتهاء "بميخائيل آيتان" الذي طرح الفكرة بين أوساط الليكود لتوضيح مزاياها، وعلى الرغم من أن الفكرة المطروحة بين اليسـار واليمـين مختلفـة، إلا أن الجدل هو قضية الإعلان منذ البداية عن إخلاء جـزء مـن

المستوطنات، وتجميعها في كتل تفصل الحدود الجديدة بـين الكتل الاستيطانية والساطة الفلسـطينية، ويـرى هـؤلاء أن الخطة مرحلة لا مفر منها في الطريـق إلـى المفاوضـات السياسية مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

تمت المصادقة على خطة جدار الفصل المقدمـة مـن وزير الدفاع "بنيامين بن اليعيزر"، بشأن مسار الجدار الـذي سيقام بين إسرائيل والضفة الغربية، وحسب الخطة سيقام في المرحلة الأولى، جدار متواصل بطول (١١٠كم) (١٦٧كـم) من قرية تعنك حتى منطقة عزون العتمة (جنوب قلقيليـة)، ويتكون هذا الجدار الذي بدء ببناءه عام ١٩٩٤ فـي فتـرة رابين في منطقة طولكرم وقلقيليه من جدار أسمنتية بارتفـاع ١٢م وعرض (٤٠-٨٠م) بعمق يتراوح ما بين ١-٥ كم في عمق الضفة الغربية، حسب رؤية إسرائيلية كانـت قـدمت للجانب الفلسطيني في كامب ديفيد وطابا ٢٠٠٠، وتم رفضها وتعديلها، حتى توقفت المفاوضات، ويجري الآن تنفيذها من جانب واحد دون الرجوع للجانب الفلسـطيني. وهكـذا قـام رئيس الحكومة شارون بإدخال تعديلات على الخريطة كانت في مجملها ضم كتلة (أم الريحـان) المكونـة مـن ثـلاث مستوطنات إلى داخل إسرائيل، وهـذا التكتـل الاسـتيطاني

حسب الرؤية الإسرائيلية ذو أهمية استراتيجية فـي مخطـط شارون (مشروع النجوم). وفي الوقت الذي يبدو فيه الجدار علاجا سحريا عابثا من ناحية أمنية، فإن أبعـاده الأساسـية ستكون قيودا أمنية في المجال السياسي. فلأول مـرة منـذ حرب حزيران، تقيم إسرائيل حدوداً بينها وبين المناطق التي احتلتها. كما أن هنالك خشية من أن يتم استخدام المستوطنات المنعزلة، فستكون هناك حاجة لاتخاذ قرار استراتيجي، يأخذ بعين الاعتبار التأثير النفسي على العرب والتـأثير السـلبي للإخلاء على المفاوضات.

عناصر الجدار:

يوجد في مركز الجدار، جدارا الكترونيا يحذر مـن أي محاولة لاجتيازه، وتم شق طريق للدوريات الأمنية من شرق الجدار وغربه، وإلى جانبه سياج وبعـده (قنـاة أو وسـيلة أخرى) ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبه، ويخطط لإقامة ثلاث طرق غرب الجدار، وهي "طريق قص الأثر" ترمـي إلى الكشف عن آثار من اجتاز الجدار، وطريـق دوريـات، وطريق مركبة مجنزرة، وقرب الطريق الأخير سيقام سـياج آخر. وعلى طول العائق من المخطط، سيقام عـدة بوابـات

لغرض عبور الأشخاص والبضائع منها ٢٦ بوابة زراعيـة، بلغ تكلفة كم^2 (١٠) مليون شيكل ٢،٥ مليون دولار.

التأثير الاقتصادي للجدار على السكان:

استلزم إقامة جدار الفصل مصادرة أراضي فلسـطينية زراعية، بالإضافة إلى تجريف وقطع الأشجار. علماً بأن هذه المنطقة تعتبر من أخصب الأراضـي الزراعيـة بالضـفة الغربية، وسلة للخضـار والحمضـيات والفواكـة... ففـي المرحلة الأولى تم مصادرة ٩٠ كم^2 من أراضي (٢٣) قرية فلسطينية، ووضعت (١١) قرية فلسـطينية خلـف الجـدار، بسكان بلغ عددهم ٢٤ ألف نسـمة، سـيتحكم فـيهم الحكـم العسكري، وسيكون لهم وضع خاص بالـدخول والخـروج ضمن أوامر إطلاق النار، كما أن إقامة الجدار يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، بدءاً بانتهاك حقوق الملكية وانتهاك حقـوق الحصول على العلاج الطبي وحرية الحركة. ولـم تتطـرق الأوامر العسكرية إلى ترتيبات الحركة التي سـتنطبق علـى سكان الجيوب شرقي جدار الفصل، أو علـى بـاقي سـكان الضفة الغربية الذين يرغبون في الوصول إلى هذه الجيوب، هل سيحتاجون إلى تصاريح خاصة؟ وهـل سـتكون هـذه

التصاريح يومية أم شهرية"؟ ما هو وضعهم السياسي، هل هم فلسطينيون يسكنون في إسرائيل، مما يعرضهم إلى قضـايا مستقبلية شائكة في حالة رفض إسـرائيل قانونيـة هـؤلاء السكان، وبالتالي ترحيلهم دون أن يكون هناك رد فعل دولي.

الكتل الاستيطانية وجدار الفصل:

تندرج خطة الفصل ضمن إطار مرسوم المعالم، وتطبيقاً للمخططات التي طرحها شارون، عندما كان وزيراً للإسـكان عام ١٩٩٠، والتي طرح فيها مشروعه (النجوم السبعة) الذي يقضي بإقامة مجموعة من المستوطنات داخل الخط الأخضـر وفوقه، وبعمق الأراضي المحتلة. وجاء رسم جـدار الفصـل الذي أقيم عام ١٩٩٤ في منطقة قلقيلية وطولكرم تجسيداً لهذه الرؤية، فأقيم الجدار داخل الضفة الغربية بعمق يتراوح بـين (٥٠٠-٩٠٠م) وفي المناطق العربية المأهولة، لفصلها عـن المناطق الإسرائيلية التي أقيمت فوق الخط الأخضر. وكانـت رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى محكمة العدل العليا في قضية قرية حبلة هي (أننا نبني فوق الخط الأخضر)، كمـا أن الخرائط التي قدمت في كامب ديفيـد، والتـي تضـم الكتـل الاستيطانية إلى إسرائيل، أصبحت أمراً واقعاً لخطة الفصـل

الحالية.

١. **كتلة أم الريحان:** تعتبر هذه الكتلة من أهم الكتل الاستيطانية الموجودة غربي مدينة جنين، حيث أنها تقع في عمق الضفة الغربية بحدود ٣ كم عن الخط الآخر محيطة بالتجمعات العربية الواقعة داخل الخط الأخضر، والتي تعتبر مدينة أم الفحم أكبرها، وبالتالي فإن هذه الكتلة تمنع تمدد هذه القرى باتجاه الشرق، بالإضافة إلى أن هنالك مشروعاً ضخماً لإقامة مدينة استيطانية بالمنطقة ضمن مشروع النجوم، يطلق عليها اسم (هار ابرخاه)، تلتقي مع مستعمرتي (ميعامي، كاتسير) المقامتين داخل الخط الأخضر، وتضم المستوطنات الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم (١)

اسم المستوطنة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
شاكيد	٥٨٩	٥٤٩	مجتمعية	١٠٢
ريحان	٤٥٠	٩٠	موشاف	١٠٣
حنانيت	----	٢٠٠	------	------
تل منشه	٢٠٠	-----	موشاف	تحت الإنشاء

٢. **الكتلة الثانيـة**: وتعتبر أكبر الكتل الاستيطانية، والتي لم يصدر حتى الآن، أي أمر عسكري بخصوصها، لإقامة خط الفصل فيها، ولكننا من خلال قـراءة المخططـات الإسرائيلية، وما طرح في كامب ديفيد، وطابا، ٢٠٠٠، نستطيع أن نرسم الخط الفاصل بزيادة أو نقصان.

جدول رقم (٢)

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
أريئيل	١٦٠٠٠	١٦١٠٠	مدينية	١٣٠
كفار تبواح	٣١٠	٢٩٨	مجتمعية	١٣١
كريات نطافيم	٣٠٦	١٥٩	مجتمعية	١٢٩
رفافا	٢٣٠	٢٢٣	حضرية	١٧٠
الكانا	١٠٠٠	٤٩٠٠	حضرية	١٢٥
بيت آبا	٦٤٢	١٠١٤	مركز إقليمي	١٢٨
عيتص افرايم	٥٠٠	٣٥٢	مجتمعية	١٢٦
شعار تكفاه	١٢٠٠	٢٥١٢	-----	١٢٣
أورانيت	١١٠٠	٤٨٠٠	حضرية	١٢١

إيلي زهاف	٨٩٠	٣٥٢	مجتمعية	١٣٢
بدوائيل	٦٤٢	١٠٠٤	مجتمعية	١٦
إيلي ذهاب غرب	١٠٠٠	------	-----	-----
عمانوئيل	٣١٠٠	١٠٠٠٠	مدينية	١٢٠
كدوميم	٣٠٠٠	------	مجتمعية	١١٣
نفي أورانيم	------	------	-----	-----
كرني شمرون	٦٠٠٠	٤٧٢٦	حضرية	١١٧
معاليه شمرون	------	-----	-----	-----
جينات شمرون	-------	-----	-----	-----
تصوفيم	٦٠٦	٥٠٠	مدينية	١٤٩
الفي منشيه	٤٤٦٥		حضرية	١١٥

أراضي القرى الفلسطينية التي ضمت ضمن خطة الفصل

القريـــة	المساحة داخل الضفة الغربية/كم	المساحة حسب المسح الإنجليزي/كم	المنطقة المضمومة/كم
فلاميه	٣٦٠٣	٣٦٠٣	١٩١٨
كفر جمال	٧٥٣٩	١٤٩٤٥	١٧٢٠
كفر صور	٩٢٧٤	١٠٩٢٦	٤٥٦٣
جيوس	١٢٥٧١	١٢٥٧١	٧٩٧٨
النبي إلياس	٧٧١٠	ضمن أراضي عزون	١٤٨٢
قلقيلية	٩٩٣٧	٢٧٩١٥	١٧٨٤
مسحه		٨,٢٦٣	٤,٣١٥
سنيريا		١٢,٦٨٥	٨,١٢٢
كفر ثلث		٢٤,٩٠٣	٦,٥١٧
حبله		١٠,٩٠٣	٦,٢٠٠
عزون		٢٣,٤٩٦	٥,١١٤

هدم المنازل في جدار الفصل

مع بداية الأعمال لإقامة الجدار، بدأت الإدارة المدنيـة بإصدار أوامر هدم عدد من المنازل في القـرى الفلسـطينية التي توجد بجوار مسار الجدار، والذريعـة الرسـمية لهـذه السياسة هي انعدام تراخيص البناء، وحتى الآن تم إصـدار أوامر بهدم ٢٨٠ مبنى في هذه القرى. وتعتبر الموجة الحالية من أوامر الهدم مدماكاً آخر في السياسة الإسرائيلية الهادفـة إلى الترحيل والتشريد المخطط.

وقد حرصت النيابة العامة للدولة علـى الإشـارة فـي ردودها لمحكمة العدل العليا، بأن السيطرة على الأراضـي هي سيطرة مؤقتة، وفي أوامر وضع اليـد التـي صـدرت لغرض بناء الجدار، يرد بالفعل بأن مفعولها ينتهي في نهاية العام ٢٠٠٥. ولكن لا يوجد في التشريع العسكري أي مـانع من تمديد الأوامر المرة تلو الأخرى دون قيد، مثلمـا تفعـل إسرائيل بالنسبة للأراضي التي سيطرت عليها بهدف إقامـة مستوطنات جديدة وطرق التفافية.

وهكذا يمكننا إجمال ما يحدث في الأراضي الفلسطينية، بأن إسرائيل استغلت ظروف ما بعد ١١ أيلول لبدء مرحلـة

جديدة من تهويد الأراضي، ومنع إقامة دولة فلسـطينية ذات ولاية جغرافية، وتنفيذ مشاريعها التي تم تجميدها للوصـول إلى مرحلة ضم الأراضي الفلسطينية دون سكان، وتحويـل المدن والقرى العربية إلى ثمان كانتونات كما أعلنها شارون، ويتم ترحيل سكانها ضمن ظروف دولية مواتية تحقيقاً للهدف وهو إقامة دولة إسرائيل من النهر إلى البحـر ذات أغلبيـة يهودية، على أن تكون الأردن هي الدولة الفلسـطينية كمـا أعلنها شارون.

أعداد المستوطنين والوحدات السكنية منذ عام ١٩٩٢-٢٠٠٣

العام	عدد الوحدات	عدد المستوطنين الآلاف
١٩٩٢	٦٢١٠	١٠٤,٨
١٩٩٣	٩٨٠	١١٥,٧
١٩٩٤	١٣١٠	١٢٧,٨
١٩٩٥	٢٥٢٠	١٣٢,٩
١٩٩٦	١٦٧٠	١٤٦,٩
١٩٩٧	١٩٠٠	١٦٠,١

١٩٩٨	٤٢١٠	١٧٢,٢
١٩٩٩	٢٥١٠	١٧٦,٩
٢٠٠٠	٢٥١١	١٩٩,٤
٢٠٠١	٢٣٨٢١	٢٠٨
٢٠٠٢	----	٢٢٦
٢٠٠٣	----	٢٣٦

المراجـع

١. سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين / فكتوريا والتز إصدار المنظمة الإسلامية للتربية والعلـوم والثقافـة – إيسيسكو ١٩٩٣.
٢. خليل التفكجي – الاستيطان في الضفة الغربيـة الهـدف والنتيجة / مجلة الكاتب آذار ١٩٩٢ عدد ١٤١.
٣. مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الـدائم أوراق ومداولات مؤسسة مفتاح ١٩٩٩/٩/١٨.
٤. جدار الفصل بحث منشور على الإنترنت (أمين ٢٠٠١).
٥. الممارسات الإسرائيلية بعد اتفاق وأي ريفر.
٦. مجلة فلسطين العدد السادس ١٩٩٩- بتسليم - التقريـر الكامل (جدار الفصل ٢٠٠٣).
٧. تقرير البنك الدولي - جدار الفصل (٢٠٠٣).

المبحث الثاني

التوجهات السياسة والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان

أ. حسن أيوب*

"الصهوينية تعني الاستيطان، وهي تحيا وتمـوت مـع القوة المسلحة للاستيلاء على الأرض".

زئيف جابوتنسكي

بهذه العبارات اختزل جابتونسكي، أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية في الثلث الأخير من العقد المنصرم، واحـداً مـن أبرز معالم أيديولوجيا الحركة الصهوينية، بل إنـه ركيزتهـا الأساسية ومحرك ممارساتها، القائم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض، كونه مشروع حياة لهذه الايدولوجيا يتغذى على

---

* عضو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاسـتيطان فـي منظمة التحرير الفلسطينية.

الخرافة التوراتية، ويستند إلى قوة السلاح.

وإذا كان قيام دولة إسرائيل هو الإنجاز الأكبر والأهـم للحركة الصهيونية، فإنه لا يمثل نهاية أحلامهـا وتطلعاتهـا التوسيعة الكولونيالية، فبانتقال الصهيونية من طور الحركـة إلى الدولة لم تخلع عن نفسـها ثـوب أيـدولوجيا الإحـلال والإقصاء، بل تحولت الأيدولوجيا إلى سياسـة دولـة لهـا مؤسساتها وروافدها، لتتواصل بصورة متواليـة بالسـيطرة على الأرض والاستيطان عليها وتهويـدها، مـن فلسـطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨ (دولة إسـرائيل) إلـى الأراضـي العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ (الضفة الغربية، قطاع غزة، والجولان).

لم تعر إسرائيل أي أهمية للقانون الـدولي ولقـرارات الشرعية الدولية، وضربت بمطالبة الأسرة الدولية المتكـررة لها بـالكف عـن سياسـة الاسـتيطان ومصـادرة الأرض الفلسطينية عرض الحائط، ولعـل مثـالاً واحـداً علـى رد إسرائيل على هذه القرارات والمطالبات، يبرز إصرار الدولة العبرية على سياسة الاستيطان كخيار إسراتيجي، فقد جاء في رد الحكومة الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن رقـم ٤٦٥

في آذار من العام ١٩٨٠، والذي طالب إسـرائيل بتفكيـك المستوطنات القائمة، والتوقف عن بناء المسـتوطنات علـى الأرض المحتلة بما فيها القدس باعتبارها ممارسات ليس لها مستند قانوني، وجاء في معرض هذا الرد:

١- ترفض الحكومة الإسرائيلية هذا القرار دون تحفظ.

٢- الاستيطان اليهودي في "أرض إسرائيل" هو حق غير قابل للنقض، ومتداخل مع أمن الأمة.

في ضوء هذه السياسـة الإسـرائيلية المعلنـة، كـان الاستيطان ولا زال واحداً من أبرز الممارسـات العدوانيـة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولا نغـالي إذا قلنـا بـأن الاستيطان هو جوهر بنية الاحتلال الذي مـن خلالـه وبـه يتحقق للصهيونية إكمال حلمها بـأرض إسـرائيل الكاملـة، بتهويد ما تبقى من أرض فلسطينية وزرعها بالمسـتوطنات والمستوطنين.

وقد تسابقت لتحقيق هذا الهدف كل حكومات إسـرائيل من كل ألوان الطيف السياسي والحزبي الإسـرائيلي، فبـات الاستيطان سياسة دولة، وليس توجهات حزب وأيـديولوجيا فحسب، وانخرطت في تنفيذ مشاريع الاسـتيطان منظمـات

صهيونية مختلفة وأحزاب عدة، عبر مشاريع متلاحقة منـذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧.وسـنحاول من خلال هذه الورقة، العـرض لأهـم وأبـرز المشـاريع والخطط الاستيطانية اليهودية على الأرض الفلسطينية.

١- حزب العمل – مشـروع الـون – تدشـين عهـد الاستيطان.
٢- مشـروع غـوش أمـونيم – الانقـلاب السياسـي الاجتماعي في إسرائيل.
٣- اليهود الارثذوكس في المستوطنات.
٤- مشروع دروبلس.
٥- مشروع شارون (٧ نجوم).
٦- مشروع نتنياهو.
٧- خطة الخطوط الحمراء – وخريطة الجيش.
٨- مشروع الطريق الثالث.

ومن ثم نتطـرق إلـى رؤيـة المجتمـع الإسـرائيلي للمستوطنات، وبدائل حل هذه المعضلة التي تعد واحدة مـن أبرز قضايا التسوية الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أولاً: المشاريع الاستيطانية:

* مشروع آلون:

بعيد حرب ١٩٦٧ باشر حزب العمل عمليـات البنـاء الاستيطاني في الأراضي المحتلة، انطلاقاً من كونها منطقـة أمنية من الدرجة الأولى، إضافة لما تحويه مـن مسـاحات هائلة للزراعة ومصادر المياه الجوفية، وقد بـدأت عمليـات الاستيطان على يد سلاح الناحل " نوعـار حلـوتس لـوحيم "{شبيبة الطليعة المقاتلة}، إذ بنيـت العديـد مـن المواقـع الاستيطانية التي سميت باسم "ناحل"، وذلك على طول خـط الهدنة ومناطق الغور.

وما لبثت هذه العملية أن تحولت إلى سياسة ذات مخطط عرف باسم "مشروع الون" الاستيطاني الـذي أعـده "يغـال الون" وزير العدل الإسرائيلي في حينه، وذلـك بنـاء علـى استراتيجية تضييق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض، وتنفيذ عملية استيطانية واسعة على طول غور الأردن من جنوب غور بيسان وحتـى جنـوب

صحراء الخليل بطول ١١٥ كلم وعرض ٢٠ كلم.

وفي ضوء هذا المخطط بني في عهـد حـزب العمـل وحتى عام ١٩٧٧، ٣٤ مستوطنة (منهـا ١٢ فـي مدينـة القدس)، وكانت مستوطنة كفار عتصيون هي الأولـى التـي بنيت سنة ١٩٦٧، ثم كريات أربع سنة ١٩٦٨، ممـا يـدلل على أن الاستيطان كان يتجاوز حتى مشروع ألون، والمفهوم الأمني الاستراتيجي نحو استيطان متنوع الأهداف في أماكن ومواقع في محيط القدس وبيت لحم، وكذلك على طول الخط الأخضر.

وقد قال ألون نفسه عن مشـروعه الاسـتيطاني فـي صحيفة "دافار" ١٩٧٤/٢/١٧: "لقـد أقيمـت المسـتعمرات الإسرائيلية في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمـن، وكحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة".

ولتحقيق مشروعه عملياً دعا إلى تجنب ضم مناطق بها كثافة سكانية فلسطينية، قائلاً، إنه فـي المنـاطق المـذكورة بخطته، يجب إقامة مسـتعمرات مدنيـة وريفيـة، وقواعـد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن، وبـأسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك شرقي القدس وبلدتها القديمة.

أما في قطاع غزة، فقد تأخرت عملية البناء الاستيطاني حتى أواخر العام ١٩٧٠، وقد جاء فـي مشـروع ألـون – ضرورة وضع حزام استيطاني في محيط القطـاع، وتقسـيم القطاع إلى ثلاث كتل فلسطينية تفصـلها حـواجز ماديـة، وكانت المستوطنات هي هذه الحواجز المادية المطلوبة، وهي عبارة عن ثلاث مجموعات من المستوطنات.

١- مستوطنات في شمال القطاع (ايـرز، ايلـي سـيناي، نيسانيت ونتساريم)
٢- مستوطنات دير البلح ومركزها مستوطنة كفار دروم.
٣- كتلة مستوطنات خانيونس (غوش قطيف، جاني طـال، نتسار حزاني، نفيه دكاليم، دوغيت، جديد، موراغ، غان اور ورفيح يام).

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة أرض إسـرائيل الكاملـة بوصفها مفهوما، هي مشروع سياسـي اسـتيطاني كانـت بالأساس" عمالية" طرحها الصهيونيون العلمانيون من مبـأي (متشددي حزب العمل)، وكانت عريضة أيلول التي وقعهـا عدد من هؤلاء، خير دليل على ذلك، إذ طالبوا بضم الأرض المحتلة، ومنح سكانها المواطنـة الإسـرائيلية، ليصـبحوا "

مواطني أرض إسرائيل الكبرى".

*** مشروع غاليلي:**

هو من أبرز المشاريع إلـى جانـب مشـروع آلـون، والأبرز بين مشاريع المعراخ الاستيطانية، وهو المشـروع الذي بلورته اللجنة الوزارية لشـؤون الاسـتيطان برئاسـة الوزير يسرائيل غاليلي في سنة ١٩٧٧، ويهدف المشـروع إلى إقامة ١٨٦ مستوطنة في مختلف أنحاء فلسطين وذلك في خطة تمتد من ١٩٧٧- ١٩٩٢، منهـا ٤٩ مسـتوطنة فـي الأرض المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وذلك بتوزيع كالتـالي: ١٥ في الضفة الغربية، ٢٠ في قطاع غـزة، ١٠ الجـولان و٤ على ساحل خليج العقبة.

*** مشروع فوخمان:**

وضعه البروفيسور أبراهام فوخمان، المدرس في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقدمـه سـنة ١٩٧٦ لحكومـة المعراخ، حيث رفضته هذه الحكومة، معتبرة إياه غير قابـل للتطبيق، وتلقفه شارون فيما بعد من خلال حكومة الليكـود، والتي كان شارون وزيراً للزراعة فيها، ويعرف المشـروع باسم "العمود الفقري المزدوج".

* غوش أمونيم التحول والاستيطان علـى أوسـع نطاق:

مع صعود حركة غوش أمونيم إلى واجهة الحدث فـي إسرائيل، لم يقتصر دورها علـى الاسـتيطان فـي الأرض المحتلة، بل إن هذا الصعود كان من أبرز علامات الانقلاب السياسي – الاجتماعي في إسـرائيل فـي أعقـاب حـدثين بارزين، هما حرب ١٩٦٧- وحرب ١٩٧٣.

وإسرائيل بصفتها دولة مهاجرين مستوطنين، بها تنـوع هويات وتعدد ثقافات (ليس تعددية ثقافية) يتناسب مع موجات الهجرة ومنابعها، وكانت حرب ٦٧ قد وضعت سؤلاً كبيـراً أمام هذه الدولة حول برنامجها السياسي لما بعد الحرب، في حين جاءت حرب ٧٣ لتعمق أزمة هذا السؤال بعد الصـدمة التي تلقتها إسرائيل عسكرياً في هذه الحرب، الامر الذي أدى إلى تراجع نفوذ الصهيونية العلمانية، تاركةً فراغـا تقـدمت لتملأه ثقافات متبلورة في مجتمع المهاجرين، وأبرزها الثقافة الدينية القومية، والأرثوذكسية الشرقية والروسية، إضـافة إلى العربية.

ومن أوساط المتدينين الصهيونيين (العلمـانيين) الـذين يؤمنون بالخلاص الجماعي (مشروعاً دينياً سياسياً)، جـاءت غوش أمونيم وليس من الحريـديم (الاشـكيناز الشـرقيين) والذين يؤمنون بالخلاص الفرداني التبشيري، فالأول يريـد دولة شريعة ودين، دولة يهودية صرفه، وهـو مـن فكـر الحاخام يتسحق هكوهين كوك، الذي نادى بأن هناك برنامجاً ربانياً أعلى، يجب بموجبه على العلمانيين التخلي عـن إدارة الدولة، لأن دورهم انتهى، وبهذا المفهوم فـإن حـرب ٦٧ كانت بداية الخلاص، وحـرب ٧٣ كانـت نـداء تحـذيرياً لتصحيح الانحرافات عن طريق الخـلاص، خاصـة بعـد الكشف عن ما عرف باسم (المحدله) في حرب ٧٣.

وإذا كانت بداية (شرعنة الاستيطان) على يد حزب العمل، فإنه لم يذهب بعيداً – بما فيه الكفاية بنظر المتدينين/القـوميين– فإن مواصلة الاستيطان في مجتمع مهاجرين، يحمل في ثقافتـه جشع الأرض والتوسع، قام بها أبناء الجيل الفتي من المتـدينين القوميين الذين شكلوا حركة غوش أمونيم كحركـة سياسـية – اجتماعية متدينة واستيطانية، طرحت نفسها بـديلاً أيـدولوجياً قيادياً على مستوى المجتمع الإسرائيلي بكامله، وراجت بفضلها

مصطلحات، أرض، ودم الآباء والأجداد، وقبورهم، وطغـت يهودية الدولة على إسرائيليتها.

و بدأ التغير والانقلاب يتغلغل في المجتمع الإسرائيلي، بإقامتها سنة ١٩٧٤ كحركة غير برلمانية وفوق حزبية، إلى أن جاءت انتخابات ١٩٧٧ التي أوصلت الليكود إلى الحكـم في ذروة هذه التحولات، الأمر الذي مكن غوش أمونيم مـن تنفيذ مشروعها الأيدولوجي الاجتماعي – السياسـي علـى نطاق واسع، والقائم على أساس خلق حالة تضمن عدم قيـام دولة ثنائية القومية، وبالتالي لا ينبغي ضم الضـفة وغـزة لإسرائيل، وبالمقابل عدم التفريط بأرض إسرائيل الكبـرى، وتأكيد السيادة عليها من خلال خلق أكثرية يهودية في أرض إسرائيل والتي سمتها الحركة (يهـودا والسـامرة)، وبهـذا الغرض اعتمدت غوش أمونيم خطة استيطانية، تقـوم علـى خطين متوازيين.

١- إقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلـة فـي منـاطق فلسطينية آهلة.
٢- إقامة عدد كبير من المستوطنات الصـغيرة والمتنـاثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة، وكان الهدف المركزي

لهذا الخط هو توطين مليون يهودي في مئة موقع في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وذلك في مواقع على طول الطريق الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل عبر القدس، وعلى طول الطريق التي تربطه بالسهل الساحلي في الغرب وبغور الأردن في الشرق.

وكانت أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام ا ، حيث بدأت ببناء ثلاث مستوطنات في بداية العام ١٩٧٧ هي كدوميم، عوفره ومعاليه أدوميم.

وقد تأسست غوش أمونيم في آواخر السبعينيات في مجلس "يشع" (الخلاص) (مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة)، وحققت رواجاً فكرياً تعزز في أوساط الجمهور الديني – القومي والعلماني القومي سواء بسواء، وتحول الاستيطان إلى أمر بديهي في المجتمع الإسرائيلي، علماً بأن خطط غوش أمونيم لجذب مئات الاف المستوطنين لم تتحقق، إلا أن مصطلحاتها سيطرت إلى حد ما على الخطاب السياسي الإسرائيلي.

والأهم من ذلك، أنها دشنت عهدا جديدا من الاستيطان، تبلور بشكل ملموس في سني حكم الليكود ١٩٧٧ – ١٩٨٤،

وتميز هذا العهد بـ:

١- الاتجاه إلى تصاعد حمى الاستيطان، وذلك لفرض وقائع جديدة على الأرض.

٢- ازدياد ثقل رأس المال الخاص في مجمل النشاط الاستيطاني.

٣- تزايد نحو الاستيطان المديني.

وقد أقيمت في هذه السنوات السبع ١٢٠ مستوطنة مقابل ٣٤ أقامها المعراخ منذ ١٩٦٧ – ١٩٧٧.

* اليهود الأرثوذكس (الحريديم) يدخلون المشروع الاستيطاني:

كان للطابع الديني التوراتي لخطاب غوش امونيم تأثيره، فقد جذبت ثقافة أرض إسرائيل الكاملة والطلائعية الاستيطانية والسور والبرج المزيد من المتدينين، وقامت الحركة بأعمال استيطانية ذات طابع أخلاقي – ديني يقوم على أسس الشريعة اليهودية، والتي تقام فيها الفروض الدينية بمثابرة عالية جداً أثرت في المجال العام، وهذه الأرضية جذبت المتدينين الارثذوكس/الحرديم للتقرب من غوش أمونيم، فلم يكن بمقدور هؤلاء الوقوف بحياد أمام محاولة

جادة ودؤوبة، لبناء أسس نظام ثيوقراطي في الدولة بمعـزل عنهم، ونتاج هذا التقارب نمت بتسارع المشاعر المسـيحانية لمجموعات المتدينين، وبدأت في الضفة حركـة اسـتيطانية اجتماعية وسياسية دينية من الحريم (اشـكناز وسـفارديم)، مستندة إلى مشروعها الخاص الذي أقامته على أسس:

علم تأريخ وعلم آثار خاصـين بهـا وبمسـتوطناتها، فأطلقت مشاريع استيطانية مرتبطة بأسماء توراتية مثل:

١) قبر يوسف/ نابلس + مستوطنة ألون موريه المجاورة.

٢) يهوشع بن نون وكلاب بن يفونه في كفل حارس/نـابلس (مستوطنة ريفافا وبؤرة كفل حارس).

٣) النبي ناتان/حلحول.

٤) مغارة عتنئيل بن كناز/الخليل، مستوطنة عوتنئيل.

وكان هناك تحول آخر نقل الحرديم من هامش الحيـاة السياسية إلى مراكز الحسم في المجتمع، وأصبحوا يشاركون في اللعبة السياسية، وهو بدء سقوط بعض التابوهات لمجتمع الارثذوكس المنغلق، وظهور علامات انفتاح نسبي لهم الأمر الذي عرضهم لتغيرات تكنولوجية وثقافية واجتماعية (لم تلغ حدودهم)، إضافة إلى فقـر مجتمـع الحـريدم، وضـائقتهم السكانية الشديدة وكبر عدد العائلة لديهم، وكل ذلك عزز من

توجههم نحو مشروعهم الاستيطاني الخاص رغم تعارضـه مع أيدولوجيتهم المتزمتة، فبنيت عـدد مـن المسـتوطنات الخاصة بهم والتي ليس لهـا بالضـرورة أسـماء مرتبطـة بأركولوجيا، مثل المستوطنات المذكورة سابقاً، ومـن أهـم وأكبر مشاريعهم مستوطنات :

عمانوئيل – قلقيلية، بيتار – بيت لحم، مودعين عيليـت (كريات سيفر) – رام ا ، جفعون وجيفع بنيامين – القدس.

*مشروع درובلاس:

ويعتبر المشروع الاستيطاني الأهم الذي وجه سياسـات الليكود الاستطيانية حتى سنة ١٩٨٣. ويسمى أيضاً (الخطـة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة)، قـدم هـذا المشروع متتياهو دروبلس، رئيس دائـرة الاسـتيطان فـي المنظمة الصهيونية وذلك سنة ١٩٧٨ ويهدف إلى إقامة نحو ٧٠ مستوطنة مجتمعية/مدينية في الضـفة الغربيـة خـلال ١٣سنة (١٩٧٩-١٩٩٣) وبمعدل ١٢-١٥ مستوطنة سنوياً، وبنفس الوقت زيادة وتكثيف المستوطنات القائمـة، بحيـث يصل عدد المسـتوطنين إلـى ١٢٠-١٥٠ ألـف، ويقـوم المشروع على عدد من المبادئ منها:

١- أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض إسرائيل هو مـن

أجل الأمن وهو حق لليهود.

٢- يتم توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطـة، لتطوير وسائل إنتاج وخدمات مشتركة.

٣- عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول"الأقليـات" السكانية الفلسطينية بل بينها أيضاً.

وأهم الكتل التي تحدثت عنها خطة دروبلس هي:

- كتلة ريحان	غربي جنين
- كتلة شومرون	شمالي نابلس
- كتلة كدوميم	شرقي قلقيلية
- كتلة كرني شومرون	غربي نابلس
- كتلة ارئيل	جوار مدينة سلفيت
- كتلة مودعين	اللطرون
- كتلة عتصيون	بيت لحم
- كتلة عاموس	شمال الخليل
- كتلة ادوميم	شرقي القدس
- كتلة بيت ايل	شمال مدينة رام ا
- كتلة افرايم	أقصى جنوب شرق نابلس
- كتلة ايلون موريه	شرقي نابلس

وقد قـدم دروبلـس أيضـاً، خطـة تطـوير القـدس الكبرى....سنة ١٩٨٤ والتي تهدف إلـى مضـاعفة عـدد السكان اليهود في منطقة القدس الكبرى خـلال ٢٥ عامـاً، برفعه من ٧٠٠-٧٥٠ ألف عن طريق الاستيطان.

* مشروع شارون الأول ومشروعه الثاني (٧ نجوم).

أبان توليه منصب وزير الزراعة في حكومـة الليكـود، تبنى شارون مشروع العمود الفقـري المـزدوج/ مشـروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامـة عمـودين فقـريين مـن المستوطنات في فلسطين خلال عشرين عاماً، بحيـث يمتـد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يوازيه الثاني ليمتـد من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شـرم الشـيخ علـى البحر الأحمر، بما في ذلك إقامة سلسلة مستوطنات في غور الأردن، وعلى السفوح الغربيـة والشـرقية لجبـال نـابلس والخليل، وفي منطقة المثلث الفلسطيني بعرض ٣كم وطولـه من وادي عاره حتى كفر قاسم، وتكثيف الاستيطان في مدينة القدس، وخلق حلقات وصل من المسـتوطنات بـين عمـود السهل الساحلي وعمود الأغوار.

وفي أواخر أيلول ١٩٨٧، بدأ الحديث يدور عن خطـة استيطان واسعة النطاق، كان شارون من أبـرز واضـعيها، وذلك لتنفيذ عملية استيطان تمتد من سنوات ١٩٨٣- ١٩٨٧ هدفها، إضافة ١٠٠ ألف متسوطن إلى مسـتوطنات الضـفة و٢٠ ألف في الجولان و١٠ آلاف في قطـاع غـزة، وقـد سميت هذه الخطة "بخطة التطوير للمستوطنات فـي يهـودا والسامرة"، وجاء في تفاصيليها بأن العمل سـيجري لإقامـة عشرات المستوطنات، ضمن أربع "أعمدة فقرية" تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب.

وبقي الاستيطان هاجس شارون الأساسي، فتقـدم سـنة ١٩٩٣ إبان توليه منصب وزير المالية في حكومـة شـامير بمشروع استيطاني جديد باسم النجوم السبعة، والذي يهـدف إلى إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خـط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك ابتداء من شمال وشـمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام ا ، وانتهاء بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم.

وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطه في ثلاث مقاطع، ويجري لاحقاً ضمها إلى إسرائيل وهي:

١- كتلة اللطرون، وتشمل إقامة ٤ مستوطنات جديدة إضافة إلى القائمة، ومركزها مستوطنة "هارادار".

٢- كتلة غرب رام ا ، ومركزها مستوطنة مبوحـورون، تضم اثنتا عشر متسوطنة قائمة و أربـع مسـتوطنات جديدة.

٣- امتداد حزام استيطاني من المنطقـة المحاذيـة للمثلـث ومحيط كفر قاسم وحتى شمال قلقيلية، وتضم أكثر مـن ثلاثة عشرمستوطنة قائمة و سبع مستوطنات جديدة.

* مشروع نتنياهو (الون +):

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق نتنياهو في خطابه الأول أمام الكنيست بعيد انتخابه، على خطوطـه الحمـراء، إزاء التسوية مع الفلسطينيين عبر ثـلاث لاءات. لا للدولـة الفلسطينية، لا لإعادة الانتشار ولا لوقف الاستيطان.

وأكد عزم حكومتـه علـى الاسـتمرار فـي التوسـع الاستيطاني، وذلك بناء على برنامج الليكود الانتخابي للعـام ١٩٩٦، والذي جسد رؤية نتنياهو لخريطـة الاسـتيطان – خريطة الحل الدائم- إذ جاء في البند التاسع من فصل السلام والأمن: "سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لدولة إسرائيل،

وسيكّون هذا الخط حدودا دائمة بين دولة إسرائيل والمملكـة الأردنية".

وجاء في الخطوط الرئيسية لهـذا البرنـامج: "تـؤمن الحكومة بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي غير قابل للنقض، وتصر الحكومـة فـي أي تسـوية سياسية على ضمان بقاء الاسـتيطان اليهـودي، وضـمان ترسيخه وأمنه وستواصل تحمـل مسـؤولية بقـاء وأمـن المستوطنات والمستوطنين". وقـد اعتمـد مطـبخ نتنيـاهو الأمني-السياسي (مردخاي وشرانسكي) خطوطـاً أساسـية لتطبيق هذا البرنامج، أبزرها: تقديم خرائط تحتفظ إسـرائيل بموجبها بـ ٧٠% من الضفة الغربية. ورسـمت حكومـة نتنياهو هذه الخطة الاستيطانية عبر قراراتها التي كان مـن أبرزها:

* القـرار رقـم ٣١٤١/جلسـة الحكومـة فـي ١٩٩٨/١/١٤:

المصالح الحيوية لدولة إسرائيل فـي يهـودا والسـامرة وغور الأردن، ستشكل الأساس في الاتفاق المرحلي والاتفاق الدائم مع الفلسطينيين، وهذا يشمل المناطق الأمنية الشـرقية

والغربية، المناطق المحيطة بالقدس، المنـاطق الاسـتيطانية والبنية التحتية والأماكن العسـكرية والشـوراع الرئيسـية العمودية والأفقية لحيوية الاستيطان. وكـان منطـق خطـة نتنياهو يقوم على أن غالبية الفلسطينيين يعيشـون بغـالبيتهم تحت السيطرة الفلسطينية على ٢٨% من الضفة، لذا فإن ما تبقى هو مساحة شاغرة لشعب إسرائيل له الحق باستيطانها، ومن جهة ثانية فإن أي انسحاب سيضع المستوطنات تحـت السيطرة الفلسطينية مما يمنع تطورها، ففي حال انسحاب ما نسبته ٨-١٠%، تصبح عشرمسـتوطنات محاطـة بقـوات فلسطينية، وإذا كانت نسبة الانسحاب من ١٣-١٥% تصـبح ثمانية عشر مستوطنة.

وقد تعزز الاستيطان في عهد نتنياهو، في مناطق على امتداد الخط الأخضر وسط الضفة الغربيـة، وفـي منـاطق شمال وشمال غرب مدينة القدس، وفي محيط مدينـة بيـت لحم.

* خطة الخطوط الحمراء – خريطـة الجـيش للمصالح الاستراتيجية:

خطة أو خريطة الخطوط الحمراء، والتي كشف النقاب

عنها في شهر كانون ثاني ١٩٩٧، تضمنت ما تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء بالنسبة لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، بهدف تحديد حدود الانسحاب في إطار عملية إعادة الانتشار الثانية.

و تحوي الخطة خطان أحمران، يتعلق الأول بمناطق ذات صلة بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر الخطة، أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها، بسبب وجود المياه الجوفية فيها، والثاني يتعلق باعتبارات الأمن والاستيطان، كما قدمته الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه الخطة، أن مساحات ومناطق كثيرة من الضفة الغربية لا تعتبر ذات أهمية أمنية استراتيجية لإسرائيل، إلا أنه لا يمكن الانسحاب منها، بحكم وجود المستوطنات عليها.

أما خريطة المصالح الاستراتيجية، كما قدمها الجيش الإسرائيلي والتي عرفت كذلك باسم خريطة شارون – مردخاي، فقد تم تقديمها للتداول في الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٧، ومتزامنة إلى حد ما مع خريطة الخطوط الحمراء، وتتضمن خريطة المصالح عدة بدائل للحل الدائم كما تراه إسرائيل، وفقاً لخمسة معايير أساسية هي (الأمن،

والمياه، والحدود، والمستوطنات والقدس).

والبديل المركزي الذي تقدمه الخريطة هـو أن تحـتفظ إسرائيل بـ ٦٢% من مساحةالضفة الغربية، علـى أسـاس تقسيم الضفة إلى خمس مناطق للسيطرة الفلسطينية، مفصولة عن بعضها بمناطق سيطرة أمنية-استيطانية، والمناطق هي، جنين، ونابلس، ورام ا والخليل، وأريحا، وبما يحقق:

١- سيطرة إسرائيلية كاملة على طول منطقة الأغوار.

٢- عزل كامل لشريط حدودي علـى امتـداد خـط ٤ حزيران ٦٧.

٣- ضمان معابر واسعة تربط الخط الأخضر بالأغوار.

٤- مناطق عمق جغرافي وسط الضفة الغربية.

٥- فصل مدينة القدس عن الضفة الغربية بالكامل.

* مشروع الطريق الثالث:

تتكون مجموعة "الطريق الثالث" من عدد من أعضـاء كنيست، وجنرالات احتياط في الجيش الإسـرائيلي والـذين تجندوا في هذه المجموعة، بهدف منع انسحاب إسرائيل مـن هضبة الجولان وذلك العام ١٩٩٥، وكان من أبرز أعضائها، عضوي الكنيست من حزب العمل افيغدور كهلاني وزيمان،

والجنرال احتياط دان شومرون رئيس هيئة الأركان السابق للجيش الإسرائيلي.

قدمت المجموعة خطتها على اعتبار أنها خطة مقترحة للتسوية الدائمة في الضفة الغربية، وتضمنت الخطة مبادئ عامة للتسوية أهمها :

- الحقوق التاريخية لشعب إسرائيل على أرض إسرائيل، ولا يتضمن الحل الإقليمي (الجغرافي) تخلياً عن هذه الحقوق.
- الفصل بين المواطنين الإسرائيليين وأغلبية الفلسطينيين.
- السيادة الإسرائيلية على المناطق الآهلة باليهود والتي يوجد بها عدد قليل من السكان العرب، وفق مبادئ ثلاث، أهمها:

- القدس الكبرى ومحيطها (معاليه أدوميم وغوش عتصيون وجفعات زئيف)، تحت السيادة الإسرائيلية.
- يبقى تحت السيادة الإسرائيلية، غور الأردن وشمال البحر الميت وصحراء يهودا، وتجمع المستوطنات غربي السامرة وغوش قطيف والشوارع الحيوية

الضرورية.

- حزام أمني يشمل قلقيلية وطولكرم غربـي المنطقـة الفلسطينية، يعمل فيـه الجـيش الإسـرائيلي وفقـاً للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

وتبعاً لذلك، فإن شكل السكان سيكون كالآتي:

- ٩٥% من السكان اليهود (المستوطنون) فـي الضـفة سيكونون في مجال دولة إسرائيل.
- ٩٥% من السكان الفلسطينيين في الضفة سيكونون في مجال السلطة الفلسطينية.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي والاستيطان:

يرتبط الاستيطان بأسئلة مصيرية وحاسمة، مطروحـة على جدول أعمال الحياة اليومية للمجتمع الإسـرائيلي، وإذا كان موقف الحكومة (حكومة شارون) والجيش متناغماً إزاء هذا الملف، ومتوافقاً مع مواقف الأحزاب على يمين الليكود، وذلك لجهة الدعم المطلـق للاسـتيطان، فـإن حالـة مـن الاستقطاب والانقسام يشهدها الشارع الإسرائيلي بمسـتوياته المختلفة، بما في ذلـك فـي صـفوف المسـتوطنين تجـاه الاستيطان.

والأمر يتعلق بسؤال هوية الدولة العبرية وتركيبتها الديمغرافية، وامتداد ذلك إلى أسئلة أكثر تعقيداً، حول دولة ثنائية القومية أم دولة يهودية أم دولة كل مواطنيها؟ وكلها أسئلة مرتبطة موضوعياً بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين، وما تريده إسرائيل من هذه التسوية، وبمصير المستوطنات والمستوطنين في تسوية كهذه.

وغالبا، فإن التضارب إزاء الخيارات والبدائل في أوساط المؤسسة الرسمية الإسرائيلية هو شكلي، وبقي في إطاره التقليدي بين رؤية المستوطنين ورجالات الجيش وقوى اليمين من جهة وبين رؤية حزب العمل، والتي أصبحت تأتي على استحياء لا يخلو من تماق للمستوطنين، والرؤية الأولى ترى في الاستيطان خياراً استراتيجياً وحقاً مطلقاً له مبرراته الأيدولوجية والسياسية، وهدفه المركزي منع إقامة أي كيان سياسي مستقل على"أرض إسرائيل الغربية" !! بينما يرى حزب العمل والأحزاب التي على يساره، أنه لا بد من إخلاء مستوطنات في إطار تسوية إقليمية، والفرق هنا واضح، كونه فرقاً كمياً وليس كيفياً أو نوعياً.

لم يعد الاستيطان والمستوطنون مجرد فعل لمجموعات

متطرفة، ذات نزعات ايدولوجية توراتية فحسب، بـل إنـه حركة تمارس لعبة السياسة بفاعلية، ولهـا سـطوة ونفـوذ كبيرين في مركز صناعة القرار الإسرائيلي، بحيث أصبحت المستوطنات تعيش حالة فريدة بكونها مستوطنات تملك دولة، وليس دولة لها مستوطنات على حد تعبيـر حـاييم هنغبـي (معاريف ٢٠٠١/٧/١)، ويواصل هنغبي في نفس المقـال: "المستوطنون تراجعو في نفق الزمان، لقد ساروا من دولـة إسرائيل إلى الدولة قيد التأسيس، وعقـارب السـاعة لـديهم تتحرك للخلف، وذلك في إشارة واضـحة إلـى مـا يمثلـه المستوطنون من قوة ضاغطة فـي الحيـاة السياسـية فـي إسرائيل، وكونهم يمثلون حالة الصهيونية ما قبـل الدولـة، ويريدون العودة بالدولة من الاسرلة إلى الأيديولوجيا.

وكتب يهودا ليطاني (معاريف ٢٠٠٢/٨/٤) "غالبيـة سكان إسرائيل أسرى منذ أكثر من خمس وثلاثـين عامـاً، بأيدي حفنه من الاشخاص ذوي النزوات الدينيـة، وتعتبـر نفسها الطلائعي الذي يتقدم المعسكر".

وفي هذا تعبير عن توصيف صلة الدولة والمجتمع فـي إسرائيل بالمشروع الاستيطاني، الذي حكـم لمـدة خمـس وثلاثين عاماً طبيعة سياسات إسرائيل، والمرتبط بموضـوع

الاستيطان، وبنفس المحتوى، كتب ران كوهين، عضو الكنيست واصفاً المستوطنين، بأنهم "قيادة مسيحانية صغيرة تجر دولة بأكملها إلى مغامرة لا أخلاقية" (يدعوت أحرنوت ٢٠٠٢/٦/٢٩).

إلا أن العلاقة المركبة بين الدولة في إسرائيل والاستيطان، تقول أن المستوطنين ليسوا مجرد قيادة مسيحانية، بل هم جسم منظم بشكل جيد ويمارس تاثيراً كبيراً في حياة المجتمع الإسرائيلي، وذلك من خلال مؤسسة "يشع"، ومن خلال الأحزاب اليمينية المساندة للمشروع الاستيطاني. وبخلفية تأثير الاستيطان على احتمالات التسوية مع الفلسطينيين، كتب يهودا ليطاني مشيراً إلى هذه العلاقة، أن نهج الحكومات الإسرائيلية، سيؤدي إلى مزيد من التغيير العميق لوجه الضفة الغربية... وأن الاستيطان خلق واقعاً يحول دون أي امكانية للتسوية مع الفلسطينيين، تقوم على إخلاء المستوطنات.

وبحق، فقد جسدت المستوطنات واقعاً مادياً، يعد من أكثر عقبات تحقيق التسوية تعقيداً وصعوبة، وقد مارسته الحكومات الإسرائيلية عن سبق إصرار وترصد، بهدف

تضيق مساحة التسوية والوصول إلى "حل وسط اقليمي"، وقد كتب "ميرون بنفستي" في إحـدى إطروحاتـه سـنة ١٩٨٧ "احتلال الضفة وغزة وسيطرة إسـرائيل علـى كـل أرض إسرائيل الانتدابية، خلقت واقعاً تاريخياً وجواً سياسياً جديداً، ذا ديناميكية كبيرة إلى درجة، أنه لا يوجد سبيل للعودة إلـى الوضع الذي ساد في أرض إسـرائيل قبـل العـام ١٩٦٧"، ويؤكد ذلك زئيـف شـيف المحلـل العسـكري لهـآرتس (٢٠٠٢/١٠/٢٥): "إن الإبقاء على الأنوية الاسيتطانية غير الشعرية، هو محاولة لمنع كل حل إقليمي بالقوة (...) فهـي ترمي إلى منع التواصل الإقليمي لكل كيـان فلسـطيني، ولا يوجد أي أمة في العالم يمكنها أن تقبل ذلك".

وهو إذ يتحدث عن البؤر الاسيتطانية التي لم يتجـاوز عمرها بضعة أعوام، ينسى أو يتناسى تلـك المسـتوطنات المنتشرة في كل أنحاء الضفة وغزة والقدس، فإذا كان مـن شأن مجموعة بؤر أن تؤدي إلى منع التسوية وتقسيم الضفة إلى كانتونات، فكيف الحال بوجود كل هذا المستوطنات؟ إنها تدمر تماماً أو تشطب الواقع الفلسطيني برمته.

ذهب يوسي سريد، ويوسي بيلين إلى أبعد من ذلك فـي

توصيف الحالة الاستيطانية، فقد تساءل سريد (هارتس مطلع ٢٠٠١): من هم اليهود... المستوطنون أم نحن؟ مستنكراً مبلغ التأثير الذي يملكه المستوطنون في القرار الرسمي الإسرائيلي، وما يمثلونه من حالة لافتة في معادلة التسوية، والتي أصبحت إلى حد كبير مرهونة بحل قضية الاستيطان. أما بيلين، وفي معرض تعليقه على عملية طرد سكان خربة "يانون"/نابلس، فقد وصف المستوطنين بأنهم "مشروع لصعود فاشية جديدة"، هذا التصريح البالغ الشدة من قبل واحد من أبرز رجالات السياسة في إسرائيل، يدلل على مدى الخوف في أوساط النخب الإسرائيلية من تفشي ثقافة التطرف اليميني لدى الجمهور الإسرائيلي عموماً، والتي يمثل المستوطنون ومؤيديهم رأس الحربة فيها، جارين المجتمع الإسرائيلي إلى مصاف مجتمع يمارس الاحتلال والاستيطان، وليس الدولة فقط هي من يمارس ذلك.

ويقول د. دافيد نيومان/رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بن غوريون (هآرتس ٢٠٠١/٦/٢٨) "ستمنع المستوطنات أي قرار بالانسحاب في المستقبل. فما أن تضرب المستوطنة جذورها حتى لا يعود بوسع أحد

اقتلاعها".

وفي حقيقة الأمر، فإن أحد الأسباب التي تسـببت فـي فشل تطبيق إتفاقية إسرائيل هي الوجـود المتنـاثر والكبيـر للمستوطنات، والتي تقف عائقاً مادياً كبيـراً أمـام عمليـات الانسحاب وبناء التواصل الاقليمي/الجغرافـي الفلسـطيني، ويضيف نيومان "بنيت المستوطنات للسيطرة علـى الأرض امتداداً للقوة الاحتلالية"، وهي بهذا المعنى تمثل حجر الزاوية في بنية الاحـتلال، رغـم كـون معظمهـا عبـارة عـن منامات/مهاجع، ويخلص نيومان إلـى أن أي تسـوية فـي المستقبل من شأنها أن تفصل بين الدولتين، يجب أن تتضمن إخلاء المستوطنات، وإلا فإن الصراع سيستمر.... فلا يمكن الجمع بين التسوية والمستوطنات.

* مواقف الأحزاب:

عرضنا في بداية هذا الجزء، لآراء ومواقف عدد مـن قادة الرأي العام والمعلقين والباحثين الاسرائيليين الذين يعتد برأيهم في المجتمـع الإسـرائيلي، إلا أن ذلـك لا يعكـس بالضرورة الحالة السائدة في هذا المجتمع، وإن كـان هنـاك ازدياد ملموس في حالة التـذمر والانتقـاد الموجهـة إلـى

الحكومات الإسرائيلية بسبب الاستيطان، والتي ينبـع جـزء أساسي منها، من حقيقة ما يحصل عليه المسـتوطنون مـن معاملة تفضيلية في مجالات الضرائب والمنح والتسـهيلات الحكومية على حساب المواطنين الإسرائيليين عموماً، ومـا ينفق على بناء المسـتوطنات وأمنهـا وطرقهـا الالتفافيـة وجدرانها العازلة، في وقت يمر فيه الاقتصـاد الإسـرائيلي بحالة من التراجع الحاد الذي ليس له مثيـل منـذ سـنوات طوال.

لا بد لنا ونحن نعرض لموقف المجتمـع الإسـرائيلي ونظرته نحو الاستيطان، من التطرق إلى مواقف الأحـزاب المختلفة من قضية الاستيطان، وإلى استطلاعات الرأي فـي أوساط الجمهور الإسرائيلي لإكمال دائرة الاطلاع على هـذا المشهد.

* حزبي العمل والليكود:

بطبيعة الحال، فإن مواقف الحزبين الكبيـرين (العمـل والليكود) من هذا الملف، تتضح من خلال ما عرضناه مـن مشاريع استيطانية، شكلت على مر السنتين برنـامج العمـل الاستيطاني لحكومتي العمل والليكود، وقد تنـاوب الحزبـان

على الحكم منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم، إما بشكل منفرد أو مـن خلال حكومات اتحاد وطني جمعت الحزبين (إلـى جانـب أحزاب أخرى صغيرة) وعرضنا في مقدمة الورقة، ما نرى أنه توافق شبه تام بين الحزبين والتي تظهر مدى التطابق في موقفيهما إزاء القضية.

مع ضرورة التوقف عند نقطة هامة ميزت سياسة حزب العمل عن سياسة الليكود، وهي المدى الإقليمي الـذي يمكـن لحزب العمل أن يذهب إليه في التوصل إلـى حـل لقضـية الاستيطان، وهو مدى كمياً -كما أسلفنا-، كانت بداية التمـايز سنة ١٩٩٢ في عهد حكومة رابين العمالية، عنـدما رفضـت أمريكا بزعامة جورج بوش الأب، تقديم ضمانات القـروض لإسرائيل بسبب سياسة الاستيطان، حيث وافق إسحق رابـين على تجميد العمل في بناء المزيد من المساكن في المستوطنات أو توسيعها كشرط لحصوله على هذه الضمانات.

كان لرابين في حينه حسابات سياسية، تتعلـق أساسـاً بترتيب أولويات إسرائيل القومية، نظراً لأهميـة الحصـول على هذه الضمانات، ولفتح بـاب التسـوية الإقليميـة مـع الفلسطينيين، وما قدمه عملياً هو إجراء مؤقت جمد بموجبـه

بناء بضعة آلاف من الوحدات السكنية، ما لبثـت أن تمـت معاودة العمل على بنائها، وفي هذه الفترة قدم رابين تصنيفه المشهور للمتسوطنات بين مستوطنات سياسية ومسـتوطنات أمنية. معتبراً أنه يمكن التفاوض بشأن السياسية منهـا، أمـا الأمنية فستتمسك إسرائيل بها تحت ذريعة أهميتهـا للأمـن الإسرائيلي، أراد رابين من وراء ذلك تقديم ذريعة مبتكـرة للاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات بحجـة الأمـن، وفـي الوقت نفسه، الظهور بمظهر من يقدم تنازل إقليمي من أجل التسوية، وقد وصف زئيف شيف هذا التصنيف بإنه محيـر ومربك، وأن رابين أراد به تحقيق مكاسب سياسية داخليـة، لجهة امتصاص معارضة أحـزاب اليمـين والمسـتوطنين، والظهور بمظهر الشخصية القوية القادرة على التقدم جوهرياً نحو حل للصراع.... والتصنيف المذكور اشتقه رابين مـن واقع جغرافي، يتعلق بالأساس بمستوطنات (سياسية!!) فـي قلب التجمعات السكانية الفلسطينية، ومن واقع سياسـي رأى فيه رابين، أنه تم إقامة هذه المستوطنات للحيلولة دون تسوية إقليمية، ودون قيام دولة فلسطينية، وبذلك وضع رابين حدوداً استيطانية مؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني.

حاول رئيس الحكومة العمالي اللاحق "باراك" (البـاني الأكبر للمستوطنات)، أن يحذو حذو رابين، عندما قسم البؤر الاستيطانية بين قانونية وغير قانونية، مبدياً استعداداً لإزالـة غير القانونية، مقدماً نموذجاً كمياً آخر لنظرة حزب العمـل للمستوطنات في إطار تسوية إقليمية.

- الأحزاب على يمين ويسار الحزبين الكبيرين

ميرتس: يظهر ميرتس معارضـته الشـديدة لأعمـال الاستيطان، وذلك واضح من خلال تصريحات قادته، وأولهم زعيمه "سريد" الذي صرح بأن "خرائط التسوية لـم ترسـم حسب الاعتبارات الأمنية بل حسب اعتبارات كل مستوطنة"، قائلاً ليس ثمة عدالة للاستيطان (هآرتس ١٠/١١/٢٠٠٠).

وينص برنامج ميـرتس السياسـي علـى ميـرتس أن تعارض بشكل لا لبس فيه سياسة الاستيطان فـي المنـاطق (المحتلة)، تفكيك المستوطنات الصغيرة والمعزولـة نهائيـاً، القدس عاصمة إسرائيل التي لن يعاد تقسيمها.

حركة السلام الآن: وهي حركة وليست حزباً، تضم في صفوفها ناشطين من عدة أحزاب ومنظمات ذات توجهـات سلمية، وتعتبر الأكثر وضـوحاً فـي معارضـتها الثابتـة

للمشروع الاستيطاني، وهي من أهم مصادر المعلومات عن الاستيطان، وتنظم بشكل دائم مسيرات ومظاهرات احتجـاج ضد الاستيطان، إضافة إلى العمل على المستوى البرلمـاني والقانوني ضد البناء الاستيطاني، وقـرارات الحكومـة ذات الصلة.

المفدال: ينـادي حـزب المفـدال بتطبيـق السياسـة الإسرائيلية الكاملة على كل المستوطنات وتعزيز الاستيطان، ويدعو إلى تطبيق الحقوق الدينية والقومية لشعب إسرائيل في الحرم القدسي.

يسرائيل بعليا (حزب المهاجرين الروس): يرى الحزب ضرورة تطبيق السيادة الإسرائيلية على كل المسـتوطنات، وتعزيز وزيادة أعـداد المسـتوطنين، معتبـراً أن للشـعب اليهودي الحق الثابت في أرض إسرائيل، ويرى الحزب فـي الهجرة اليهودية عنصراً حيوياً، ويتطلع إلى هجـرة مليـون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السـابق إلـى إسـرائيل، باعتبار ذلك عنصراً ديمغرافياً هاماً في أي استراتيجية أمنية بعيدة المدى.

- أحزاب أقصى اليمين (المتطرف): موليدت وتسومت

وتمثل غاية التطرف العنصري، والتي لا تكتفي باعتبار الأراضي الفلسطينية جزءاً من أرض إسرائيل الكبرى، بـل تدعو لضمها إلى إسرائيل باعتبارهـا أرضـاً دون سـكان، وتنفيذ سياسة طرد جماعي للعرب، وهي السياسة المعروفـة باسم "الترانسفير".

* استطلاعات الرأي:

تظهر أحدث استطلاعات الرأي في إسرائيل على مدى الثلاث سنوات الماضة، أن هناك بشكل دائم غالبيـة (تزيـد على٥٠% من الجمهور) تؤيد بصيغة أو بـأخرى، إخـلاء جزئي أو كلي للمستوطنات في إطار اتفـاق تسـوية بـين إسرائيل والفلسطينيين، بينما تعتقد نسبة كبيـرة مـن هـذا الجمهور، أن المستوطنات تشكل مشكلة أمنية وعقبة في وجه التسوية، وارتباطاً بذلك، فأن هناك أيضاً غالبية في إسرائيل تؤيد الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حتى ولـو مـن جانب واحد.

واللافت للنظر، أن الكثير مـن الإسـرائيليين يبـدون تعاطفهم مع المستوطنين، إزاء علميات المقاومة الفلسـطينية

التي يتعرضـون لهـا، ويبـدون تفهمـاً لأسـباب إقامـة المستوطنات، ويرون أن لها مبرراتهـا التاريخيـة، وبـإن حكومات إسرائيل أحسنت صنعاً بإقامتها.

- الفصل

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركـز تـامي سـتيمنتس لدراسات السلام في جامعة تل أبيـب سـنة ١٩٩٩، مرفقـاً بدراسة ممتدة لعشر سنوات منـذ ١٩٨٩، بـأن ٨٠% مـن الجمهور اليهودي، يؤيد الفصل التام بين إسرائيل والمنـاطق الفلسطينية، وإقامة حدود واضحة بينها بينما عـارض ١٣% ذلك.

وقد علقت هارتس على هذا الاستطلاع، بالقول: "أحـد العوامل الأكثر إعاقة للفصل المنشود هي المسـتوطنات.... كل الوسائل في العالم لن تنجح في الفصل بين المسـتوطنين والفلسطينيين، كل الحواجز والجـدران وأبـراج الحراسـة والمراقبة والجدارن الحساسة، لـن تمنـع الاحتكـاك بـين المستوطنين والسكان العرب".

- تؤيد غالبية إخلاء جزئي أو كلي، وحالة اغتراب عن المستوطنات استطلاع هام للرأي أجراه معهد "داحف"/

مينا تسيمح في ٢٠٠٠/١٢/١٣، أظهر نتـائج لافتـة حول علاقـة وموقـف الجمهـور الإسـرائيلي مـن المستوطنين والمستوطنات، بحيث تعـارض _ حسـب هذا الاستطلاع _ غالبية الجمهور توسيع المستوطنات، وتقبل تفكيكاً كلياً أو جزئي لها، كما تبين أن غالبية من المجتمع اليهودي تجهل واقع الاستيطان والمستوطنات، حيث أن ٥٧% من الجمهور، قالوا إن على الحكومـة عدم المصادقة على توسيع المستوطنات، مقابل ٣٢% أيدوا المصادقة.

أما بخصوص إخلاء المستوطنات، فقـد أبـدى ٥٥% تأييدهم لإخلاء جزئي أو كامل للمستوطنات في إطار اتفاق، وقال ١٦% إنهم يؤيدون إخلاء كاملاً، بينمـا وافـق ٣٩ % على إخلاء جزئي، وقال ٤٠% (وهي نسبة عالية) لا يجـب إخلاء أي مستوطنة تحت أي ظرف.

وانقسم الجمهـور المسـتطلع فـي تقـديره لموقـف المستوطنين السياسـي علـى نفسـه، فقـد رأى ٥١% أن المستوطنين معنيون بالتوصل لاتفاق سـلام، ويعتقـد ٣٤% منهم أن المستوطنين يشكلون مساساً بالأمن.

ويظهر الاستطلاع حالة اغتراب بين الجمهور والمتسوطنات والمستوطنين، فقد تبين أن ٦٠% من الجمهور لم يكونوا في مستوطنة (لأي سبب كان) منذ ست سنوات، وأن ٧٠% من الشبان لا يعرف أي مستوطنة، أما من فئة كبار السن، فإن ٧٩% منهم لا يعرف أي مستوطن، وظهر بأن ٨٢% لا يعرفون أين تقع " كريات أربع".

- تعاطف مع المستوطنين، وتفهم لأسباب الاستيطان تاريخياً

مقياس السلام الإسرائيلي لشهر حزيران ٢٠٠١ الذي تركز حول الاستيطان، أظهر صورة مركبة لموقف الجمهور الإسرائيلي من الاستيطان، الذين أبدوا مساندة عاطفية وعملية للاستيطان والمستوطنين، على المستوى الشخصي وعلى المستوى التبريري لعملية الاستيطان.

وترى أغلبية، أنه لا فرق بين عمليات فلسطينية في داخل إسرائيل وأخرى ضد المستوطنين في المناطق المحتلة، وأن على الحكومة أن ترد عليها بنفس الشدة، ويرى ذلك ٦١% من ناخبي ميرتس، ٦٦% من ناخبي العمل، ٨١% من ناخبي الليكود، ٨٤% من ناخبي شاس، ويرى ٥٨% من

الجمهور، حسب هذا الاستطلاع، أن المستوطنات تسهم فـي تعزيز المصلحة الوطنية.

ومن الناحية التاريخية، فإن ٦٣% من هذا الجمهـور، يوافق على أن حكومات إسرائيل أحسـنت صـنعاً بإقامـة المستوطنات، بينما ٢٩% لا يوافقون على ذلك.

وأظهر ٦٨% تعاطفهم مـع المسـتوطنين، وقـالوا إن الحكومة والجيش لم يفعلا ما فيه الكفاية لحمايتهم.

وفي قضية الإخلاء: ٥٤% من الجمهور، يؤيـد جـداً إخلاء المستوطنات في إطار اتفـاق وعمليـة فصـل بـين الجانبين، بينما يعارض ذلك ٣٨%.

وما يلفت النظر، أن ٥٢% من هذا الجمهور يؤيـدون إخلاء المستوطنات بالقوة إن لزم الأمر ذلك، و٤٠% يؤيدون إخلاء كل المستوطنات إن كان اتفاق مع الفلسطينين يتوقـف على هذا الأمر فقط.

- استطلاع داحف ٢٠٠٢

من ٢٧-٢٨ تشرين أول ٢٠٠٢ أجرى معهـد داحـف لصالح يديعوت أحرنوت استطلاعاً للرأي، أظهـر الزيـادة الملموسـة فـي نسـبة الإسـرائيليين المؤيـدين لإخـلاء

المستوطنات، فقد قال ٨٠% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يقبلون بإخلاء غالبية المستوطنات في إطار اتفاق تسوية، بينما أظهر مقياس السلام الإسرائيلي لنفس الشهر، أن ٧٢% من الجمهور يؤيدون إخلاء المواقع الاستيطانية غير القانونية.

الخاتمة

تبلـغ اليـوم المسـاحة المشـغولة للمسـتوطنات اليهودية/الإسرائيلية في الأرض المحتلـة حـوالي ٩٥٠٠٠ دونم، أي ما نسبته ٢% (تقريباً) مسـاحة الضـفة الغربيـة (٥,٧٧٨,٤٣٩ دونم)، وقد تصل هذه النسبة إلى ٣,٥ % إذا أخذنا بالاعتبار المساحات غير المشـغولة، ويعـيش فيهـا ٢٣١٤٤٣ مستوطناً، إضافة إلى ٢١٥٠٠٠ آخرين يعيشـون في مدينة القدس المحتلة.

وقد شملت سنوات أوسلو ارتفاعاً قياسـياً فـي تطـور وتسارع المشروع الاسـتيطاني، حيـث قفـزت الأنشـطة الاستيطانية بنسبة ٥٢%، بينما زاد عدد المستوطنين بنسـبة ٥٤%، بينما تتعزز في هـذه الآونـة مكانـة المسـتوطنين السياسية في إسرائيل، فقد كـان فـي الكنيسـت السـابقة ٨ أعضاء كنيست من سكان المستوطنات أبرزهم بنـي الـون وافغدور لبرمان، وفي الكنيست الحالية هنـاك ١٠ أعضـاء كنيست، وهذه نسبة مرتفعة، فالمستوطنون يمثلون ٣% مـن مجموع الإسرائيليين وتمثـيلهم يبلـغ ٨% فـي الكنيسـت،

ونسبتهم من أصحاب حق الاقتـراع ٢,٣ % فقـط، أي مـا مجموعه ٢,٥-٣ مقاعد في الكنيست.

يتضح من ذلك، أن إسرائيل ماضـية بكـل إمكاناتهـا العسكرية والمادية والسياسية في مشروع البنـاء والتوسـع الاستيطاني، بكل حكوماتها، وبـالرغم ممـا تدعيـه مـن استعدادها للتسوية مع الفلسطينيين، إلا أنها تسوية مشـروطة إسرائيلياً بتحقيق مطالب استراتيجية من خلال الاسـتيطان، وهي:-

١- رسم حدود التسوية النهائية عبـر بنـاء سلسـلة مـن المستوطنات وجدران الفصل، علـى حسـاب الأرض المحتلة، إلى الشرق من الخط الأخضر.

الاحتفاظ بغور الأردن كحاجز شـرقي، ببنـاء جـدار فاصل شرقي على امتداده وإبقاء مستوطنات على حالها.

تحويل الأرض المحتلة إلى معازل مغلقة، ومحاصـرة بشبكات من الشوارع الالتفافية الأمنية الاسـتيطانية وكتـل المستوطنات، بما يفقد إمكانيـة قيـام دولـة فلسـطينية أي مقومات.

عزل مدينة القدس وتهويدها وتنفيـذ مشـروع القـدس

الكبرى / متروبوليتان، الممتدة من البحر الميت شرقاً وحتى بيت شيمش غرباً، ومن غوش عتصيون جنوباً حتى بيت إيل شمالاً.

تنفيذ نظام فصل عنصري وترانسفير منظم مباشر وغير مباشر، بحق مئات آلاف الفلسطينيين في مناطق العزل ومحيط مدينة القدس.

ولا يختلف في ذلك حزبا العمل والليكود وعلى يمينهم الأحزاب القومية المتدينة، فقد بينا أن ممارسة الاستيطان كماً ونوعاً، لم تكن مقصورة على حزب دون الآخر، أو حكومة دون سواها من حكومات إسرائيل، وقد جاء في مشروع وثيقة التفاهم المشتركة بين حزبي العمل والليكود في مطلع العام ١٩٩٧: كل اتفاق توقع عليه إسرائيل، يجب أن لا يتضمن التزاماً باقتلاع مستوطنات يهودية من أرض، ونص الاتفاق كذلك، على:

١- معظم المستوطنين بمستوطناتهم يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية، والمحافظة على تواصل إقليمي بين مستوطناتهم ودولة إسرائيل.

٢- منطقة الغور بمستوطناتها وقوات الجيش المنتشرة فيها

تشكل منطقة أمنية، لحماية أرض إسرائيل الغربية مـن أي خطر من الشرق.

إن كل المشاريع التي تم التطرق لها في هذه الورقـة، تدور حول هذه الاستنتاجات والمحاور التي إذا ما عقد بينها مقاربة أو مقارنة، فإنها تصب في الحقل نفسه وهي إصرار إسرائيل على التوسع في أكثر من ٥٠% من مساحة الضـفة الغربية وضمها بمستوطناتها إلى دولة إسـرائيل، والسـماح بقيام كيان حكم ذاتي فلسـطيني علـى مسـاحات مقطعـة ومحصورة ومعزولة عن محيطها العربي، ومحاصرة مـن أطراف الخريطة الأربعة.

المبحث الثالث

التصورات الإسرائيلية نحو المستوطنات

أ.د. حسن عبد القادر صالح*

المشروع الصهيوني في فلسطين

يشكل الاستعمار الاستيطاني اليهودي، أحد الأركان الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين. فالصهونية المنتسبة إلى صهيون، هي حركة غلاة اليهود في القرن التاسع عشر لاستعمار فلسطين، غايتها العمل على جمع اليهود من أرجاء العالم، لتهجيرهم إلى فلسطين وسيطرتهم عليها وإقامة، دولة قومية لهم فيها. (نوفل ١٩٧٤ص٣).

ولا يختلف الفكر الصهيوني عن الفكر النازي في السياسة الجغرافية، فهما يستندان إلى فلسفة التفوق العرقي التي تتضمن اعتقاد الصهيونيين، بأن اليهود شعب ا

---

* أستاذ الجغرافيا في الجامعة الأردنية.

المختار، وأن الرب وعدهم بـالعودة إلـى فلسـطين أرض الميعاد، واعتقاد النازيين بأن العنصر الألماني هـو أرقـى شعوب الأرض، وأنه يستحق فرض وصايته على الآخرين. ومن هذا المنطلق وضع الألماني فردريك راتـزل نظريـة الدولة ككائن حي، وقام الألماني كارل هاوسـهوفر بوضـع نظرية المجال الحيوي للدولة، وتلاهما السـويدي رودلـف كيلين الذي تبنى نظرية راتزل وقام بتطويرها. ونظر كيلـين إلى العلاقة بين الدول على أنها علاقة صراع وتنافس ورغبة في السيطرة، واعتبر عملية النمو السكاني للدول على أنهـا علاقة صراع وتنافس ورغبة في السيطرة، واعتبر عمليـة النمو السكاني للدول القوية على حساب الدول الضعيفة عملة مشـروعة. (نورمـان ١٩٦٣ص٢٣٢)، و (البحيـري ١٩٧١ص٢)، و(الديب ١٩٧٦ص٣٣٠-٣٣٧)، و(الدويكات ٢٠٠٢ص٥٦-٥٩)، و (السعدون ١٩٩٣ ص١١٩-١٢٧).

وقد استفادت النظرية الصهيونية من النظريات سـالفة الذكر، بحيث إنها تحمل أفكارها التي تعتبر الدولة كائناً حيـاً ينمو ويتطور ويتمدد على حساب جيرانه، والتي تعتبـر أن لكل دولة مجالاً حيوياً تتوسع فيه وفق ظروفها.

ويشكل الكيان الصهيوني الذي أقيم في فلسطين عام ١٩٤٨ حجر الزاوية في المشروع الصهيوني الذي مر بخمس مراحل، حسب النظرية الميدانية الموحدة لنشأة الدولة في الجغرافيا السياسية التي جاء بها الأمريكي جونز، وهي: الفكرة والقرار والحركة والميدان العملي والحيز المكاني (جونز ١٩٥٤).

أما المراحل التالية لمرحلة إنشاء الكيان الصهيوني، فإنها تتضمن حسب النظرية الصهيونية، توسيع رقعة الكيان الصهيوني على مراحل، لتحقيق أحلامهم في تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى ما بين نهري النيل والفرات. وتعتبر الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام ١٩٥٦و١٩٦٧و١٩٧٣و١٩٨٢، خير مثال على سياسة التوسع الإسرائيلي على حساب الدول العربية المجاورة، بحجة أن الطاقة الاستيعابية لفلسطين محدودة، وأن تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، يشكل ضغطاً سكانياً مرتفعاً على الموارد، بحيث تتطلب مصلحة الكيان الصهيوني شن حروب عدوانية، بغرض التوسع واحتلال أراضي عربية مجاورة. ويفسر هذا لنا عدم وجود حدود دولية تفصل بين

الكيان الصهيوني وبعض الدول المجاورة، فالكيان السرطاني لا يعترف بالحدود، خشية أن يتناقض ذلـك مـع سياسـته التوسعية.

وتعتمد استراتيجية الكيان الصهيوني على أدوات أساسية تسهم في تحقيق سياسة التوسع، وهي: اسـتقبال المهـاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض، ونشر الاستعمار الاسـتيطاني في المناطق المحتلة من فلسطين وجوارها، وتهجير سـكان المناطق العربية المحتلة. وتهدف عملية التهجير إلى تفريـغ المناطق المحتلة من سكانها، تمهيداً لإحلال القـادمين مـن المهاجرين اليهود محلهم، ليتحول اليهود إلى أغلبية عدديـة، وليتم ترسيخ أقدام الاسـتعمار الاسـتيطاني فـي المنـاطق المحتلة. (صالح ١٩٨٥ص١٦٣-٢٠٧).

وتتضمن دوافع المشروع الصـهيوني فـي فلسـطين، دوافعا دينية وقومية تاريخيـة وأمنيـة وسياسـية حزبيـة واقتصادية. وقد تضافرت هذه الدوافع معاً، في إبراز فكـرة الاستيطان، وبناء المؤسسات الاستيطانية التي تشرف علـى المشروعات الاستيطانية (أرشيف دار الجليـل ١٩٨٨ص٥-٤)، و(ربابعة ١٩٨٣ص١٥٧)، و(معتـوق ١٩٩٢ص٤٧-

51)، و(اورن ١٩٨٠ص٢٠٢-٢٢١)، و(صالح ١٩٩٥ص ١٢٢-١٢٤).

وقد أقامت الصهيونية لتنفيذ مشروعها، مؤسسات خاصة للعمل على تهويد فلسطين، أي نـزع ملكيتهـا مـن أيـدي أصحابها الأصليين، ونقل تلك الملكية إلى أيدي اليهود، كمـا أقيمت في الوكالة اليهودية مؤسسات الهجرة والاستيعاب التي كان همها تهجير اليهود من شتى بقاع العالم إلى فلسطين.

إن إلقاء نظرة على خريطة أصناف الأرض، وخريطة الاستعمار الصهيوني في فلسـطين إبـان فتـرة الانتـداب البريطاني، يوضح مدى الارتبـاط بـين هـذا الاسـتعمار الاستيطاني والأصناف الجيدة للأرض، وبخاصة أن معظمها وقع في السهول الخصبة حيث التربة الغنية والمياه المتوافرة، وقد كانت جميع مشروعات التقسيم التي اقترحتهـا اللجـان المختلفة تعطي الصهيونية أحسن أصناف الأراضي، وتترك للفلسطينيين الأراضـي الفقيـرة (صـالح ١٩٨٤ص١٧٠-١٧٣).

وقد بنت الصهيونية اسـتراتيجيتها الاسـتيطانية مـن الوجهة العسكرية، على القواعد التالية:

- اختيار مواقع المستعمرات في المنطقـة التـي خططـت الصهيونية لاحتلالها، بغية إقامة دولتين فيها، على حـدود تلك المنطقة وفي عمقها، وعلى محاور الاختراق، وعلى المفاصل الاستراتيجية العامة، وفي الأماكن الغنية بالميـاه والمواد الأولية والموارد الطبيعية.
- أعداد المستعمرة لكي تكون قادرة على الدفاع عن نفسها، والتعاون مع غيرها من المستعمرات المجاورة لصـد أي هجوم أو إعاقته، حتى تـتمكن القـوات النظاميـة مـن الاستعداد للدفاع، ومن ثم للقيام بهجوم معاكس.
- تزويد المستعمرة بمختلف وسـائل الـدفاع والصـمود ومستلزمات المعيشة.
- إنشاء حرس خاص لحماية المستعمرات وتطويره، لكـي يصبح فيما بعد نواة لجيش إسرائيل المستقبل، وقد طبقت القواعد سالفة الذكر قبل قيام الكيـان الصـهيوني وبعـد قيامه، بصورة تامة وفعالة.

التوزيع الجغرافي للمستعمرات الاستيطانية اليهوديـة:-

سنتطرق إلى توزيع المستعمرات اليهودية بصورة عامة قبل عام ١٩٤٨ وبعده، فيما يلي:-

أولاً: توزيع المستعمرات اليهودية حتى عام ١٩٤٨: إذا ألقينا

نظرة على خريطة الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين يبدو لنا توزيع المستعمرات كما يلي: (سـويد ١٩٩٠ص٤١٧-٤١٩).

في الشمال: أقيمت سلسلة من المستعمرات على طـول الحدود الفلسطينية اللبنانية، وكان معظم هـذه المستعمرات في الجليـل الأعلـى والجليـل الأدنى.

في الجنـوب: أقيمت مستعمرات على الحدود الفلسطينية المصرية وفي إقليم النقب.

في الغرب: انتشرت العديد من المستعمرات فـي إقلـيم السهل الساحلي لفلسطين، لما يتمتع بـه مـن مزايا موقعية إيجابيـة، إضـافة إلـى غنـاه بالموارد الطبيعية والاقتصادية.

في الشرق: أقيمت بعض المستعمرات في غور الأردن بمحاذاة الضفة الغربية للنهر.

ثانياً: توزيع المستعمرات اليهودية بعد عام ١٩٦٧: قام الكيان الصهيوني بإنشاء المستعمرات اليهودية فـي المنـاطق المحتلة عام ١٩٦٧، سواء في الضفة الغربيـة أو فـي قطاع غزة، متبعاً في بناء هذه المستعمرات الاستراتيجية

العسكرية التي اتبعها سابقاً، مع تطويرها وفقاً للظـروف المستجدة، مع مراعاة الأولويات والاعتبـارات الأمنيـة والسياسية واحتياجات التـوطين والامكانيـات المتاحـة والقيود القائمة. وقد أقيمت المستعمرات في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الهدنـة، أو متاخمـة لمناطق يحتمل أن تصبح حدودية في المستقبل. وسيترتب على ذلك قيام مستعمرات في المنـاطق التـي تتطلـب وجوداً أمنياً، وربط المستعمرات مع بعضـها بـروابط اقتصادية فعالة.

وبحسب ما أورده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فإن المعايير الرئيسية لتخطيط مواقع المستعمرات اليهودية فـي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، هي:

- تطويق المراكز العمرانية الفلسطينية، وتقييد التوسـع في مساحاتها في المستقبل، وذلك بتقييد الحد الأقصى للمساحات المبنية فيهـا، وتطبيـق أنظمـة خاصـة باستعمالات الأرض، والفصل في الخدمات العامـة بين المراكز العمرانيـة الفلسـطينية والمسـتعمرات اليهودية.

- تحديد مواقع المستعمرات اليهودية، بحيث تقيد توسع المراكز العمرانية الفلسطينية المجاورة.

من الناحية العسكرية:

- إيجـاد صـفوف عريضـة مـن المبـاني التابعـة للمستعمرات اليهودية على جانبي الطرق الرئيسـة، بغرض التحكم في الشرايين التـي تـربط المراكـز العمرانية الفلسطينية.
- استعمال طرق التفافية للـربط بـين المسـتعمرات اليهودية، وذلك لتجنب المرور بالمراكز العمرانيـة الفلسطينية، وهناك تفسيرات أخرى لمقاصـد إنشـاء المستعمرات اليهودية، فقد علق بول كويرنغ مـدير وكالة منونيت للإغاثة على توزيع هذه المستعمرات، بأنه يهدف إلـى تطويـق المجتمعـات الفلسـطينية وعزلها، وأنه يظهر في ثلاثة خطوط، فأمـا الخـط الأول، فإنه يسير بمحاذاة نهر الأردن، ويقـوم هـذا الحزام من المستعمرات بعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الأردن. وأما الخط الثاني، فيمتد بمحاذاة خـط الهدنـة لعـام ١٩٤٩ بـين الأردن والكيـان

الصهيوني (الخط الأخضر)، ويقوم هذا الحزام مـن المستعمرات بعزل الفلسطينيين في الضـفة الغربيـة عن الكيان الصهيوني. ويقوم الكيان الصهيوني فـي الوقت الحاضر ببناء سور أمني من الإسمنت المسلح والأسلاك الكهربائية حول الضفة الغربيـة، بهـدف عزلها ومحاصرتها. (الأمم المتحدة ١٩٨٢ص ٢٨-٢٩).

وهكذا، نجد أن الضفة الغربية تشتمل على ثلاثة نطاقات أو أحزمة من المستعمرات اليهودية، تمتد من الشـمال إلـى الجنوب في المنطقة الشرقية (غـور الأردن)، والمرتفعـات الجبلية الوسطى، والمنطقة الغربية (بمحاذاة الحزام الأخضر) وقد استحوذت المنطقة الوسطى علـى أعلـى نسـبة مـن المسـتعمرات (٤٦%)، مقابـل (٢٤%) لغـور الأردن، و (٣٠%) لمنطقة الحزام الأخضـر المتاخمـة لخـط الهدنـة ١٩٤٩.

ويشتمل كل حزام استيطاني علـى عـدد مـن الكتـل الاستيطانية (٢٢كتلة) التي تشتمل بدورها على عـدد مـن المستعمرات اليهودية، وأهم هذه الكتل، ما يلـي: (بنفنسـتي

١٩٨٦ص ٤٧)، و(وأبـو لغـد ١٩٨٢ص ٣٧)، و(صـالح ١٩٩٠ص ٣٧١) ريحان، شمالي السامرة، الكتلة الغربيـة، شفي شومرون، سلغيت، قدوميم، تيرتا إيلون موريه، ترنـي شمرون، ارئيل، حلميش، شيلو، وادي الأردن، بيـت إيـل، معالية ادوميم، جفعوت، موديعيم، عوشت عنسيون، صحراء يهوذا، شمال البحر الميت، ياتير، جبل الخليل.

ولمعرفة الجهة التي تتركز فيها المستعمرات اليهوديـة في الضفة الغربية، تم تعيين المركز المتوسط لتحديد ظاهرة التمركز وفـق معادلـة معينـة (دروري ١٩٨٢ص ٢٠٤)، واتضح أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي يتركز في نقطـة تميل قليلاً إلى الغرب من شمال مدينة القدس. كما تم تحديـد قرينة التجاور لمعرفة نمط انتشار المستعمرات اليهودية وفق معادلة أخرى (صالح ١٩٩٠ص ٣٣٩-٣٤٠)، واتضـح أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي انتشر في البداية حول القدس والخليل وعلى طول نهر الأردن، وأن انتشاره أخـذ يمتـد بصورة عامة من الجهات الشرقية إلى الجهات الغربية فـي الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر، وأنـه يتركز في بؤر استيطانية حول المدن الفلسطينية.

في قطاع عزة، يمكن التمييز بين الكتـل الاسـتيطانية نيسانيت (التكتل الشمالي من مدينة غزة)، نيتزاريم (التكتـل الجنوبي من مدينة غزة)، غوش قطيف (التكتل الشمالي مـن مدينة خانيونس)، رفح يام (التكتل الغربي من مدينة رفح).

وفيما يتعلق بأصناف المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة ١٩٤٧، يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أصناف رئيسـة، هي: مستعمرات حضرية وضواح، ومستعمرات ريفية وشبه حضرية، ومستعمرة ناحال. فأما النوع الأول، فإنه يشـتمل على الأنماط التالية: (بنفنستي ١٩٨٤).

١. المدينة.

٢. القرية

٣. اليوشافا (الضاحية).

وأما النوع الثاني، فإنه يشتمل على الأنماط التالية:

١. يشوف كهيلاني.

٢. التعاونيات الزراعية.

٣. مركز المستعمرة.

آثار الاستعمار الاستيطاني اليهودي

تتنوع آثار الاستعمار الاستيطاني اليهودي، فهناك الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإيجابية بالنسبة للكيان الصهيوني والسلبية بالنسبة للفلسطينيين. وتتمثل الآثار السياسية في إنجاح المشروع الصهيوني، بترسيخ جذور الكيان الصهيوني وتقويته وتحقيق أهدافه التوسعية. وفي المقابل، نجد أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي يهدف إلى الضغط على الفلسطينيين، وذلك لإجبارهم على الهجرة إلى خارج بلادهم، وعدم إتاحة الفرصة أمامهم لإقامة دولتهم على تراب وطنهم. والجدير ذكره هنا، أن سلطات الاحتلال صادرت منذ عام ١٩٦٧ نحو (٦٠%) من مساحة الضفة الغربية و(٤٠%) من مساحة قطاع غزة، واستولت على (٨١%) من كمية المياه الفلسطينية.

أما الآثار الاقتصادية، فإنها تتمثل في استيلاء المستعمرين اليهود على أراضي الفلسطينيين بأساليب مختلفة، وتضييق العيش عليهم بعد أن يتم مصادرة الأرض وتفريغها من سكانها الأصليين ونهب مواردها. وهناك علاقة

قوية بين الاستعمار اليهودي ومصادرة الأرض الفلسـطينية في الضفة الغربية، إذ بلغت قيمة معامل الارتبـاط بينهمـا (٠,٧٣)، (صالح ١٩٩٠ص ٣٦٨-٣٦٩). كما تتمثـل فـي الاستيلاء على مصادر المياه العربية في المناطق المحتلـة، وما يترتب على ذلك من حرمان الفلسطينيين التمتع بمواردهم الطبيعية، وبالتـالي تـدهور أوضـاع الزراعـة وتنـاقص الإنتاجية. ويسهم الاستعمار الاستيطاني اليهودي فـي تفـاقم مشكلات الصناعة بالمناطق المحتلة. وينعكس سوء الأوضاع الزراعية والصناعية سلباً على العمالـة الفلسـطينية التـي أصبحت تشكل ضغطاً مرتفعاً على الموارد، وتعـاني مـن بطالة تصل نسبتها إلى ٨٠% من العمالة، وبخاصة في ظل الانتفاضة الفلسطينية (صالح ١٩٩٠ص ٣٧٤-٣٧٥).

وأما الآثار الاجتماعية والثقافيـة، فإنهـا تتمثـل فـي اضطهاد سلطات الاحتلال للفلسطينيين، بإشـاعة جـو مـن الذعر والخوف في ظل القهر، وسفك الدماء، والاعتقـالات، وهدم البيوت والمخيمات، وطمس المعالم، واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضي، ومحاصرة المدن والقـرى، وتكثيـف الحواجز الأمنية، وبث الفرقة بين الفلسطينيين، والتدخل فـي

المناهج الدراسية، الأمر الذي انتشرت معه الأمية والبطالة والفقر والجريمة، ولم يعد الفرد قادراً على تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. وعمل المستعمرون اليهود على إقامة الحواجز العسكرية، وذلك لفصل المراكز العمرانية الفلسطينية عن بعضها، وعزلها لفترات طويلة، بحيث يتعرض سكانها إلى الجوع وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، إضافة إلى إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات لفترات طويلة.

إن الضغط الاقتصادي الصهيوني وانعكاساته الاجتماعية، يأتي من خلال زيادة نسبة من هم دون خط الفقر في المناطق المحتلة، وكذلك إغلاق الضفة والقطاع عبر العوازل الصهيونية المتمثلة في المستعمرات الاستيطانية.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية

١. الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربيـة (بما في ذلك القدس): طبيعتها والهدف منها. نيويورك ١٩٨٢.
٢. أورن، الحانان، دور الاستيطان وأهدافه الأمنية في أمن إسـرائيل في الثمانينات. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠.
٣. بحيري، صلاح الدين، الصهيونية وحدود الكيـان مجلـة كليـة الآداب/ الجامعة الأردنية، المجلد (٢)، أيار ١٩٧١.
٤. الدويكات، قاسم، الجغرافيا السياسية. جامعة مؤتة ٢٠٠٢.
٥. الديب، محمد، الجغرافيا السياسية. مكتبـة الإنجلـو المصـرية، القاهرة ١٩٧٦.
٦. ربابعة، غازي، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (١٩٦٧-١٩٨٠). مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٣.
٧. السعدون، غالب، نظرية (بيولوجية الدولة- المجال الحيوي) فـي السوق الصهيوني. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العـدد (٢٧) حزيران ١٣.
٨. سويد، يانسين، الاستراتيجية العسكرية الإسـرائيلية. الموسـوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت ١٩٩٠.
٩. صالح، حسن عبـد القـادر، أصـناف الأرض فـي فلسـطين. الموسوعة الفلسطينية،القسم الأول، دمشق ١٩٨٤

١٠. صالح، حسن عبد القادر، سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيـا. دار الشروق، عمان ١٩٨٥.
١١. صالح حسن عبد القادر، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، بيروت ١٩٩٠.
١٢. صالح، حسن عبد القادر، طمس المعـالم العربيـة والإسـلامية وتهويدها في فلسطين تحت الاحتلال اليهودي (١٩٤٨-١٩٩٤). في كتاب الموسم الثقافي الثالث عشـر لمجمـع اللغـة العربيـة الأردني. عمان ١٩٩٥
١٣. معتوق، سمير، الأسـاس الجغرافـي للاسـتعمار الاسـتيطاني الصهيوني في الضفة الغربية (١٩٦٧-١٩٨٥). دار البشير عمان ١٩٩٢.
١٤. نوفل، سيد، الصهيونية السياسية بـين الأساسـين الاسـتعماري واليهودي. مجلة الشرق الأوسط، جامعة عين شمس العـدد (١) يناير ١٩٧٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abu- Lughed , I., lsraeli settlements in occupied arab lands: cenquest to colony. Palestine studey mag. Vot.b.no.2,1982.
2. Benvenisti m., demographec, economic, legal, social development in the west bank. jezusalem post,

jerusalem post, jeruoalem: 1986.

3. Benvenisti m., the west bank data project. Washengton 1984.
4. Drori m., autonomy in judea, samaria and Gaza I egal legal aspect of its implementation. The institute for the study of human issues. Philadelphia 1982.
5. Jones, s.b., the powes inventory and national strotegy. World politics, vol.6, no.4.,1954.
6. Norman,l., lnternational politics. Hazpez and row. New York 1963
7. Saleh h.a.k., jewish settlements and the eoononec impact on….??

الفصل الثالث

الاستيطان والشعب الفلسطيني

المبحث الأول: الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة

المبحث الثاني: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القدس والخليل)

المبحث الثالث: إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة "القدس والخليل"

المبحث الأول

الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة

وجيه أبو ظريفة*:

الاستيطان في الفكر الصهيوني

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين والقادة الصهاينة، أن فلسـطين هـي أرض إسـرائيل، وأن تاريخها توقف تماماً برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم، قد توقف هو الآخر برحيلهم منها ولن يسـتأنف إلا بعودتهم إليها، وبذلك حولت الحركـة الصـهيونية إيمانهـا بالاستيطان، عبر ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: أن اليهود رغم انتمـائهم إلـى العديـد مـن الـدول

---

* مدير لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان في قطاع غـزة، وعضو السكرتاريا العليا للجان مواجهة الاستيطان في القطاع.

والمجتمعات، إلا أنهم يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقيه سياسية.

الثاني: أن علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العداء والصراع ضمن ظاهرة معاداة السامية.

الثالث: أن مشكلة اليهود لا يمكن حلها إلا بإقامة دولة يهودية، وأن ذلك لا يتم إلا بالاستيلاء على (أرض الميعاد) والاستيطان فيها.

وتطور مفهوم الاستيطان في الفكر الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان وعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢ الإشارة الأولى لبدء العمل على قيام دولة لليهود في فلسطين وبذلك حمل ذلك الجيل من الصهاينة أفكار الاستيطان، فقد قال جابوتنكسي، إن الصهيونية هي الاستيطان وهي تحيا وتموت مع قضية القوة، ومن ثم ترجم هذه الأفكار على أرض الواقع الجيل الثاني، من أمثال مناحيم بيجن وإسحاق شامير و شارون وغيرهم.

الاستيطان والأمن والحدود:

إن طبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي المتمثل بصراع بين مدافع عن حقه وبين مهاجر جاء مغتصباً للأرض

باستيطانها، يجعل حاجه المهاجرين للأمـن هـدفاً أسـمى، وبالتالي فالاستيطان وسيلة للحفاظ علـى أمـن التجمعـات الاستيطانية أينما كانت، وكلما زادت هذه التجمعـات كانـت الحاجة أكثر إلى التقدم والتوسع في بنـاء نقـاط اسـتيطانية جديدة، وقد آمن القادة الصـهاينة أن الاسـتيطان وتناميـه يرسمان الحدود للدولة اليهودية، وعليه، فقد كانت كل نقطـة استيطانية جديدة تشكل منطلقاً للمزيد من التوسـع، وتـدعم ادعاء إسرائيل بالحاجة الماسة إلى المزيد من الأرض.

وقد اعتبر "يغال الون" الذي ساهم فـي رسـم معـالم الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، أن الاستيطان ذو مكانة إستراتيجية دفاعية وهي إحدى الوسائل الهامة في الصـراع حول الحدود.

وأكد على ذلك إسحاق رابين، بأن المسـتوطنات تقـدم أساسا ثابتاً وقوياً لمطالب إسرائيل في السلام مع حدود آمنة، وأن هدف الاستيطان هو توسيع الحدود.

الاستيطان في الضفة الفلسطينية وغزة:

وكما أسلفنا، فإن أهمية الاسـتيطان الصـهيوني فـي الأراضي المحتلة، تتمثل في مركزية الاستيطان فـي الفكـر

الصهيوني والذي يشكل التعبير العملي لهـذا الفكـر، وقـد ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية والديموغرافية التـي مرت بها إسرائيل عقب حرب حزيران ١٩٦٧، في صياغة أهداف هذا الاستيطان وطبيعته والغرض منه، فمنـذ الأيـام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، لـم تعتبـر إسـرائيل الضـفة والقطاع والقدس مناطق محتلة حسب القانون الـدولي، بـل اعتبرتها مناطق تمتلك إسرائيل وحدها، ولأسـباب تاريخيـة ودينية وإستراتيجية الحق المطلق في فرض سيادتها عليهـا، فمنذ كانون أول ١٩٦٧ أُسقط اسم الضفة الغربيـة وقطـاع غزة رسمياً من قاموس مؤسسات السـلطة فـي إسـرائيل، وأطلق عليها الاسم التـوراتي "يهـودا والسـامرة وغـزة"، وعرفتها بأنها المناطق المدارة، ومن هنا بدأت في صـياغة أهداف الاستيطان بما يخدم سياستها، وتمثلت تلك الأهـداف بما يلي:

أولاً: أهداف دينية وتاريخية

دأبت المؤسسة الصهيونية ومنذ نشأتها، علـى إضـفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاسـتيطان فيها، مما ساهم بشكل كبير في جذب الكثيـر مـن اليهـود،

وخاصة المهاجرين الجدد إلى المسـتوطنات المقامـة فـي الأرض المحتلة، خاصة في القدس والخليـل وبيـت لحـم ونابلس وحتى غزة.

ثانياً: أهداف إستراتيجية

سعت إسرائيل من وراء الاستيطان في الضفة وغـزة، إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التـي لا تتحقـق خلال فترة قصيرة، وتتمحور حول استنزاف موارد الشـعب الفلسطيني الاقتصادية والطبيعية، وضرب البنية الاجتماعيـة للمجتمع الفلسطيني أيضاً. وكذلك إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في الأراضي المحتلة، بحجة حماية المدنيين الإسرائيليين في المستوطنات، وكذلك لكي تؤدي المستوطنات وظيفة الدفاع في الساعات الأولى، وذلك في حال وقـوع أي هجوم عربي محتمل لتحرير الأراضي الفلسطينية، خاصـة وأن إستراتيجية إسرائيل العسكرية تقوم على نقل المعركـة إلى أرض العدو، بذلك بدأت إسرائيل في إقامـة الأحزمـة الاستيطانية الطولية والعرضية في داخل الأرض المحتلة.

ثالثاً: الأهداف السياسية

تهدف الدولة الصهيونية من وراء بنائها للمسـتوطنات

في الأراضي المحتلة، إلى تحقيق أهداف سياسية، تتضـمن منع التوصل إلـى حـل سياسـي للصـراع مـع العـرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى المقبول عربيـاً وفلسـطينياً، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلـة وعاصمتها القدس، وبذلك تشكل المسـتوطنات عائقـاً أمـام التواصل الجغرافي للمناطق الفلسطينية، والفصل بين أراضي الدولة الفلسطينية التي من الممكن أن تقوم في ظروف معينة ومحيطها العربي، وبالتـالي نـرى التركيـز فـي إقامـة المستوطنات في غور الأردن وشرق الضفة الغربية وشمالها، وأيضا جنوب قطاع غزة وحزام المستوطنات حول القـدس، مما سيجعل إقامة كيان فلسطين أمراً صعباً أو حتى مستحيلاً، وهذا سيمنع أية تسوية سياسية يمكـن أن تعطـل مشـروع إسرائيل الكبرى، وفرض أمرٍ واقعٍ لا يمكن لأية حكومة في إسرائيل من الانسحاب إلى خطوط الرابـع مـن حزيـران ١٩٦٧، واعطاء إسرائيل الفرصة للاستمرار في الوجود في أماكن متقدمة داخل الكيان الفلسطيني أو حوله.

رابعاً: الأهداف الاقتصادية

ضمنت إسرائيل باحتلالها الضفة الغربية والقطاع منجماً

اقتصادياً هاماً، يسهم في إخراجها من الأزمات الاقتصـادية التي كانت تعيشها، حيث استولت على مساحة كبيـرة مـن الأرض والميـاه والأيـدي العاملـة الرخيصـة، فإقامـة المستوطنات الصناعية والزراعية فـي المنـاطق المحتلـة، يضمن قلة تكاليف الإنتاج، ومنع التطور الصناعي والزراعي للفلسطينيين، وخلق حركة تجاريـة جيـدة تكـون الـدائرة الاقتصادية فيها مغلقة، إضافة للتسويق السياحي والمحميـات الطبيعية.

خامساً: أهداف ديمغرافية

أحدثت النكبة في عـام ١٩٤٨ خلخلـة فـي التوزيـع السكاني الفلسطيني، وتدفقت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة، مما أوجد في هـذه المنـاطق كثافـة سكانية فلسطينية عالية، خاصة في قطاع غزة، مما خلق خللاً ديمغرافياً كبيراً في منطقة شرق و جنوب إسرائيل، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان إلـى تعـديل التـوازن السكاني، خاصة في القدس من أجل العمل على تهويدها.

تأثير الاستيطان على الشعب الفلسطيني

تطورت معاناة الشعب الفلسطيني وازدادت حدتها بعـد احتلال إسرائيل لباقي أجزاء فلسطين التاريخية فـي حـرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)، وكان هذا التطور الحاد فـي الأزمة التي لاحقت الشعب الفلسطيني منذ الغزوات الصليبية وما تلاها من الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، وصـولاً إلى نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، حيث شكلت هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة، وأكثـر صعوبة وتعقيدا أمام الشعب الفلسطيني وحركتـه الوطنيـة، فكامل شعبنا أصبح تحت الاحتلال واحتلـت بقيـة الأرض الفلسطينية وأجزاء من الدول العربية المجاورة، وأصـبحت القدس عاصمة لدولة إسرائيل على كامل ما تدعية من أرض إسرائيل، وزاد عدد اللاجئين والنازحين، وحوصرت البقيـة الباقية من الشعب الفلسطيني في المخيمات والقرى والمـدن تحت ظلم جنود الاحتلال وبطشهم، وبالتالي جـاءت حركـة الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة امتداداً لهذه الهزيمة المريرة، وتجسيداً لنتائجها على الأرض، ومنعاً لأي تغييـر

قادم قد يترافق مع أي تطور سياسي في المنطقـة، وشـملت آثار الاستيطان - كتعبير مباشر عـن الاحـتلال بسياسـاته المختلفة- كافة مناحي الحياة للأرض والإنسان الفلسـطيني، حيث أصبحت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، تشكل فـي غالب الوقـت حيـاة المـواطن الفلسـطيني علـى الأرض الفلسطينية.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن تأثيرات الاسـتيطان، نستعرضها فيما يلي:

أولاً: التأثير السياسي

يعتبر الهدف السياسي من أهم أهداف إقامـة إسـرائيل للمستوطنات، حيث حرصت إسرائيل ومنذ إقامتها على نقـل حروبها المتعاقبة إلـى أراضـي الخصـم، ولـذلك كانـت المستوطنات قواعد أمامية من أجل حماية الحدود، وتحصينها عبر قواعد عسكرية وديمغرافية يهوديـة، وبالتـالي تكـون خطوط دفاعية هامة في حالة الحرب، وورقة تفاوضية قوية في حالة المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب، وربط القـادة الإسرائيليين بين الأمن والسـيادة والسياسـة، حيـث مثـل الاستيطان أداة الربط بينها، وقد أدت الظروف السياسية فـي

المنطقة دورا هاماً في توسيع الاستيطان وزيادته، حيث لم تجد إسرائيل أي رادع يمنعها من إقامة المستوطنات، خاصة بعد اتفاقيات فك الاشتباك على جبهات القتال، حيث كان الشعور الإسرائيلي أن هذا الواقع لا يمكن الرجوع عنه إلى الوراء، وبالتالي نشطت حركة الاستيطان، وأيضا الدور الذي لعبته المستوطنات الشرقية خاصة في هضبة الجولان السورية المحتلة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والمستوطنات التي أقيمت في سيناء، وما شكلته من ورقة تفاوضية رابحة بين المفاوض الإسرائيلي للمساومة على أمور أخرى، مثل ترتيبات الأمن والعلاقات الدبلوماسية.

وبذلك هدفت إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات إلى التأثير في الحلول السياسية والتحكم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل، وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقد كان لحرب الخليج الثانية وما تلاها من مفاوضات أهمية في بدء سياسة جديدة، فيما يتعلق بالمستوطنات، حيث زادت حكومة الاحتلال من الحوافز المالية، وتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي في

المستوطنات، وتـدفقت الأمـوال لتطـوير البنيـة التحتيـة والخدمات في المستوطنات، لاستدراج مزيد من المستوطنين، وشهدت فترة حكم شامير فترة ذهبية للمسـتوطنين، حيـث استمر الاستيطان الصهيوني بالنمو والتطور من أثر سـلبي بوتيرة متسارعة، رغم ما يمثله هذا التطور على مفاوضـات واشنطن، ولكن كانت إسرائيل تهـدف إلـى إطالـة عمـر المفاوضات لعشر سنوات دون أي اتفاق، لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية وغزة.

وقد أثرت الأوضاع السياسية في العالم، وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتـي أدت إلـى، فقدان الفلسطينيين لجزء كبير من المدى الإستراتيجي المؤيد لحقوقهم، وتدفق مليون مواطن من دول الاتحـاد السـوفيتي السابق، جزء كبير منهم غير يهود، حيث تم استيعاب أعـداد كبيرة منهم في المستوطنات.

وجاءت بعدها اتفاقيات إسرائيل التي أضـرت بشـكل كبير بمصالح الشعب الفلسطيني، فيمـا يتعلـق بموضـوع الاستيطان، وذلك بتأجيل النظر فيه إلى مرحلـة مفاوضـات الحل النهائي، وهذا أعطى فرصة كبيرة للاحتلال للاستمرار

في بناء المستوطنات وتوسيعها وتطويرها بما يخدم أهدافـه الاستراتيجية المتمثلة، في عدم رغبة إسرائيل في التوصـل إلى حل سلمي شامل وعادل، قائم علـى إعطـاء الشـعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسـطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: التأثير الأمني

يمثل الغرض الأمني أحد أهم الأهـداف التـي قامـت إسرائيل ببناء المستوطنات من أجلها، وبذلك كان لما قامـت به إسرائيل في هذا المجال الكثير من التأثيرات على الشعب الفلسطيني، الذي يدفع يومياً ثمن بقاء هذه المستوطنات عبـر القتل والتدمير وهدم المنازل والحصار الخـانق ومصـادرة ممتلكاته وتحويلها إلى مستوطنات، تشكل نقطـة الارتكـاز الأولى في الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الشـعب الفلسطيني، فاستفادت إسرائيل من المستوطنات المقامة علـى الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن الفلسطينية لقطـع هـذه الطرق، ومنع حركة المواطنين الفلسطينيين عليهـا، وإقامـة الحـواجز لإذلال المـواطنين وقـتلهم، كمـا اسـتخدمت المستوطنات باعتبارها نقاط انطـلاق للحمـلات العسـكرية

الضخمة التي تشنها لاجتياح المـدن الفلسـطينية، وشـكلت ركيزة للحشودات الإسرائيلية، ونقاط مراقبه لقصف المـدن الفلسطينية، وتدمير كافة المنازل المحيطة بالمستوطنات، كما يحدث في الخليل وبيت لحم وخان يونس وبيت حانون.

وشكلت المستوطنات أوكاراً للمخـابرات الإسـرائيلية، ونقطةً لرصد حركة المناضلين الفلسطينيين ومتابعتهم، حيث توجد قواعد ضخمة للرصد والمراقبة ولتشـغيل الطـائرات بدون طيار وطائرات الأباتشـي التـي تقصـف السـيارات والمنازل الفلسطينية، خاصة في عمليات الاغتيـالات، وقـد شكل المستوطنون ميليشيات خاصة بهم، ولا سيما في الخليل وغزة، حيث تقوم هذه الميليشيات بالاعتداء على المـواطنين وممتلكاتهم وقتلهم والاعتداء عليهم، ولعل الجميع شاهد هـذه التصرفات الهمجية على شاشات التلفزيون بفضل الصحافيين الفلسطينيين. واستخدمت الحجج الأمنية لحماية المسـتوطنات لتجريف مئات آلاف الدونمات واقتلاع ملايـين الأشـجار، وهدم آلاف المنازل، خاصة في محيط المستوطنات القريبـة من التجمعات السكنية والطرق الالتفافية والحدود.

ثالثاً: التأثير الاقتصادي

كانت وما تزال سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية، تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بكل تكويناته وربطه ربطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنع أية عملية تنمية حقيقية وتطوير للبنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وقد استخدمت سلطات الاحتلال الكثير من الوسائل والإجراءات، لتحقيق هذا الهدف من خلال الأوامر العسكرية، حيث أصدرت أكثر من (٩٠٠) أمرا عسكرياً لتنظيم الحياة الاقتصادية في الأرض المحتلة، هدفت إلى سلب أية مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج المختلفة، والحصول على الحد الأقصى من العوائد من خلال السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني التابع، وإقامة اقتصاد مواز وبشكل أكثر تطوراً في المستوطنات، ليحل محل الاقتصاد الفلسطيني أو ينافسه بشراسة في أسوأ الأحوال، وقد جاء قرار حكومة نتنياهو في ١٣-١٢-١٩٩٦. باعتبار المستوطنات مناطق أفضلية قومية، وما يتبعه من تخفيض الضرائب والمساعدات الاستثمارية عبر الهبات والتبرعات، وقد أثر الاستيطان على المجالات الاقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية والعمالية.

١- الزراعة والمياه

تعتمد نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني على الزراعة، كونه مصدر رزق أساسي، وهذه المهنة تعتمد أساسا على عنصري الأرض والمياه اللذان يعدان من أهم عناصر الاستيطان الصهيوني، حيث يتم توفيرهما قبل جلب الإنسان، وكان استيلاء المستوطنات على الأرض والمياه المنطلق الأساسي لتطوير الاستيطان، وتعتبر كثير من المستوطنات مستوطنات زراعية تقوم بزراعة منتجات معدة للتصدير، مثل الزهور والفواكه والخضراوات التي تشكل جزءاً هاماً في تجارة إسرائيل الخارجية، ويتم تصديرها عبر شركة خاصة ضخمة هي (Agrexco)، ولا تقوم بكتابة مكان الإنتاج على عبواتها، وفي نفس الوقت تقوم إسرائيل بتدمير البنية الزراعية الفلسطينية، عبر تجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار ومنع دخول البذور والمواد الكمياوية اللازمة للزراعة، وبما تقوم به من إجراءات على المعابر والجسور والطرق الرئيسية من حصار، بهدف منع المزارعين الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم، مما يؤدي بالتالي إلى خسارة فادحة للمزارعين، وتوقفهم عن زراعة

أراضيهم تمهيداً لمصادرتها أو تحويلهم إلى عمال يهجـرون مزارعهم وأراضيهم.

ولعل ما قامت به إسـرائيل خـلال الأعـوام الثلاثـة الماضية، من اقتلاع أكثر من مليون شجرة مثمرة وإغـلاق وتجريف حوالي مليون دونم من الأراضي الزراعية، وتدمير أكثر من نصف مليون متر من شبكات الري وهدم الـدفيئات الزراعية، ويأتي هذا في محاولة لتـدمير قطـاع الزراعـة الفلسطيني من أجل محاصـرة المـواطن، وتـوفير الميـاه المستخدمة في الزراعة الفلسطينية، لاسـتخدامها فـي بنـاء المستوطنات وضخها إلى إسرائيل.

أما في مجال المياه، فقد بدأت الصهيونية العالمية بالعمل للسيطرة على المياه في فلسطين منذ عام ١٨٧٣،عندما بدأت بعثة الجنرال " تشارلزوارن " وحصول شركة يهودية علـى امتياز استثمار نهر الأردن واليرموك عام ١٩٢٦ ولمدة ٧٠ عاماً، وما تلا ذلك من مشاريع تستهدف السيطرة على منابع المياه في جنوب لبنان وهضـبة الجـولان وغـور الأردن وبحيرة طبريا، وأيضا الضفة الغربية وغزة، حيث تتشـكل المياه الجوفية في الضفة والقطاع عبر خزانات جوفية، هي:

١- الحوض المائي الشمالي الشرقي.
٢- الحوض المائي الشرقي.
٣- الحوض المائي الغربي.
٤- الحوض المائي في قطاع غزة.

حيث تنهب المستوطنات من المياه الفلسطينية أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، بينما لا تتجاوز كمية استهلاك الفلسطينيين من مياه كافة هذه الخزانات ١٠٠ مليون متر مكعب، وقامت حكومات إسرائيل بضخ المياه من المستوطنات إلى إسرائيل، ونهب الخزانات الجوفية بشكل كبير، مما ساهم في المساس بالمخزون الإستراتيجي للمياه الجوفية خاصة في قطاع غزة، حيث قامت إسرائيل بحفر شبكة من الآبار على الوديان الجوفية للمياه القادمة من جبال الضفة الغربية، بهدف اصطياد المياه قبل وصولها إلى الخزان الجوفي في القطاع، وأقامت تجمع غوش قطيف الاستيطاني على الخزان الجوفي، وحفرت أكثر من ستين بئراً تقوم باستخراج المياه وضخها إلى إسرائيل لري النقب، وفي نفس الوقت تقوم حكومة الاحتلال بواسطة الجيش والمستوطنين، بتدمير الآبار الارتوازية الفلسطينية وآبار

تجميع مياه الأمطار، حيث تم هـدم أكثـر مـن ١٠٠ بئـر ارتوازى في قطاع غزة فقط، وأدى إزالة الغطاء الطبيعـي للأرض الفلسطينية خاصة الغطاء الرملي إلى ضعف ترشيح مياه الأمطار، وبالتالي، زيادة الفاقد منهـا، نتيجـة عمليـة التبخر، وانخفاض ما يصل منها إلى الخزان الجـوفي، ممـا أدى إضافة إلى ما سبق، إلى زيادة حجم سرقة المياه، بسبب دخول مياه البحر على الخزان الجـوفي، وبالتـالي زيـادة ملوحته، وفي بعض المناطق لا تصلح مياه الخزان الجوفي، للاستهلاك الآدمي أو الزراعي.

٢- قطاع الصيد البحري

أما عن التأثير على الصيد في بحر غـز، فقـد تـأثر الصيادون الفلسطينيون والذين يفوق عددهم عن خمسة آلاف صياد بوجود المستوطنات، حيث حرمتهم قوات الاحتلال من الصيد مقابل هذه المستوطنات التي توجـد معظمهـا علـى شاطئ بحر قطاع غزة، فلا يستطيع الصيادون الفلسـطينيون الصيد، إلا في الأماكن المطلة على مدينة غـزة والمنطقـة الوسطى، بطول لا يتجاوز ثمانية أميال، وبعمق لا يزيد على خمسة أميال في منطقة من أكثر مناطق البحر المتوسط فقراً

من الأسماك، مما ساهم في تراجع عدد الصيادين، وبعد مـا كانت الثروة السمكية تدر على الاقتصاد الوطني في الظروف العادية، أكثر من خمسة ملايين دولار في العـام، أصـبحت عبئاً على الاقتصاد، حيث أصبحت تكاليف الصيد أكبر مـن الإنتاج، وازداد عدد العاطلين عن العمل، إضافة للإجراءات الاحتلالية، حيث استولى المستوطنون علـى مينـائي خـان يونس ورفح، وأتلفوا الثلاجات والمراكب وسـفن ومعـدات الصيد، إضافة لممارسة القوات البحرية الإسرائيلية إطـلاق النار على الصيادين، وإغـراق سـفنهم، ومصـادرة أدوات الصيد، واعتقال الصيادين.

٣- الصناعة

تعتبر الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد الإسـرائيلي، ولكي تستفيد الصناعات الإسرائيلية من الأراضي المحتلـة، قامت سلطات الاحتلال بالكثير من الإجراءات لمنع تطـور الصناعة الفلسطينية، وإبقائها في مستوى متدنٍ من الناحيـة التكنولوجية، وفي نفس الوقت، قامت إسرائيل بتوسيع القاعدة الإنتاجية للمستوطنات عبر الاستيلاء على المصادر الطبيعية الفلسطينية، والحد من استعمال الفلسطينيين لثرواتهم خاصـة

الأرض والمياه، وذلك لجعل المواطنين العرب عبـارة عـن مجموعة من العمال التـابعين للاقتصـاد الإسـرائيلي فـي إسرائيل والمسـتوطنات، فقامـت إسـرائيل بتقـديم كافـة التسهيلات، حيث تقوم الحكومة بتقديم هبه تغطي ٣٠% من قيمة أي مشروع استثماري في المستوطنات، إضـافة إلـى منحة قروض تغطي الثلثين المتبقيين للمشروع. وفي نفـس الوقت حاصرت الصناعة الوطنية، ومنعت دخـول المـواد الخام، وتصاريح إقامة المصانع، وتصدير الإنتاج، وفـرض رسوم جمركية عالية على المواد الخام المستوردة، إضـافة إلى ما قامت به من إغلاق للبنوك الوطنية، ومنـع دخـول رووس الأموال إلى الأراضي الفلسطينية، وحتى أثناء عملية السلام، كانت لا توافق على منح المستثمرين بطاقات هويـة أو إقامة في الضفة والقطاع.

كما تقوم المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بتهريب الخمور، والسيارات، والأقمشة، والسجائر، والمواد الغذائيـة الفاسدة التي لا تستطيع تسويقها في إسرائيل، إضـافة إلـى تسويق المنتجات الزراعية، وخاصـة الأسـمدة الكيماويـة الفاسدة أو الخطيرة.

إن توفير الحكومة الإسرائيلية لكثير من التكاليف على الصناعة في المستوطنات، يقلل من تكلفة المنتج الذي يؤدي بدوره إلى ضرب المنتج الفلسطيني، مما ساهم في إغلاق عدد كبير من المصانع، خاصة مصانع الخياطة والمشروبات الخفيفة والصناعات الزراعية، وبهذا تعود مرة أخرى كافة مصروفات الشعب الفلسطيني الاستهلاكية لسوق الإنتاج الإسرائيلي.

٤- العمالة الفلسطينية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ فترة ازدهار، أدت إلى زيادة الطلب على العمالة، خاصة في قطاع الإنشاءات في إسرائيل والمستوطنات؛ وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية وشاقة ولأكثر من ثماني ساعات يومياً وبأجر زهيد، وهذه الشروط متوفرة في العمالة الفلسطينية المحتاجة للعمل بأي شكل، خاصة في ظل سياسات إسرائيل في مصادرة أراضيهم، ونهب الموارد الطبيعية والمياه، مما حولهم إلى عماله تقليدية تبحث عن العمل في أي مكان لتوفير لقمة العيش، وهجرة أعداد كبيرة إلى الخارج، خاصة في ظل

ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إيجاد فـرص عمـل جديدة، أو المحافظة على فرص العمـل المتـوفرة، بسـبب استيلاء إسرائيل على أخصـب الأراضـي ومنـابع الميـاه والخزانات الجوفية، ويعمل العمال الفلسطينيون في إسـرائيل و المستوطنات وكأنهم عبيد، حيث يتم استغلالهم بشكل كبير، إضافة للضغوطات الأمنية التي تمارس عليهم في محـاولات إسرائيلية لتجنيدهم.

رابعاً: التأثير البيئي

قام المشروع الاستيطاني الصهيوني على فكرة اقـتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر القادم من بيئة غريبـة على هذه البقعة مكانه، ويتطلب الإحلال مكافحـة صـاحب الأرض الأصلي، والعيش على ممتلكاته، واستنزاف كل مـا يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية،خاصـة الأرض والميـاه، دون الاهتمـام بنتـائج السـيطرة علـى الأرض ومصادرتها أو سحب المياه الجوفية ومياه الأنهار، وقد قامت إسرائيل بجملة من الممارسـات التـي أثـرت فـي البيئـة الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، ممـا أدى إلـى تلوثهـا جميعاً.

١- المياه

منذ الأيام الأولى للاحتلال، أصدر الحكام العسكريون العديد من الأوامـر العسـكرية للاسـتيلاء علـى الميـاه الفلسطينية، باعتبار كافة المياه السـطحية والجوفيـة فـي الأراضي المحتلة ملْكاً لدولـة إسـرائيل، ومـنح حريـة استخدامها لضابط مياه إسرائيلي، وبالتالي أعطـت لنفسـها الفرصة للتحكم في كميات المياه المسحوبة وأعماق الآبار، وحتى مسارات الأنهار والوديان والينابيع، وبدأت في حملة مسعورة للاستيلاء على المياه الفلسطينية، مع الاحتفاظ قدر الإمكان بالمياه المتوفرة داخل الخط الأخضر، مما ساهم في تدمير جودة المياه في الأراضي الفلسطينية، فمـثلاً / فـي قطاع غزة، تصل نسبة الكلورايد في الميـاه إلـى ١٥٠٠ مليجرام، ونسبة الكبريت إلى ما يزيد على ٩٠٠ جرام فـي المليون، وتصل نسبة الالتلورايد إلى ٣,٨ جزء من مليون، إضافة إلى البكتيريا، وتؤدي جميع هـذه المركبـات إلـى الأمراض الجلدية ومشاكل في العظام، وتآكـل الأسـنان، والخلايا السرطانية، وسهولة تسـمم الأطفـال، والتخلـف العقلي، مما أثر في الصحة العامة للمـواطن الفلسـطيني،

إضافة إلى أن ضخ مياه الخزانات الجوفية الفلسطينية إلى المستوطنات وإسرائيل، أدى إلى تناقص منسوب الخزانات الجوفية، واختلاطها بمياه البحر في غزة، وقلة جودتها، مما يشكل خطراً حقيقياً على المياه الفلسطينية، وبالتالي على الوجود الفلسطيني على الأرض.

٢- الأرض والنبات

ساهمت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية على تدمير الأرض الفلسطينية والنباتات بشكل خاص، حيث تقوم إسرائيل باختيار مواقع لمستوطناتها على قمم الجبال والمناطق الخضراء، حيث تقوم بتجريف هذه المواقع، وإقامة المستوطنات عليها، ومن ثم إقامة الطرق والخدمات، والتخاص من المجاري والنفايات، مما ساهم في تدمير الغطاء الأخضر للأرض، كما أدى قيام إسرائيل بتدمير الكثبان الرملية على شواطئ غزة، وسرقة الرمال منها، إضافة إلى إقامتها لعشرات الكسارات في الضفة الغربية، إلى تدمير الأرض والمساس بها، إضافة إلى سيطرتها على المخزون الإستراتيجي للأرض الفلسطينية، ومنعها لأي حالة من التمدد الأفقي العمراني أو الزراعي

إن إنشاء المستوطنات يتطلب توفير الحماية لها من قبل جيش الاحتلال، وبالتالي قامت إسرائيل بتدمير مئـات آلاف الدونمات من الأشجار المثمرة والمزارع والغابات، وتسـوية الرمال وشق الطرق وإقامة المواقع العسكرية، مما ساهم في تدمير الأرض والنبات بما يمثل ذلك مـن أضـرار بالبيئـة الفلسطينية، إضافة لإقامة المصانع والورش الصناعية.

٣- مخلفات المستوطنات

تقوم إسرائيل ببناء المستوطنات علـى كامـل مسـاحة الأرض الفلسطينية المحتلة، وبذلك لا تقوم بتأسيس بنية تحتية موحدة لتصريف المياه العادمة والمجاري، وتتدفق كافة تلـك المخلفات السائلة والصلبة إلى مناطق تجميع داخـل الأرض الفلسطينية وبدون معالجة، مما يؤثر في البيئـة الفلسـطينية خاصة المياه الجوفية، وتحديداً في قطاع غزة، بسبب التربـة الرملية التي تساهم في وصول هذه المخلفات السـائلة إلـى الخزان الجوفي، كما تقوم إسـرائيل مسـتغلة عـدم قـدرة الفلسطينيين على الوصول إلى منـاطق الاسـتيطان، بـدفن النفايات الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية، حيث تـم ضبط الكثير من المحاولات الإسرائيلية لدفن نفايات كيماوية

أو نفايات مجهولة في قرى أم التوت قرب جنين وعزون وجيوس، إضافة لوجود مكب للنفايات في طولكرم وجنوب قطاع غزة، مما يشكل تهديداً للمواطن الفلسطيني وتدميراً للبيئة الفلسطينية، كما يقوم المستوطنون بإنشاء المصانع دون المواصفات البيئية، أو المصانع التي تنتج مواد كيماوية خطيرة دون معالجة لعوادم المصانع أو لمخلفاتها، ومن ثم تقوم بإلقائها في الأراضي الفلسطينية، خاصة القريبة من المستوطنات والمحاجر الاستيطانية.

وقد نتج عن المستوطنات، عدد كبير من الآثار البيئية السلبية، منها:

١- تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والخطيرة التي تلقى على أطراف المدن الفلسطينية.

٢- تلوث المياه الجوفية، نتيجة لدفن هذه النفايات وتسرب سوائلها إلى الخزانات الجوفية أو الوديان الجوفية.

٣- يتسبب حرق النفايات بأضرار تلحق بالتربة والأرضي الزراعية القريبة.

٤- يؤدي الدخان المتصاعد من النفايات المحروقة إلى

تلوث الهواء، مما يضر بالصحة العامة للسكان.

٥- لا يمكن للسلطة الوطنية أو وزارة جـودة البيئـة مـن الوصول للأماكن التـي يـتم دفـن النفايـات السـامة والكيماوية فيها، ولا يعرف أين يتم دفن هذه النفايات أو ماهيتها، مما يقلل من القدرة علـى الرقابـة عليهـا أو مواجهة مخاطرها، إضافة إلى أن هناك حديث عن قيام إسرائيل بدفن مخلفات مفاعل ديمونا الذري في أمـاكن فلسطينية في الضفة والقطاع.

خامساً: التأثير الاجتماعي:

إن التعقيدات التي تقوم إسرائيل بفرضـها علـى حيـاة المواطن الفلسطيني من قتل وتدمير للمنـازل والمؤسسـات، وتقطيع أوصال المدن والقرى، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، يعبر تعبيراً دقيقاً عن التميز العنصري الـذي تمارسه إسرائيل، فبينما تقام المسـتوطنات علـى الأراضـي الفلسطينية، وتنعم بالثروات الطبيعية الفلسطينية، وتشكل تهديداً اجتماعياً خطيراً ومتعمداً على المواطن الفلسطيني، مما ساهم في وجود أزمات اجتماعية، فمثلاً إغلاق الطرق سـاهم فـي تراجع العلاقات الاجتماعية بـين المـواطنين، حيـث تقـوم

المستوطنات في أحيان كثيرة، بعزل مناطق بكاملها لا يستطيع أحد الدخول أو الخروج منها، مثل منطقة المواصي في جنوب قطاع غزة، إضافة لما يشكله السور العنصري من خطة عزل، حيث يعزل خلفه مئات آلاف من المواطنين الفلسطينيين، وساهمت المستوطنات في نشر المخدرات، حيث لا يوجد رقابة على زراعة المخدرات، وخاصة البانجو والأفيون في المستوطنات، وبالتالي محاولة تسويقها في داخل الأراضي الفلسطينية، وقيام المستوطنات بمصادرة الأراضي والمياه وهدم المنازل، ساهم في تحويل عدد كبير من المواطنين إلى فقراء أو عمال، وساهم في تغير الواقع الاجتماعي، ومنع التطور الطبيعي للمواطن الفلسطيني، إضافة للمحاولات الدائمة من قبل المستوطنين والمخابرات الإسرائيلية في المستوطنات، لتجنيد العملاء خاصة من عمال المستوطنات المعوزين.

إن هذه الممارسات وغيرها، لا تساهم في خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي الصحيح في المجتمع الفلسطيني، بل تساهم في زيادة التطرف والعنف بين المواطنين الفلسطينيين، والإخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة للمجتمع الفلسطيني.

الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى

فشلت مفاوضات السلام التي كانت تدور بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام ١٩٩١ في إيجاد حلول للمشاكل المستعصية بين الطرفين، لا سيما في مواضيع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وغيرها، وجاءت الاجتماعات التي استمرت لأكثر من إسبوعين في كامب ديفيد بمشاركة الرئيس ياسر عرفات، ورئيس حكومة إسرائيل آنذاك يهود باراك، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومئات من أفراد الطواقم الفنية، والوزراء، والخبراء، ولكن لم تنجح هذه القمة في وضع حلول للمشكلات العالقة في أعقد قضية صراع في العالم، وقد جاء لقاء الرئيس عرفات مع باراك بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٥ قبل ثلاثة أيام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبدء الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، حيث طالب عرفات بمنع شارون من زيارة وتدنيس المسجد الأقصى، ولكن كل هذه المطالب الفلسطينية والعربية والدولية، لم تمنع شارون وحكومة إسرائيل من ارتكاب تلك الحماقة التي كانت بداية لجرح عميق في جسد الشعب الفلسطيني، ولتتواصل بشكل أكبر رحلة نهر الدم بين

الشعبين، وليشكل الاستيطان صفحة هامة من هذه الانتفاضة، حيث اعتبرت المستوطنات من أهم أهداف المقاومة، في وقت عانى فيه الفلسطينيون من أبشع صور القتل والـدمار علـى أيدي هؤلاء المسـتوطنين الحاقـدين، ولتسـتمر حكومـات إسرائيل في سياساتها الإرهابية العسكرية والاستيطانية، ففي الوقت الذي كانت فيه حكومة نتنياهو تصدر عطاءات لثلاثة آلاف وحدة، سكنية سنوياً، أصدرت حكومة باراك عطاءات لأربعة آلاف وحدة، ورصدت حكومة بـاراك ٢٥٠ مليـون دولار كإعفاءات ضريبية، وأصبح دخل المستوطن الشهري بمعدل أربعة آلاف دولار، بينما لا يزيـد فـي تـل أبيـب علىألفي دولار، وفي المدن العربية داخل إسرائيل عن ألف دولار، وخصصت الحكومة الإسرائيلية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لتطوير الطرق وتأمين الحافلات للمستوطنين.

وبعدما جاء شارون وشريكه موفاز إلى سدة الحكم، وهم الذين يؤمنون بالاستيطان إلى حـدود المـوت، فأصـبحت المساعدات والمنح والموازنـات للمسـتوطنات دون حـدود خاصة في ظل حكومة إسرائيلة يمينية، تضم فـي صـفوفها غلاة المتطرفين والمستوطنين، ولكن بسـبب ازديـاد هـذه

المقاومة للاحتلال والاستيطان، بدأت حالة من الرعب تـدب في صفوف المستوطنين، ولم تنجح كل هـذه الأمـور فـي طمأنتهم، فقد أكد استطلاع للرأي قامت بـه شـركة هـوب وأساتذة من جامعة تل أبيب، أن ٧٧ % مـن المسـتوطنين، جاءوا إلى المستوطنات لأسباب تتعلق بالمستوى المعيشـي، وأن ٧٠% منهم على استعداد للعـودة إلـى داخـل الخـط الأخضر في حالة تعويضهم، وستزداد تلـك النسـبة كلمـا ازدادت قدرة المقاومة الفلسطينية على تشكيل خطـر علـى حياتهم، والمساس بمقومات بقائهم في المستوطنات.

وبدراسة بسيطة، وعبر إحصائيات تظهر تأثير العدوان الإسرائيلي من قبل الجيش الذي يوجد في المستوطنات على المواطن الفلسطيني، يعرض الجدول التالي إحصـائية منـذ ٢٠٠٠/٩/٢٨ حتى ٢٠٠٣/٩/٥:

٨٨٢٤٣٥	عدد الأشجار التي قطعت.
٤٣٥٩٢ دونماً	الأراضي في غزة.
٧٤٤٥٣ دونماً	الأراضي في الضفة.
٧٥٠٤٨٧ دونماً	إغلاق أراضي.
٢٩٤٥١ دونماً	مساحات الأراضي التي تضررت.
٨٥٩٤	عدد المباني في غزة.

٢١١٠	عدد المباني في غزة تدمير كلي.
٢٠٨٥٧	عدد المباني في الضفة.
٣٨٥٩	عدد المباني في الضفة تدمير كلي.
٧٧٣	عدد المدارس والجامعات التي تضررت.
١٦٤٠	عدد المواقع العسكرية التي تضررت.
٣٦٣	مستشفيات متضررة.
١١١٦٠	عدد المنشآت الاقتصادية.
١٠٦٢	مزارع الثروة الحيوانية.
٩٦٦٧	أغنام وأبقار.
٧١٦٦	خلايا نحل.
١٤٦٤٥٧٥	نفوق طيور.
١٩٧٠٥٣	جدران إستنادية وأسيجة / متر.
٣٩٥٩٦٨	خطوط مياه / متر.
٤٣٣١	بيوت بلاستيكية.
٢٤٢	عدد البؤر الاستيطانية والمنازل التي استولى عليها المستوطنون ٨٦٢٧١ الوحدات السكنية والكرفانات التي أقيمت والمخطط لها.
٣٥٦	عدد المساجد التي تضررت.
٩٤٨٩٢	مساحة الأراضي التي جرفت بغرض توسيع

	المستوطنات وجدار الفصل العنصري.
٥٩	عدد الكنس التي تضررت.
٢٥٠	عدد الطرق الالتفافية الجديدة.
٦٥٩٠٣٤	عدد الاشتال التي جرفت.
١١٨٠٤٥	مساحة الأراضي التي جرفت / إجمالي / دونم.
١٠٥٩	برك مياه.

آليات مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان

قام الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية على أسس عدوانية عسكرية، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مارس الاحتلال مبادئ الصهيونية باغتصاب الأرض وطرد سكانها بحجج وذرائع مختلفة، وتوطين اليهود القادمين من أرجاء المعمورة، ورغم الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد هزيمة ١٩٦٧، إلا أنه لم يرض بهذا الاحتلال والاضطهاد، بل أصبحت مقاومة الاستيطان الصهيوني جزءاً من مقاومة الاحتلال، أحد ركائز فعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، وعموم الشعب الفلسطيني.

وقد تأثرت حركة مقاومة الاستيطان بعدد من العوامل، كانت تحدد حجم وأسلوب وطبيعة هذه المقاومة، وأهم هذه العوامل:

أولاً: أوضاع الحركة الوطنية، فكلما كانت حركة المقاومة الوطنية أفضل كانت هذه المقاومة تتفاعل وتزداد، وتأخذ

أبعادا وأساليب أكثر قوة، وعندما تتراجع الحركة الوطنية لمختلف الأسباب، كانت تتراجع قوة مقاومة الاستيطان.

ثانياً: طبيعة المرحلة السياسية، حيث ساهمت الأجواء السياسية في تحديد مدى قوة المقاومة، فعندما تكون الأجواء السياسية ترتبط بالمفاوضات أو المبادرات السياسية، فإن حركة المقاومة تكون متعلقة إلى حد كبير بالوعي والنشاط الشعبي، حيث كان ولا يزال للنشاط الشعبي والعمل الجماهيري يؤدي دوراً بارزاً في مقاومة الاستيطان، فبزيادة الوعي والتشكيلات الشعبية، تزداد وسائل المقاومة وآلياتها، وإشراك قطاعات جديدة وكبيرة في معركة الدفاع عن الأرض

ثالثاً: مكان الاستيطان، فكلما كان مكان بناء المستوطنات بالقرب من الأماكن الفلسطينية المأهولة أو طرقها الرئيسية، وجهت بشكل أكبر مما لو كانت بعيدة عن هذه المناطق.

المقاومة الفلسطينية للاستيطان

شهدت حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان، مراحل مختلفة متأثرة بواقع الصراع العربي الإسرائيلي، والظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية والإجراءات العسكرية الاحتلالية، وتنقسم مراحل مقاومة الاستيطان إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٦٧- ١٩٨٧:

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، حيث توافقت هذه المرحلة مع بدء استيلاء جيش الاحتلال على المناطق الفلسطينية، والشروع بإقامة المستوطنات عليها، وبالتالي تميزت هذه المرحلة بتصعيد الهجمات العسكرية على المستوطنات والمستوطنين وجنود الاحتلال، وامتنع العمال الفلسطينيون عن العمل في المستوطنات وحتى في إسرائيل.

وقد كان اندلاع مواجهات يوم الأرض في الثلاثين من مارس عام ١٩٧٦، نقلة نوعية كبيرة في حركة مواجهة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، حيث بادرت

الجماهير العربية داخل الخط الأخضر والضفة والقطاع إلى الخروج بمظاهرات عارمة، رافضة سياسة مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والاستيطان فيها، وبذلك بدأت قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية بالانخراط في معركة الدفاع عن الأرض، رغم تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية نتجة للأزمات التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، والإجراءات الاحتلالية القمعية على الأرض الفلسطينية، وإحباطات توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكان من أهم ملامح حركة المقاومة الوطنية في هذه المرحلة:

١- أبرزت الدور التاريخي المتطور لحركة المقاومة التي بدأت بعمليات عسكرية ضد الاحتلال، ومقاومة بدايات حركة الاستيطان، وشن هجمات مسلحة على المستوطنات، خاصة في غور الأردن والخليل والقدس.

٢- جاءت هذه المرحلة، لتثبيت قوة ارتباط الشعب الفلسطيني بالأرض الفلسطينية وتعميق حبه للوجود العاطفي والوطني الفلسطيني، وتمسكه بالبقاء على الأرض الفلسطينية، وارتباط قيادة الشعب الفلسطيني في

داخل الأرض المحتلة، وبدء إدراك أهمية المقاومة داخل الأرض المحتلة،

٣- أثرت الأوضاع السياسية لتلك المرحلة خاصة اتفاقيـات كامب ديفد في زيادة الإحساس، بضرورة التركيز على الجهد الفلسـطيني داخـل الأرض المحتلـة، كمحـور ومحرك رئيسي في عمليات المقاومة

المرحلة الثانية: مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣):

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي انطلقت فـي ١٩٨٧/١٢/٩ تطورا هاما واستراتيجيا في حركة المقاومـة الفلسطينية للاستيطان والاحتلال، حيث تصـاعدت حركـة المقاومة كما ونوعا، وأصبحت المستوطنات أهدافاً رئيسـية في هجمات المقاومة، وساعد في ذلك تشكيل قيـادة وطنيـة موحدة للانتفاضة داخل الأرض المحتلـة لأول مـرة، فـي التركيز على مقاومة الاستيطان إدراكا لما يشكله من خطـر، وبدأت وسائل جديدة في أعمـال المقاومـة، مثـل حـرق المسـتوطنات ومزارعهـا، وإغـلاق الطـرق، وحصـار المستوطنات، ووقف أي تعامل مـع المسـتوطنات، حيـث

أصبحت المستوطنات كنتونات معزولة ومحاصرة بالمنـاطق الفلسطينية، ومن أبرز سمات هذه المرحلة:

١- مركزية قيادة الانتفاضة ومركزية فعالياتهـا، وبالتـالي سهولة إصدار التعليمات وتنفيذها من قبـل أذرع قيـادة الانتفاضة.

٢- شهدت هذه المرحلة أشكالاً متنوعة من النضـال بـدءاً بالعودة إلى العمليات المسلحة، والزجاجـات الحارقـة، وإغلاق الطرق، وحرق المزروعات، وانتهاء بعمليـات رشق الحجارة، وحرق الإطارات على الطرق.

٣- بدء التركيز السياسي على موضوع الاستيطان خاصة فـي مفاوضات مـؤتمر مدريـد عـام ١٩٩١، ومفاوضـات واشنطن، والتركيز على مطالب الوفد المفـاوض بتجميـد الاستيطان.

المرحلة الثالثة (١٩٩٣-٢٠٠٠):

شهدت هذه المرحلة اتفاق إعلان المبادئ بـين م ت ف وإسرائيل الموقع في ١٩٩٣/٩/١٣ الذي أجل حل موضـوع الاستيطان إلى مفاوضات الحل الدائم، وبدء عـودة م ت ف إلى الأراضي المحتلة، واستلام السلطة الوطنيـة للمنـاطق

الفلسطينية، وكانت هذه بداية جديدة فـي مقاومـة الشـعب الفلسطيني للاستيطان، وبداية مرحلة جديدة، وحملة محمومة من قبل المستوطنين والحكومات الإسرائيلية لالتهام مزيد من الأراضي، وإقامة المستوطنات وتوسيع القائم منهـا، بهـدف خلق وقائع جديدة على الأرض لمنع التواصـل الجغرافـي للمناطق التي تسيطر عليها السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، وساهم تأجيل موضوع الاستيطان لمفاوضات الحل الدائم في ذلك، وتصنيف الأراضي الفلسطينية إلى منـاطق أ-ب-ج، حيث استمرت إسرائيل في إخضاع المسـتوطنات للسـلطة الإسرائيلية الكاملة كمناطق ج، وجميع المنـاطق المحيطـة بالمستوطنات، تخضع للمسئولية الأمنية الإسرائيلية لصـفتها مناطق ب، حيث الإدارة المدنية للسلطة الوطنيـة والأمنيـة لإسرائيل، واستغلت إسرائيل عدم وضوح الاتفاقات، خاصـة فيما يتعلق بالتطور الطبيعي للمستوطنات في تسريع الحملـة لبناء وحدات إضافية جديدة، وتوسيع دائرة المنطقة الأمنيـة المحيطة، وإقامة التكـتلات الاسـتيطانية، وشـق الطـرق الالتفافية، حيث إن حجم الأراضي المصادرة بعـد اتفاقيـات إسرائيل، تقارب حجم كافة الأراضي التي تمت مصـادرتها منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، ورغـم ذلـك ازدادت حـدة

المقاومة الوطنية للمستوطنات والمستوطنين ولكـن بأشـكال مختلفة، حيث تم تشكيل لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان ومراكز حقوق الإنسـان والجمعيـات الخاصـة، بمساعدة المناطق المحاذية للمستوطنات، وتثبيت المـواطنين على الأرض الفلسطينية عبر نشاطات مكثفة، ساهمت فيهـا مؤسسات السلطة الوطنية، مثل إقامة مدن جديدة بالقرب من المستوطنات وزراعة الأشجار واستصلاح الأراضي، إلا أن كل هذه المحاولات، لم ترقَ إلى حجم الحملـة الإسـرائيلية المكثفة، بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، إضافة إلى عـدم تنظـيم كافـة الجهود الرسمية والشعبية في مقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض.

ومن ملامح هذه المرحلة:

١- ازدياد الاهتمام الرسمي من السلطة الوطنية بالدفاع عن الأراضي وحمايتها، واستثمارها بشـكل يمنـع توسـع المستوطنات.

٢- تركيز حكومات إسرائيل المتوالية على التوسع الأفقـي قدر الإمكان، تحت ذرائع أمنية واهية.

٣- تركيز المقاومة على العمل الشعبي، لما للسلطة الوطنية

من التزامات أمنية في مناطق المستوطنات.

المرحلة الرابعة: ٢٠٠٠- مرحلة مقاومة العـدوان الإسرائيلي الحالي:

في ٢٠٠٠/٩/٢٩ بدأت إسرائيل حرباً عدوانية شـاملة على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسـطيني، وقـد كانـت المستوطنات القواعد الأساسية لهذه الحرب، وبالتالي أصبحت هذه المستوطنات مواقع عسكرية مستهدفة من قبل المقاومـة الفلسطينية التي اختلفت آليات مقاومتها للاحتلال والاستيطان عن المراحل السـابقة، حيـث ازدادت عمليـات المقاومـة العسكرية من اقتحام للمستوطنات، والقيام بعمليات استشهادية داخلها، واستهداف سيارات المستوطنين عند تحركها علـى الطرق عبر إطلاق النار وتفجير العبوات الناسـفة، وبـدأت آليات جديدة من المقاومة مثل قصف المسـتوطنات بقـذائف الهاون والصواريخ المصنعة محلياً، أو إطلاق النـار علـى المستوطنات القريبة من المدن، مثل مستوطنة جيلو في بيت لحم، ومجمع غوش قطيف الاستيطاني في خان يونس ورفح.

من أهم مميزات هذه المرحلة التي ما زالـت مسـتمرة حتى الآن:

١- زيادة العمليات العسكرية والاستشهادية ضد المستوطنات والمستوطنين وجيش الاحتلال، مما أرعب المستوطنين، ودفعهم إلى التفكير الجدي في الهرب مـن الأراضـي الفلسطينية المحتلة.

٢- وضوح كامل لخطر وجود الاسـتيطان علـى الأرض المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي انخراط كافة القوى الوطنية والفعاليات الشعبية في مقاومته.

٣- استطاعت المقاومة الفلسطينية ابتـداع آليـات جديـدة ومتطورة للمقاومة، وتغلبت على كافة العقبـات التـي يحاول جيش الاحتلال والمستوطنون وضـعها لحمايـة المستوطنات، ووجهت ضربات مذهلة للمستوطنين أينما وجدوا.

الخاتمة

(نحو خطة شاملة لمقاومة الاستيطان)

إن سياسة إسرائيل الاستيطانية لا يمكن أن يتم مواجهتها، إلا ضمن خطة شاملة لمقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، وبالتالي الدفاع عن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. حيث لا يمكن الوصول إلى أي حل سلمي أو استقرار دون نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الوطني،ة و حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، على أن تكون هذه الأرض خالية من المستوطنات اليهودية، ومن أي وجود عسكري أو مدني إسرائيلي، تبعاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، ولاستحالة تنفيذ هذا الحل السياسي دون تفكيك المستوطنات، فإن عملية مقاومة الاستيطان هي جزء من إرساء أسس السلام الشامل والدائم

في فلسطين والشرق الأوسط والعالم، وهذه الحالـة تتطلـب نضالاً واسعاً على كافة المحاور بدءاً بدور العالم في حمايـة قرارات الشرعية الدولية، ووقف سياسة الكيـل بمكيـالين، والعمل على إجبار إسرائيل على الالتزام بهـذه القـرارات، وفرض العقوبات عليها، وتقديم المجرمين من المسـتوطنين وقوات الاحتلال وساستهم إلى المحاكمات بصفتهم مجرمـي حرب.

ولكن الدور الأساسي في عملية مقاومـة الاسـتيطان، يتحملها الشعب الفلسطيني وامتداده العربـي، وأود هنـا أن أتقدم ببعض الإجراءات التي أن تم العمل بها - وهذا ممكن- أن تحد من خطر الاستيطان، عن طريق تفكيك المستوطنات لتصبح الأراضي الفلسطينية خالية منها، وبالتـالي تصـبح الطريق ممهدة أمام عملية سياسية جادة، تـؤدي إلـى حـل سلمي.

أولاً: على المستوى العربي

١- دعم مقومات صمود الشعب الفلسـطيني، خاصـة فـي المناطق المحاذية للمستوطنات والمناطق المحاصرة التي تحاول إسرائيل إخلاءها تمهيداً لضـمها للمسـتوطنات،

وإقامة المشاريع الإنتاجية، واستيعاب العمالة الفلسطينية.

٢- مقاطعة شاملة لإسرائيل على كافة المستويات السياسـية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، وربـط أي تقـدم على لأي من هذه المجالات، بالتزام إسرائيل بقـرارات الشرعية الدولية، بدءاً بتجميد الاستيطان علـى طريـق تفكيكه.

٣- مقاطعة الشركات الدولية والمؤسسات التي تتعامل مـع المستوطنات، أو تدعمها أو تقـيم علاقـات اقتصـادية وتجارية معها، وخاصة في مجـال التسـويق، وإقامـة مركز لرصد هذه الشركات، وتعميم أسمائها في الوطن العربي.

٤- العمل على فضح سياسات الاسـتيطان فـي فلسـطين، وأثرها على السلام والاستقرار في المنطقة عبر حملـة دبلوماسية وإعلامية واسـعة النطـاق، تعتمـد علـى الإحصائيات والأرقام والحقائق.

٥- التوجه إلى مجلـس الأمـن الـدولي والأمـم المتحـدة والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وخاصـة المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدوليـة ومحكمـة

جـرائم الحـرب، والعمـل علـى تقـديم المسـئولين الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين إلى هذه المحـاكم بصفتهم مجرمي حرب، لأن الاستيطان يعتبر جريمـة حرب حسب القانون الدولي.

ثانياً: على المستوى الفلسطيني

١- ربط أي عودة للمفاوضات بوقف العـدوان الإسـرائيلي وتجميد الاستيطان ووقفه، وخاصة بناء سـور الفصـل العنصري، وعزل القدس وحصارها.

٢- ربط أي إجراء أو تنسيق مشترك مع الجانب الإسرائيلي بتفكيك مستوطنات، خاصة تلك التي تشكل عائقاً أمـام المواطنين الفلسـطينيين، وتعـوق إجـراءات السـلطة الفلسطينية، مثل نتسار يم وكفار داروم بغزة.

٣- تكثيف الجهد الشعبي في مواجهة الاستيطان عبر زراعة الأراضي والحفاظ عليها، ودعم المزارعين في منـاطق التماس، وترسيخ وجودهم على الأرض، وتعويضهم عن خسائرهم، وإعادة بناء ما دمره الاحتلال.

٤- توفير أماكن عمل كافية للعاطلين عـن العمـل لتفـادي اضـطرارهم وتحـت ضـغط الحاجـة للعمـل فـي

المستوطنات، لأنه من غير المعقول أن تبنى المستوطنات بأيدي فلسطينية.

٥- مقاطعة كافة منتجات المستوطنات والشركات الإسرائيلية، وتحريم كافة أشكال المتاجرة مع المستوطنات.

٦- تكثيف عمليات المقاومة ضد المستوطنين وحماتهم من جنود الاحتلال، لكي يدركوا الأخطار التي تهدد بقاءهم في الأراضي الفلسطينية، وليدفعوا ثمن الاحتلال والاستيطان.

إن عملية الدفاع عن الأراضي الفلسطينية ومواجهة الاستيطان، بحاجة إلى تركيز كافة جهود الفلسطينيين والعرب ومحبي السلام في العالم، للعمل على التصدي لهذه الغطرسة الإسرائيلية التي تتحدى العالم والأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تعتمد على قوتها العسكرية، وتواصل قتل الفلسطينيين، وتدمير منازلهم، وسرقة أراضيهم وثرواتهم، مما سيؤدي إلى مواصلة رد الفعل الفلسطيني على هذه الهمجية الصهيونية دفاعا عن النفس والحقوق.

إن شعبنا مصمم على الاستمرار في نضاله المشروع

الذي كفلتة كافة الأعراف والمواثيق الدوليـة، قـدماً نحـو الاستقلال، وإقامة الدولة المستقلة القابلة للحياة علـى كامـل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس (وإننـا حتمـاً لمنتصرون)

المبحث الثاني

إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي

في الأماكن المقدسة /القدس والخليل

(الورقة الأولى)

م. رائف نجم* :

الأهمية الروحية لـلأرض المقدسـة والمواقـع المقدسة.

خلق ا تعالى الكرة الأرضية لتعيش عليها ذريـة آدم عليه السلام. وخص أجزاء منها بالتقديس والمباركة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف والخليل ليهتم بها المسلمون ويحافظوا عليها. وقال تعالى (ونجيناه ولوطا إلـى الأرض التي باركنا فيها للعالمين)[٨]، أي نجـا ا إبـراهيم

---

* الرئيس الأسبق للجنة الملكية لإعمار الأقصى.

(١) سورة الأنبياء/٧١.

ولوطا عليهما السلام إلى أرض فلسطين التي أمضـيا فيهـا زمنا هربا من المشركين والمفسدين. وقال تعـالى (والتـين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)[٢]. وفي هذه الآية يقسم ا تعـالى بـالزيتون كناية عن مدينة القدس، والبلد الأمين كناية عن مكة المكرمة، دلالة على قدسية هاتين المدينتين. وقال تعالى (سبحان الـذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسـجد الأقصـى الذي باركنا حوله)[٣]. وفي هذه الآية خص ا تعالى بالبركة المسجد الحرام في مكة والمسجد الأقصى في القدس. وجعل نبيه محمداً (صلى ا عليه وسلم) أول فاتح إسلامي للقـدس في ليلة الإسراء والمعـراج. وفـي بيـت المقـدس رعـى المسلمون التراث وحفظوه، وتبارى أمـراؤهم فـي إنشـاء المساجد والمدارس والمؤسسات الخيرية، واغـدقوا عليهـا الأوقاف والهبات، وأوقفوا الأراضي فـي القـدس والخليـل لمنفعة المسلمين.وبعد كل هذا يدعي اليهود اليوم أن القرآن لم يذكر القدس سوى مرة واحدة، أمـا التـوراة فقـد ذكرتهـا

---

(٢) سورة التين/١-٣.

(٣) سورة الإسراء /١.

عشرات المرات، وعليه فإن أهمية القدس والخليل الروحيـة لدى اليهود هي أكثر بكثير من أهميتها لدى المسلمين. ونحن نجيبهم بأن الأهمية لا تقاس بعدد المرات، لأن القرآن ذكـر بني إسرائيل عشرات المرات، ولكن ليس في مدحهم بل في ذمهم، وتوعدهم بالعذاب لمخالفتهم أوامر ا ولـم يطيعـوا أنبياءه، وأفسدوا في الأرض المقدسة وقتلوا ونهبوا واحرقوا وهدموا وارتكبوا جميع المنكرات.

ويكفي الدلالة على أهمية القدس عند المسلمين، أنهـا شهدت إسراء ومعراج الرسول محمد (صلى ا عليه وسلم) وفرضت الصلاة من فوقها، وأما الأهمية الروحية للقدس لدى المسيحيين، فهي أنها تضم في أحضانها كنيسة القيامة التـي بنتها القديسة هيلانة سنة ٣٣٥م في نفس الموقع الذي رفـع منه عيسى عليه السلام إلى السماء، وأما الأهمية ا لروحيـة المزورة لدى اليهـود والتـي اسـتند عليهـا المسـتوطنون الإسرائيليون، فقد جاءت من تركيز الصهيونية العالمية على هذا المحور الروحي لأنه سيخدم مخطط الغزو الاسـتيطاني اليهودي.

فكان تركيزهم على إنشاء الهيكل الثالث اليهـودي فـي

القدس، وفي نفس موقع المسجد الأقصى المبـارك، وجعلـه المركز الأول للعبادة عند يهود العالم. وادعت الصهيونية أن ذلك هو حق اليهود التاريخي الأزلي، الـذي عبـرت عنـه توراتهم في العهد الذي قطعه الرب لإبراهيم وذريته حيـث جاء النص التالي:

(في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقا، قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبيـر نهـر الفرات. القينيين و لفنزيين و لقدمونيين و لحثيين والفرزيين والرفـائيين و لامـوريين و لكنعـانيين و لجرشاشـيين و ليبوسيين)[1].

وحتى لو كان هذا النص حقيقياً، فإنه ليس لليهود فقـط، بل يشمل كل من ذكر مـن الشـعوب، ومـنهم الكنعـانيون واليبوسيون ومؤسسو مدينة القدس، ومنهم الحثيـون سـكان مدينة الخليل الأصليون، وذلك قبل الاستيطان اليهودي فيهما بألفي سنة.

([1]) التوراة، سفر التكوين، الإصحاح ١٥، النصوص ١٨-٢١.

الاستيطان الإحلالي

هو القاعدة التي استندت عليها الصهيونية لإرساء جذور الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المقدسة. ولم يكـن هـذا الاستيطان هو الأول من نوعه، فقد سبقه الاستيطان الإحلالي الذي مارسه الأنجلو سكسون في الأرض الأمريكية، عنـدما قتلوا عشرين مليونا من الهنود الحمر الذين كـانوا يشـكلون السكان الأصليين لتلك الأرض. ومن لم يمت منهم شغلوه في مناجم اليورانيوم حتى يقضي عليه تأثير الأشعة.

ثم نجح الاستيطان الإحلالي في استراليا. ولكنه لم ينجح في الجزائر أو في جنوب أفريقيا، حيث قاومت شعوب هـذه البلاد المستعمر، ولن ينجح في فلسطين لأن فيها شعب يقاوم الغزو، علاوة على عدم إمكانية تفـريط العـالم الإسـلامي بالمقدسات الموجودة في القدس والخليل، الأرض التي باركها ا تعالى في قوله عن إبراهيم عليه السلام (ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين).

وإذا عدنا إلى زمن الدولة العثمانية، نجد أنهـا كانـت تتعرض إلى إغراءات من أجل الموافقة على إنشـاء وطـن

قومي لليهود في فلسطين، وخصوصا في عهد السلطان عبـد الحميد عندما ذهب إليه يهوديا ثيودور هرتزل، وقره صـو أفندي، وعرضا عليه أن يسدد اليهود ديون الدولة العثمانيـة، وأن يخصوا السلطان عبد الحميد شخصيا بخمسة ملايين ليرة ذهبية عثمانية.

ولكنه دون تردد رفض العرض اليهودي ولـم يفـرط بالأرض المقدسة. ثم رفع اليهود قيمة الرشوة، ظنا مـنهم أن المبلغ الذي عرضوه قليل. وقدموا له عرضا جديدا لتعميـر الاسطول العثماني، ودفع مبلغ ماية وخمسين مليـون ليـرة ذهبا للسلطان شخصيا. ولكن السلطان عبد الحميد قال لهـم: "إن حفنة من تراب الأرض المقدسة أغنى من أموال اليهـود في الدنيا". فقرر اليهود بعد ذلك الـتخاص منـه. فتعاونـت المحافل الماسونية مع الحركة القوميـة الطورانيـة ويهـود الدونمه(الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر)، وتـم عـزل السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٩م، ونُفي إلـى سـالونيك وشوهت سمعته وأُهين.

وبعد ذلك وقعت اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦م، ثـم صدر وعد بلفور سنة ١٩١٧م، ووجهـه وزيـر خارجيـة

بريطانيا إلى اللورد روتشيلد. ومن ثم بدأ تنفيـذ الاسـتيطان اليهودي إلى الأرض المقدسة. وحتى ذلك الوعد المشـؤوم، فقد خالفه اليهود وخالفته بريطانيا وأمريكا، لأن النص الـذي صدر سنة ١٩١٧م كان بالشكل التالي:

(إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعطف إنشاء وطـن قومي لليهود، وسوف تبذل جهودها لتسهيل الوصول إلى هذا الهدف. وقد أصبح واضحا تماما أن ذلك لـن يـؤثر علـى الحقوق المدنية والدينية لسكان فلسطين من غير اليهود).

والمقصود في هذا الوعد بسكان فلسطين من غير اليهود هو ٩٢% من سكان فلسطين، ورغم ورود جملة " لن يـؤثر على الحقوق المدنية والدينية للسكان من غير اليهـود" فـإن الواقع الحالي يؤكد محاولات الصهيونية وحكومـة أمريكـا الإجهاز على أية حقوق مدنيـة ودينيـة للسـكان العـرب، واستباحة الجغرافيا والديموغرافيا".

وهذا الشعب اليهودي الذي لا يزيد علـى ١٥ مليـون نسمة في جميع أنحاء العالم ومنهم ٦,٥ مليون نسـمة فـي فلسطين، يصر الآن على اتباع نفس سياسة العدوان والإفساد التي مارسها في مراحل التـاريخ القـديم، فـي القصـور

الإمبراطورية للبابليين والآشوريين والرومان فطردوهم مـن الأرض المقدسة. وبإمكان هذا الشـعب الآن التعـايش مـع شعوب الأرض ومن ضمنهم الأمة العربيـة والإسـلامية إذا أرادوا ذلك. ولكن ا تعالى قال فيهم (ويسعون فـي الأرض فسادا وا لا يحب المفسدين) (سورة المائدة/٦٤).

ونقرأ في هذا القرن الحادي والعشرين ترويجهم لملحمة (هيرمجدون) التي ستقع بين القدس ويافا ويدعمهم في ذلـك سبعون مليون أمريكي متصهين، وأنه سيبقى من اليهود بعـد المعركة (١١٤) ألفا سيعتنقون ديانة النبـي عيسـى عليـه السلام. فلماذا يا ترى لا يعتنقونها الآن ويوفروا على شعبهم القتل في هذه المعركة التي يؤمنون بوقوعها؟. وأن هـؤلاء المستوطنين في الأرض المقدسة هم نواة الجيش الإسـرائيلي الذي سيقود المعركة.

الاستيطان الإسرائيلي والوقف الإسلامي

اعتبرت السلطات الإسرائيلية، حكم الوقـف الإسـلامي مثل حكم الأراضي الأميرية التي يحق للدولة استغلالها. رغم أن قانون الوقف واضح ولا يجوز استعمال أراضي الوقـف أو العقارات الموقوفة إلا بالأسلوب الـذي حـدده الواقـف وبواسطة متولي الوقف، وهو الآن دائرة الأوقاف في القدس والخليل. ولكن السلطات الإسرائيلية سـمحت للمسـتوطنين إقامة بعض المستوطنات على أراضي الوقف.

ومن العقـارات الوقفيـة التـي صـادرتها السـلطات الإسرائيلية والمستوطنون في القدس حـي الشـرف وحـي المغاربة وباب السلسة وحي الباشورة والمدرسة التنكزية التي جعلوها مقرا لحرس الحـدود الإسـرائيلي، وربـاط كـرد، وحوالي مائة مسكن عربي خصص أحدها سكنا لشارون في شارع الواد. وترتفع الأعلام الإسرائيلية على جميـع هـذه المباني تحديا للشعور الإسلامي.

وفي الخليل تمت مصادرة أجزاء كبيـرة، أهمهـا فـي الدبويا (البلدة القديمة) التي تشكل خطرا كبيرا مستمرا علـى الحرم الإبراهيمي، حيث وقعت مجزرة كبيرة بعد الفجر في

أحد الأيام، من قبل الجندي المستوطن (جولدشـتاين) الـذي اعتبر بعد ذلك قديسا.

إن استمرار وجود المستوطنين قرب المعـالم الدينيـة، مثل المسجد الأقصى ومسجد إبراهيم الخليل عليهما السـلام، يسبب استمرار الاحتكـاك والاعتـداءات المسـلحة علـى المسلمين، كما حصل في مجزرة الأقصى ومجزرة المسـجد الإبراهيمي.

وعليه، فإن على الأمة العربية والإسـلامية اسـتغلال أراضي الوقف التي ما زالت شاغرة بدون اسـتعمال حتـى تبعد عنها السيطرة الإسرائيلية، ويمكن إنشاء مساكن عليهـا لاستيعاب التضخم السكاني الفلسطيني، ومنع تسـربها إلـى المستوطنين.

كما أن هناك أخطـاراً أخـرى ناتجـة عـن وجـود المستوطنين قرب المسجد الأقصى المبارك وهي محـاولاتهم المستمرة لاقتحام أبواب المسجد الأقصى، ومحـاولاتهم فـي الدخول تحت اسم السياحة.

الخطر الجغرافي والديموغرافي للاستيطان الإسرائيلي

لقد انقلب النظام الجغرافي والديموغرافي فـي القـدس والخليل على عقب، فبعد أن كان المستوطنون يعيشون على

رقعة صغيرة من الأرض المقدسة، فقـد صـادروا اليـوم الأراضي الشاسعة في كل من المدينتين المقدستين بمسـاعدة بريطانيا خلال مرحلة الانتداب وبمساعدة أمريكا بعد إقامـة الدولة العبرية. والجدول التالي يوضح التطور الجغرافي في القدس:

السنة	نسبة أراضي العرب	نسبة أراضي	نسبة أراضي الأجانب	المصدر
١٩١٨	٩٤%	٤%	٢%	بلدية القدس العربية
١٩٤٨	٨٤%	١٤%	٢%	بلدية القدس العربية
١٩٤٩	٢٥%	٧٣%	٢%	بلدية القدس الإسرائيلية
١٩٩٤	١٤!	٨٤%	٢%	بلدية القدس الإسرائيلية
٢٠٠٢	١٠%	٨٨%	٢%	بلدية القدس الإسرائيلية

أما الجدول التالي، فيبين الوضـع الـديموغرافي فـي القدس:

السنة	عدد السكان المسلمين والمسيحيين	عدد السكان اليهود	المجموع
١٩١٨	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
١٩٤٨	١٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
١٩٦٧	٨٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
١٩٩٤	١٥٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
١٩٩٧	١٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٠٥٠٠٠
٢٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠
٢٠٠٢	٢٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠

لقد أصبحت مساحة القدس الكبرى التي أعلنت بموجب قانون التنظيم الذي صدر في عام ١٩٧٦م خمسة عشر ضعفا للمساحة المعروفة في سـنة ١٩٤٨م. وأصـبحت الحـدود الشمالية نيفي يعقوب، والجنوبية صور باهر، والشرقية التلة الفرنسية. وتم ضم تسع مدن عربية وأكثر من خمسين قريـة عربية إلى تنظيم القدس الكبرى، وفي عـام ١٩٩٨ صـدر تنظيم جديد للقدس الكبرى، بحيث ضـموا إليهـا مسـاحات إضافية، وأصبحت حدودها من الشمال مدينة رام ا ومـن

الجنوب جبل أبو غنيم أو بيت لحم ومن الشرق معاليه أدوميم ومن الغرب اللطرون.

وبذلك تصبح مساحة القدس الكبرى حوالي ٢٥% مـن مساحة الضفة الغربية لخدمة الاستيطان اليهودي في الأرض المقدسة.

واتبعت السلطات الإسرائيلية المبدأ نفسـه فـي مدينـة الخليل. فبعد أن كانت نواة الاستيطان اليهودي فـي منطقـة الدبويا فقط، انتشرت بشكل كبير حول مدينة الخليل، وتمـت السيطرة الكاملة إداريا وعسكريا على المسجد الإبراهيمـي، ولا يقيم المسـلمون صـلواتهم فيـه، إلا تحـت الحراسـة الإسرائيلية في الوقت الذي يسمح لليهود بدخوله.

نشر المستوطنين المخدرات بين الشباب الفلسطيني في القدس.

بعد احتلال القسم الأول من فلسطين في عـام ١٩٤٨، نشر اليهود المخدرات بين الشباب الفلسطيني في مدينتي يافا وحيفا، بهدف تدمير البنية الاجتماعيـة الفلسـطينية هنـاك. وأعادوا التجربة بعد عام ١٩٦٧ في مخيم الجلزون قرب رام ا ، ثم في البلدة القديمة في القدس. وكان بعض الشباب من العرب في البلدة القديمة يبيعونها أثناء النهار فـي الأسـواق

بصورة علنية، ولا تتدخل سلطات الأمن الإسـرائيلية لمنـع ذلك. وكانت النتيجة، أن هاجم سكان المخيم بقـوة السـلاح مروجي هذه المخدرات في مخيم الجازون حتى منعوهم من الاستمرار. كما اختفت هذه الظـاهرة العلنيـة فـي القـدس القديمة، إلا أن المشكلة ما زالت مسـتمرة. ويسـاعد هـذا الترويج وصول الشباب إلى مرحلة الزواج في الوقت الـذي لا يتمكنون من الحصول على مساكن جديدة تأويهم، بسـبب مصادرة المستوطنين بعض مساكن القدس، وامتناع البلديـة الإسرائيلية عن إصدار رخص بناء جديدة لعـرب القـدس، ومن يتمكن من الحصول على رخصة لمسكن صغير، عليـه أن يدفع رسوم باهظة تصل إلى ٢٥ ألف دولار.

التعايش السلمي في القدس والخليل

لقد أثبت التاريخ، أن المسلمين والمسـيحيين الشـرقيين الذين عاشوا معاً في الأرض المقدسة على مـدى التـاريخ، كانوا متقاربين مـن حيـث المبـادئ السياسـية والطبـاع الاجتماعية، وازدادت أواصر المحبة والتآخي متانة، وعلـى الأخص بعد زوال الحكم العثماني، وفي غضـون الانتـداب البريطاني، وخلال الحكم الأردني، وذلك بسبب مطامع اليهود في الاستيطان على هذه الأرض المقدسة. وقد ألمت النكبات بالمسلمين والمسيحيين على حد سواء، وقـاوموا الانتـداب البريطاني والوطن القومي اليهودي والاحـتلال الإسـرائيلي سنين طويلة دون أن يتمكن أحد من تفريق صفوفهم، وكـان شعارهم الوحيد: الدين والوطن للجميع.

قال تعالى (قولوا آمنا با وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسـباط ومـا أوتـي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون)[1].

---

(1) سورة البقرة / ١٣٦.

أما المسيح عليه السلام فكان يقول: (أنتم تسجدون لمـا لستم تعلمون، أما نحن فنسجد لما نعلم، لأن الخلاص هو من اليهود)[٢]. أن قوة المسلمين والمسيحيين في الأرض المقدسة في وحدتهم، وكل فرقة تؤدي إلى ضعف، وكل ضعف يؤول إلى سقوط، وبالتالي تمكن الأعداء منهم.

لقد أثبت التاريخ، أن الأرض المقدسة لن تدم إلا لسكانها العرب، فكم من يد غازية استلبته، وسرعان ما يسترد سكانها وحدتهم ثم يستردونها ويعيدون إليها عروبتهـا. كمـا ثبـت استحالة التعايش السلمي مع اليهود على هـذه الأرض منـذ العصور القديمة في زمن البابليين والآشوريين والرومـان، وعلى مدى خمسة آلاف سنة. وأقـول للأمتـين الإسـلامية والمسيحية (إن مقدساتكم على هـذه الأرض المباركـة قـد منحتكم الحياة والسلام، وقد حق عليكم في هـذه الظـروف السياسية، والعدوان الاستيطاني، أن تمنحوا مقدساتكم الحيـاة والسلام، وأن تنقذوها من حقد الصهيونية العالمية التي تخطط للسيطرة على العالم الإسلامي والمسيحي).

هل بإمكان الاستيطان الإسرائيلي تشكيل أساس لمملكة

---

(٢) إنجيل يوحنا، الإصحاح، العدد ٢٢.

يهودية زمنية؟

تدعي الصهيونية استنادا إلى معتقدات توراتية وتلمودية زائفة، أن الاستيطان اليهودي قد شكل في التـاريخ القـديم مملكة يهودية على الأرض المقدسة. وعلى هـذا الأسـاس، فبالإمكان تشكيل مملكة يهودية حديثة علـى نفـس الأرض. وهذا المعتقد، ليس سنداً تاريخياً ولا سنداً منطقياً ولا سـنداً دينياً ولا سنداً قانونياً.

إذ إن المؤسسين الأوائل لمدينة القدس هـو اليبوسـيون العرب سنة ٣٠٠٠ق.م. كما أن المؤسسين الأوائـل لمدينـة الخليل هم الحثيون. والتوراة المحرفة نفسها لا تنكـر ذلـك، حيث جاء فيها (وأخبروه وقالوا قد ذهبنا إلـى الأرض التـي أرسلتنا إليها، وحقا إنها تفيض لبناً وعسلاً وهذا ثمرها "عنقود عنب خليلي"... وأيضا قد رأينا بني عنـاق هنـاك. العمالقـة ساكنون في أرض الجنوب. والحثيون واليبوسيون والأموريون ساكنون في الجبل، والكنعانيون ساكنون عند البحـر وعلـى جانب الأردن)[١]. ففي هذا النص، دلالة واضـحة علـى أن العمالقة واليبوسيين والكنعانيين والحثيين، كانوا يسكنون فـي

([١]) التوراة، سفر العدد، الإصحاح ١٣، النص ٢٨-٢٩.

جميع أنحـاء فلسـطين: أي فـي المنطقـة الجبليـة وفـي غور الأردن وعلـى سـاحل البحـر الأبـيض المتوسـط، وهم أهل البلاد الأصليين.

وجاء في التوراة أيضا (وقام إبراهيم من أمام ميته وكلم بني حث "أي الحثيين" قائلا : أنا غريـب ونزيـل عنـدكم، أعطوني ملك قبر معكم لادفن ميتي من أمامي). وكان ذلـك عندما توفيت زوجته سـارة، فأعطـاه الحثيـون المغـارة الموجودة تحت المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وجاء في التوراة النص التالي (وكان بنو يعقوب، اثنـى عشر،هم: رأوبين، وشمعون، ولاوي، ويهـوذا، ويسـاكر، وزبولون، ويوسف، وبنيامين، ودان، ونفتالي، وجاد، واشير. هؤلاء بنو يعقوب الذين ولدوا له في فدان آرام)[١] أي أنهـم ولودا ونشأوا خارج فلسـطين، وخـارج الأرض المقدسـة المباركة)، وعليه فإن فلسطين لم تكن وطنـا أصـليا لبنـي إسرائيل بشهادة توراتهم.

وقد ترك اليهود ديانة يهودية متأخرة مقتبسة من التراث الكنعاني والبابلي والآرامي. وأن عهد الملوك بما فيه عهـد

---

(١) التوراة، سفر التكوين، الإصحاح ٣٥، النصوص ٢٣-٢٦.

داود وسليمان الذي لم يمكث أكثر من سبعة وسبعين عامـا، كان عهدا كنعانيا بحضارته وثقافته ولغته.

وأخلص من كل هذا، إلى أن الكيان اليهودي لم يقم على أساس قومي راسخ أصيل بثقافته وتقاليده ووطنه، لأن اليهود لم يملكوا تراثا خاصا بهم، ولم يكن لهم وطن، لأنهم كـانوا غرباء وافدين إلى فلسطين، وإلى الأرض المقدسة في القدس والخليل.

إن كيان إسرائيل كان قائما على الاغتصاب والاعتـداء على شعب آمن له قوميته وثقافته وتقاليده، عاش على أرضه، وجاء اليهود لطرده والإقامة مكانه، زاعمين أن يهوه (إلههـم الخاص بهم)، أمرهم أن يبيدوا هذا الشعب ويحلوا محله.

إن اليهود المنتشرين فـي أنحـاء العـالم، بمـا فـيهم المستوطنين الإسرائيليين في الأرض المقدسة، ينتمون إلـى قوميات مختلفة وليسوا عنصرا واحدا، ولا يمكن أن يشـكلوا شعبا واحدا متحدا. ولذلك تسعى الصهيونية إلى ربط عمليات اضطهاد اليهود، بمصـير واحـد وولاء واحـد إسـرائيل. والإسرائيليون المستوطنون في الأرض المقدسـة بعضـهم متدين والبعض الآخر علماني وشتان بين معتقـداتهم. ولـم

يجمعهم إلا الخطر الذي افتعلته الصهيونية، وتمكنت من الحصول على الدعم الأمريكي منقطع النظير.

إن هذا الوضع لا يتجانس مع القانون الطبيعي. فكيف ستعيش هذه الفئة ذات الأجناس المختلفة التي تبلغ بضعة ملايين بين خضم عربي إسلامي كبير، ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع، إلا لمرحلة زمنية قصيرة لأنه يتناقض مع الطبيعة البشرية.

٨- تأثير الاستيطان على التسوية النهائية لقضية القدس والخليل والقضية الفلسطينية بعامة:

بدأ الاستيطان في مدينة القدس على يد (منتفيوري) الذي بنى حيا كاملا في الجانب الغربي من المدينة، أطلق عليه اسمه (حي منتفيوري)، وكان ذلك في بداية مرحلة الانتداب البريطاني. إن أول مستوطنة إسرائيلية أنشئت في منطقة القدس كانت في عام ١٩٢٤م وهي مستوطنة (كفار عفري) في قرية بيت حنينا. ودمرها المتظاهرون الفلسطينيون ثلاث مرات في أعوام ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٤٨، الجانب الغربي من المدينة أطلق عليه اسمه (حي منتفيوري) وكان ذلك في بداية عهد الانتداب. وعليه فإن المخطط الاستيطاني لتهويد

القدس قد بدأ قبل قيام الدولية العبرية بربع قرن من الزمان. وبلغت نسبة عقاراتهم في البلدة القديمة في سنة ١٩٤٨، ٤% فقط، والباقي كان يملكه العرب. ورغم ذلـك نجحـوا فـي إطلاق اسم (الحي اليهودي) على هذه البقعـة الاسـتيطانية. وكان الاسم في البداية يعبر عـن جنسـية السـكان ولـيس المالكين. وبالتدرج أصبح الناس يعتقـدون أن اليهـود هـم المالكون لهذا الحي. وعندما تم هدمه خلال حـرب ١٩٤٨، بقي على وضعه إلى ما بعد احتلال ١٩٦٧ حيـث حولتـه السلطات الإسرائيلية إلى مستوطنة حديثـة، تطـل بأبنيتهـا المرتفعة على المسجد الأقصى المبارك.

وقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في القـدس فـي مطلع الحادي والعشرين ٣٣ مستوطنة، علاوة علـى عـدد كبير من العقارات المصادرة في لبلدة القديمة، وقد أثر حجم الاستيطان الإسرائيلي على طابع التسوية في مدينة القـدس، فأخذ المفاوض الإسرائيلي يطرح على السـلطة الفلسـطينية خرائط تقسيم الأحياء في البلدة القديمة، بحيث تبقى العقارات المصادرة تحت السلطة الإسرائيلي، تماما كما كانوا يفعلـون بالمستوطنات حول القدس. والمفاوض الفلسطيني يطلب إزالة

ما يمكن إزالته من المواقع الاستيطانية مثل مستوطنة رأس العمود (نئوت ديفد) ومستوطنة سلوان (مدينة داود) ومستوطنة أبو ديس (كدمات صهيون)، أو أن تكون جزءاً من الأحياء البلدية الفلسطينية. وبقاء مثل هذه المستوطنات سينتج عنه احتكاك واصطدامات مستمرة بين الجانبين، لأن العدوان هو من الطبائع الأصلية في نفوس اليهود.

وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية في إنشاء المستوطنات أسلوبا عسكريا، يتمثل في بناء المستوطنة الواحدة على مرتفع يطل على ما حوله من أراض عربية منخفضة، وتحرص السلطات الإسرائيلية على أن تكون الأبنية في خطوط متوازنة بعضها خلف بعض، وأسطحها منحدرة، وبناؤها من الخرسانة المسلحة والحجر، ونوافذها صغيرة الحجم، وترتبط المستوطنة بطرق معبدة، وتجهز بجميع خدمات البنية التحتية اللازمة.

وقد أوضحت الجمعيات اليهودية، التي وقفت من وراء المستوطنين، أن أحد أهدافها المركزية هو إغلاق الطريق أمام أي إمكانية لتقديم تنازلات إسرائيلية في مناطق القدس، حتى لو كانت هذه التنازلات حلولا تسووية، لا تتضمن أي

تنازل عن السيادة الإسرائيلية.

وقد جهدت الجمعيات الاستيطانية اليهودية فـي أنحـاء كثيرة من خارج البلدة القديمة، لتكثيف الاستيطان مثل جبل الزيتون، وحي الشيخ جراح، والثوري، وسلوان، وأبو ديس، ورأس العامود. حتى وصل عدد المسـتوطنين اليهـود فـي الجانب الشرقي من مدينة القدس حوالي ٢١٠ ألـف نسـمة، منهم حوالي (٢٤٠٠) يهودي في البلدة القديمة مقابل ٢٢ ألف مسلم و(٤٩٠٠) مسيحي و(٢٢٠٠) أرمني. وسـيكون لهـذا الوجود المرتفع من أعداد المستوطنين اليهود تأثير كبير على صورة التسوية الدائمة النهائية في القدس، إن تم لها أن ترى النور.

أما بالنسبة لمدينة الخليل، فإن مخطط الاستيطان في هذه المدينة، قد تمركز في البداية في حي الدبويا في البلدة القديمة لمدينة الخليل لقربها من مسجد إبراهيم الخليل عليه السـلام، ولوجود بيوت قديمة تركها أهلها بسبب حالتها السيئة وعـدم وجود إمكانية مادية لديهم لإعمارها، فصادرها المستوطنون وساعدتهم السلطات الإسرائيلية في ترميمها، وإنشأ الجـيش الإسرائيلي أبراج حراسة مسلحة حول الحي المصادر، بهدف

حماية سكانه اليهود الذين لا يزيـد عـددهم علـى (٤٢٠) شخصا مقابل أربعين ألف عربي حولهم. ثم أنشأوا مستوطنة كريات أربع على حدود مدينة الخليل، ومنعوا استكمال مسجد خالد بن الوليد الجميل الذي كان يجري بناؤه في نفس الموقع وبقي إلى الآن بدون قبة، وبنصف مئذنة. وقد بلغ الآن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الخليل (٢٧) مستوطنة.[1]

المستوطنات في منطقة القدس

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	الموقع
١.	كفار عفري	١٩٢٤	بيت حنينا.
٢.	عطيروت	١٩٦٧	على أراضي قلنديا.
٣.	معالية دفنا	١٩٦٨	٣٠٧دونم من أراضي عائلات مقدسة.
٤.	الحي اليهودي في البلدة القديمة	١٩٦٨	٣٣٤٥دونم حول القدس.
٥.	الحي اليهودي في البلدة القديمة	١٩٦٨	١١٦ دونم من أراضي حارة شرف.
٦.	جفعون	١٩٦٨	أراضي قرية الجيب

(١) المركز القانوني للدفاع عن الأرض /نابلس.

٧.	نيفي يعقوب	١٩٦٩	---
٨.	جفعات شابيرا	١٩٧٠	التلة الفرنسية-١٥ ألف دونم لدير اللاتين وعرب شعفاط ولفتا
٩.	راموت	١٩٧٠	بيت اكسا ولفتا وشعفاط
١٠.	تل بيوت الشرقية	١٩٧٠	٢٤٠٠ دونم من أراضي صور باهر
١١.	ريخس شعفاط	١٩٧٠	١١٩٨دونم من أراضي شعفاط الرأس
١٢.	مشور أد وميم	١٩٧٤	أراضي قرية أبو ديس
١٣.	معاليه أد وميم	١٩٧٥	أراضي العيزرية وأبو ديس
١٤.	جبعات زئيف	١٩٧٧	أراضي قرى بيتونيا وبيت دقو والحبيب
١٥.	بزغات زئيف	١٩٧٨	----
١٦.	كفار أد وميم	١٩٧٩	أراضي قرية عنان
١٧.	جيلـ--و	١٩٨٠	٢٧٠٠ دونم من أراضي بيت جالا وبيت صفافا وشرفت
١٨.	جفعون حد شاه	١٩٨٠	أراضي بيت إجزا

	(أ)		
.١٩	جبعات بنيامين-آدم	١٩٨٣	أراضي قرية جبع
.٢٠	عنا توت	١٩٨٣	أراضي قرية عناتا
.٢١	هارادار	١٩٨٥	أراضي قرية بيت سوريك وبدو
.٢٢	بسكات عمومر	١٩٨٧	١٠٠٠ دونم ثم توسع
.٢٣	داود	١٩٩٠	مشروع ماميلا غرب باب الخليل
.٢٤	جبعات همطوس	١٩٩١	أراضي بيت صفافا وبيت جالا وأراضي دير الروم الأرثوذكس (١٧٠) دونم
.٢٥	جعفون حد شاه(ب)	١٩٩١	أراضي قرية بدو
.٢٦	هارحوما	١٩٩٧	جبل أبو غنيم
.٢٧	مشروع استيطاني في رأس العامود	١٩٩٨	رأس العامود
.٢٨	برج اللقلاق	١٩٩٨	باب الساهرة
.٢٩	ألـ ـ ـ ون	١٩٩٩	أراضي وادي القلط

.٣٠	قرمرية	١٩٩٩	أراضي قرية صور باهر
.٣١	كدمات زيون	٢٠٠٠	أبو ديس
.٣٢	جيفا عوت	٢٠٠١	جنوب القدس
.٣٣	نوف ذهب	٢٠٠٢	ـ ـ ـ ـ

إن اتفاقية التسوية التي تمت بشأن الخليل بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، تحدد التزامات وحقوق الجانبين بالنسبة للمسجد الإبراهيمي وبالنسبة لتقسيم المنطقة. ولكن الممارسات التي تجري على الواقع بسبب وجود المستوطنين وتكاثرهم، وممارساتها التعسفية اليومية ضد أهالي الخليل، تختلف كل الاختلاف عما تم التوقيع عليه. ولذلك فإن أي تسوية يتم التوقيع عليها لا يحترمها بالجانب الإسرائيلي، ويقول عنها بعض رؤساء وزاراتهم، إنها ليست كتابا مقدسا. وهي في الواقع كما هو ظاهر للعيان عبارة عن هدنة يستكين لها الجانب الفلسطيني والعربي ويستعد للانقضاض عليها الجانب الإسرائيلي كلما تسنح له الفرصة. ولا يمكن أن يتعايش المستوطنون مع أية اتفاقيات أو مع السكان الفلسطينيين العرب حولهم.

المبحث الثالث

إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي

في الأماكن المقدسة "القدس والخليل"

(الورقة الأولى)

فرج شلهوب*:

مقـدمة

امتاز الاستيطان الإسـرائيلي للأراضـي الفلسـطينية بوصفه استيطاناً إجلائياً احلالياً، وهو بمثابة جزء من سياسة شاملة لاختراق الوجود الفلسطيني، وفي الطريق إلى تصفية هذا الوجود وتدميره، عمد إلى تكريس حضوره على كامـل الجغرافيا الفلسطينية بتأن، ولكن وفق خطة، وفي هذا كانـت القدس والخليل، وبما لهما من خصوصية دينية، وما يوجـد بهما من أماكن مقدسة، محوراً هاماً في خطـة الاسـتهداف

* مدير تحرير صحيفة السبيل، متخصص في الشؤون الفلسطينية.

الاستيطاني الإسرائيلية، وليس من الصعب، استكشاف أن الاستهداف كان خاصا وبمزايا تفضيلية لدى مخططي الاستيطان اليهودي والداعمين له، سواء لجهة الكثافة أو نوعية الاستيطان وانتشاره، أو التركيز على حسم هوية المكان والسيادة فيه.

هذه الورقة محاولة للوقوف على جملة من المسائل في السياق الاستيطاني العام، وفيما يخص مدينتي القدس والخليل بوجه خاص، وهي محاولة لإعادة إنتاج الصورة الاستيطانية في المدينتين كما تبدو تاريخياً وجغرافياً، بما يتيح فسحة من التفكير لاشتقاق آليات عمل مناسبة، في ظل مرحلة سياسية تحفل بالكثير من الانتكاسات، واستنزاف الجهود، وربما بعيداً عن جوهر مواجهة النشاط والمشروع الصهيوني ومركزه، الهادف إلى ابتلاع الأرض وتشتيت الإنسان في فلسطين.

* القدس والاستيطان:

- تأسست بلدية القدس في العهد العثماني عام١٨٦٣م.
- أقيمت أحياء وكنائس عديدة في المدينة بين عامي ١٨٤٢ - ١٨٩٧م، وبنيت نحو ٢٧ مستوطنة في القدس وحولها.

- تم بناء الأحياء اليهودية على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، وقد كان للقنصل البريطاني آنذاك مساهمة واضحة في مساعدة اليهود.
- أنشئت بين عامي ١٨٩٧-١٩٣٠م، ٢٤ مستوطنة أخرى داخل القدس وضواحيها، ليصل عدد المستوطنات في المدينة وحولها إلى نحو ٥١ مستوطنة.
- أول مستوطنة بنيت على أرض فلسطين كانت بتاح تكفا.
- عام ١٨٨٠م لم يتجاوز عدد اليهود ٣٠٠٠ نسمة، ليصل العدد عام ١٩١٨ إلى عشرة آلاف، فيما تقول مصادر إسرائيلية، أن العدد كان في العام ١٩١٤م نحو ٣٥ ألفاً[١].
- بدأت في عهد الانتداب البريطاني، مرحلة تغيير جذري في الواقع الجغرافي والسكاني في مدينة القدس لصالح المستوطنين، حيث ظهر التواطؤ بين سلطات الانتداب والمنظمة الصهيونية العالمية.

حدث التواطؤ عبر العمل في اتجاهين:

أ- توجيه مكثف للهجرة نحو القدس.

ب- دفع المخططات الهيكلية للمدينة باتجـاه الغـرب لتنمو الأحياء الاستيطانية.

- مع بداية الانتداب تم توسيع حدود بلديـة القـدس باتجـاه الشرق، ليتم ضم المستوطنات اليهودية إلى المدينـة مـع إبقاء القرى العربية خارجها. بلـغ دفـع الحـدود عـدة كيلومترات نحو الغرب، لتشـمل مسـتوطنات جفعـات شاؤول وثكنات مونتفيوري وبيت هاكيرم وثكنات هبوعليم وبيت فجان التي تبعد ٧كم عن أسوار المدينـة القديمـة. ومن جهة الشرق تم دفع الخط لبضعة مئات من الأمتـار فقط، ليقف خط الحدود علـى مـداخل القـرى العربيـة المجاورة "الطور، شعفاط، لفتا، ديـر ياسـين، سـلوان والعيسوية".

- في عام ١٩٤٦م جرى توسيع مخطط المدينة مرة أخـرى باتجاه الغرب وجرى ضم الأحياء اليهودية الجديدة التـي بقيت خارج التنظيم السابق، وقـد بلغـت مسـاحة هـذا المخطط ٢٠١٩٩ دونماً[٢].

* الناحية السكانية:

- تم توجيه الكثير من المهجرين اليهود باتجاه الاستيطان في

القدس. ليحدث انقلاب سكاني، فعلى سبيل المثال ٤٠,٧% من مجموع المهجرين اليهود في العام ١٩٢٢م استوطنوا في القدس وفي العام ١٩٣٠م استوطن منهم نحـو ٣٠,١ % في المدينة.

- بلغ عدد السكان الإجمالي في القدس عام ١٩٢٢م، نحـو ٦٢ ألف نسمة، منهم ٢٨ ألفاً من العرب، و٣٤ ألفاً مـن اليهود.
- بلغ عدد السكان في القدس عام ١٩٣١م، ٩٠ ألفاً منهم ٣٩ ألفاً من السكان العرب، ونحو ٥١ ألفاً من اليهود.
- بلغ عدد السكان في القدس عام ١٩٤٤م، ١٥٧ ألفاً مـنهم ٦٠ ألفاً من العـرب، و٩٧ ألفـاً مـن اليهـود حسـب الإحصاءات البريطانية.
- أما القدس القديمة، فوفق إحصـاءات وردت فـي تقريـر المندوب البريطاني في هيئة الأمم المتحدة عـام ١٩٤٧م، أفادت أن عدد سكان القدس القديمة ٣٦ ألفاً مـنهم ٣٣,٦ ألفاً من العرب و٢٤٠٠ من اليهود(٣).
- ضم القسم العربي من القدس الجديدة ٣٩ الفاً، مـنهم ٣٠ ألفاً من العرب، و٩ آلاف من اليهود، فيما بلغ عدد سكان القسم اليهودي ٨٩,٥ ألف نسمة، منهم ١٥٠٠ من السكان

العرب، و٨٨ ألف يهودي، ويعني هذا أن عـدد سـكان المدينة في نهاية عهد الانتداب بلغ نحو ١٦٤,٥ألفاً، منهم ٦٥ ألف عربي، و٩٩,٥ ألف يهودي(٤).

- جرى في ٣٠ /١/ ١٩٤٨ توقيع وقف إطلاق النار، وتقسيم المدينة على النحو التالي٢٢٢٠ دونماً أي نحو ١١,٤٨% من مساحة المدينة تحت السيادة الأردنية، ١٦٢٦٤دونمـاً أي نحو ٨٤,١٢ % من مساحة المدينـة تحـت السـيادة الإسرائيلية، و٨٥٠ دونماً أي ٤% من مسـاحة القـدس الكلية منطقة دولية.
- وافقت الحكومة الأردنية في ١٩٥٢/٤ على توسيع حـدود المدينة، لتصل إلى نحو ٦٥٠٠ دونم المبني منهـا ٣٠٠٠ دونم، لتنضم بذلك إلى المدينـة قـرى سـلوان، ورأس العامود والصوانة وأرض السمار، والجزء الجنوبي مـن شعفاط(5).
- في الخمسينات والستينات أخذ توسع القدس الشرقية، يتجه شمالاً نحو قلنديا وشرقاً نحو أبو ديس والعيزرية.

وفي هذا السـياق يمكـن الإشـارة إلـى، أن النشـاط الاستيطاني في القدس سـار منـذ احـتلال العـام ١٩٦٧م باتجاهين: الأحزمة والبؤر، استهدف الاتجاه الأول، تركيـز

أعداد كبيرة من المستوطنين حول القدس، أما الثـاني، فقـام على أساس اختراق استيطاني داخل البلدة القديمة تقـوم بـه منظمات يهودية.

وفي حالة القدس، يمكن رصد ثلاث أطواق اسـتيطانية حول المدينة:

الطوق الأول: يهدف إلى محاصرة البلـدة القديمـة داخـل السور، ومحاصرة الأحياء العربية المجـاورة تمهيدا لتفتيتها وإخلائها من السكان.

الطوق الثاني: على الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانـة القدس، ويتألف من الاحياء السكنية القلاعيـة التي تتخذ شكل القوس، وتحيط بالقدس الشرقية من الجنوب والشرق والشمال، ليتم الحصـار الاستيطاني حول المدينة.

الطوق الثالث: ضمن مشروع القدس الكبرى، ويهدف لضم مساحات جديدة لبلدية القدس، لتغطي المدينـة أكثر من ٢٠% من مساحة الضفة الغربية(٦).

* المخططات الهيكلية:

- قرر وزير الداخليـة الإسـرائيلي موشـيه شـابيرا فـي

١٩٦٧/٧/٢٨، ضم القدس الشـرقية وتوحيـد المدينـة وتوسيع حدودها، حيث تم توسيع حدود المدينـة ٩ كـم شمالاً حتى مطار قلنديا و١٠ كم جنوباً حتى صور باهر، مع إخراج العديد من التجمعات السكانية العربية خـارج حدود المدينة، حيث أخذت هذه الحدود شكلاً غريباً، مرة مع الخطوط الطبوغرافية وأخرى مع الشوارع، واتسعت مساحة القدس الشرقية من ٦,٥ كـم٢ إلـى ٧٠,٥ كـم٢ لتصبح مساحة القدس الكلية ١٠٨كم٢، أي أن التوسع جاء في المنطقة الشـرقية لخدمـة المخططـات الإسـرائيلية الاستيطانية فيما وراء الخط الاخضر، ولعزل المدينة من الشرق عن العمق العربي في الضفة.

- جرى عام ١٩٩٠ توسـيع المخطـط باتجـاه الغـرب، ليستوعب بذلك التجمعات اليهودية الجديدة غرباً، لتصـبح مساحة المدينة ١٢٣كم٢.[(٧)]

* التغيرات داخل المدينة القديمة:

- وزير الحرب الإسرائيلي موشيه ديان، يأمر بهـدم حـي المغاربة وجزء من حـارة الشـرف وحـارة السـريان المجاورة للحرم القدسي، وترحيل أكثر مـن ١٠٠٠ مـن

سكانها العرب لكشف حائط المبكى، وعمل ساحة أمامه وفتح طريق مباشر نحوه، وبناء حي يهودي مكان الحي العربي، وإسكان نحو ٦٠٠ أسرة يهودية فيه.

- في عام ١٩٦٨ تمت إعادة بناء الحي اليهودي، وأسكنت فيه ٢٧٠ أسرة يهودية، وعمدت سلطات الاحتلال لوضع يدها على العديد من المنازل والعقارات، بحيث أصبح اليهود يملكون ٨٤% من عقارات القدس القديمة(٨).
- هدم العديد من المنازل المحيطة بالسور الخارجي للمدينة القديمة، وإقامة حدائق ومتنزهات فيما سمي الحزام الأخضر، في باب العمود وباب المغاربة وحي العمرية، باسم متنزه الحرية.

* التغييرات في الأحياء خارج السور:

- بناء حي سكني ومجمع استيطاني فوق جبل سكوبس "المشارف" الذي تقوم عليه الجامعة العبرية، وربطه بالقدس بمبان سكنية للمستوطنين باسم "حي شابيرا".
- بناء مستوطنة رامات أشكول في حي الشيخ جراح.
- بناء مستوطنة معاليه دفنا شمال حي الشيخ جراح، وبناء حي استيطاني ومبان جامعية ومبان للوزارات فوق جبل

الزيتون.

- في عام ١٩٧٤م أقرت لجنة تنظيم المدن، إقامـة مركـز تجاري وسط المدينة العربية على مسـاحة ٢٧٠٠ دونـم على المساحة الممتدة من مقبرة ماميلا إلـى المستشـفى البلدي، ومن محطة سكة الحديد جنوباً وطريق يافا شمالاً وسور القدس ووادي الجوف شرقاً[٩].
- إقامة مستوطنة في رأس العمود استمراراً لعملية اختـراق الأحياء العربية.

* الأحزمة والأحيـاء الاسـتيطانية المحيطـة بالقدس:

- بناء سلسلة من المستوطنات والأحيـاء الاسـتيطانية ذات الأبنية العالية، التي تشكل جدراناً استيطانية تفصل القدس عما حولها.
- مع بداية الثمانينات، تكون حـول القـدس جـدارا مـن المستوطنات من جهة الشرق على شكل نصـف دائـرة، يضم "رامات، اشكول، الشـيخ جـراح، جـلال دفنـا، سنهداريان، النبي يعقوب" شمال بيت حنينا "التلة الفرنسية" طريق رام ا ، الجامعة العبرية على جبل المشارف، تـل

بيوت، جبل المكبر، راموت "النبي صموئيل"، جيلو، "قرية شرفات العربية"، جفعات همفتار "تل الذخيرة"، عنتـوت "عناتا"، وفي الدائرة الأبعد ضم المخطـط الإسـرائيلي، معاليه أدوميم "الخان الأحمر"، جيعون "الجيـب"، نيفـي حورون "عمواس ويالو" مخمـيش، حلمـيش، جفعـات حداش، عطروت "قلنديا" جفعات زئيف، بسغات زئيـف، بيتار "بتير"، مستوطنة أبو غنيم فوق أراضي صور باهر وبيت ساحور(١٠).

* السكان وملكية الارض:

- حدث اختراق جغرافي وديموغرافي وخلخلـة للسـيطرة السكانية والجغرافية العربية.
- في عام ١٩٦٧م كان السكان العرب يمثلون ١٠٠% مـن سكان القدس الشرقية، ويسـيطرون علـى ١٠٠% مـن مساحة الأراضي.

بعد عمليات المصادرة وإقامة المشروعات الاستيطانية، أصبحوا لا يسيطرون إلا على ٢١% من هذه المساحة. فيما عدد المستوطنين يقترب من عدد السكان العرب، فثمة نحـو ١٧٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية، وضـمن الأحزمـة

الاستيطانية حول المدينة، مقابل ٢٠٠ ألف عربي مطلع عام ٢٠٠٠، وفق مركز الإحصاء الإسرائيلي، يشكلون ما نسبته ٣١,٥ % من مجموع سكان المدينة الموحدة.

- رغم كل مخططات الاستيطان والتهويـد وتزايـد أعـداد اليهود وما رافقها من أعمال طرد وهدم بيوت، تزايـدت نسبة السكان العرب إلى مجموع سكان المدينة من ٢٦,١ % عام ٦٧ إلى ما يقارب ٣١,٥ % عام ١٩٩٩م.
- وضعت لجنة خبراء إسرائيلية تقريرا مفصلا فـي العـام ١٩٨٧م، بناء على طلب من الحكومـة حـول مشـروع القدس الكبرى.

عرض التقرير الذي يهدف لتحقيق أغلبية يهودية ساحقة في عام ٢٠١٠ في مدينة القدس، بحيث يعـاد انتـاج نسـبة ٦٩% يهود و ٣١% عرب بصورة متواصلة.

يقول تقرير اللجنة في ذلك الوقت: "يعيش ضمن حـدود القدس الكبرى نحو مليون وربع المليون مـن السـكان ٥٥% يهود و٤٥% عرب. وبالتالي فالمطلوب تكثيف الاستيطان في منطقة القدس الكبرى، وضم مستوطنات بعيـدة إلـى حـدود البلدية مثل معاليه أدوميم على طريق أريحا- القدس وجبعات

زئيف شمال غرب المدينة، ومستوطنة كفار عتصيون في شمال غرب بيت لحم.. وهذا يعني ضم واقعي للمنطقة المحيطة بالقدس لإسرائيل، يشار إلى أن مستوطنة معاليه أدوميم، حصلت على نحو ٥٠كم٢ من أراضي الضفة الغربية.

* الاستيطان في مدينة الخليل:

- شكل اليهود في مدينة الخليل أقلية محدودة على مدى نحو قرن ونصف، ولعل عام ١٨٨٠ قد سجل أقصى تعداد وصلت إليه الطائفة اليهودية في المدينة قبل الاحتلال، حيث بلغ تعدادهم بين ١٠٠٠ - ١٢٠٠ نسمة، وبنسبة تتراوح بين ١٠-١٢% من مجموع السكان الذي بلغ آنذاك نحو عشرة آلاف.
- تأرجحت أعداد اليهود قبل هذا التاريخ وبعده بصورة كبيرة، بين الازدياد المحدود والنقص الشديد. ولعل الجدول التالي يوضح هذا التأرجح[(١١)].

السنـــة	السكان اليهود	السكان المسلمون	نسبة اليهود
١٨٣٤	٢٤١	١٥٠٠	١٦%

١٨٥١	٤٥٠	١١٠٠٠	٤%
١٨٧٥	٦٠٠	١٧٠٠٠	٥,٣%
١٩٢٢	٤٣٠	١٦٠٧٤	٧,٢%
١٩٣١	١٣٥	١٧٢٧٦	٨,٠%

- في العام ١٩٢٩م وبعد أحداث البراق، حدثت خلافات عميقة بين السكان المسلمين واليهود، على خلفية مناصرة يهود الخليل للتحركات الصهيونية الداعمة لفكرة تكثيف الهجرة والاستيطان، الأمر الذي أدى إلى مقتل عدد من اليهود وهو ما دفع الانتداب البريطاني إلى ترحيل اليهود من الخليل إلى القدس.
- كانت أملاك اليهود في القرى والأرياف صغيرة جداً، ولم تتجاوز ٢٠ دونماً من أرض الخليل العمران، و٤٤ دونماً من أرض الخليل الريف، أي ما نسبته ٨٠% من أرض المدينة والمحافظة[١٢].
- شهدت الخليل منذ عام ١٩٦٧ عدداً من المراحل في استراتيجية التهويد، بهدف خلق واقع جغرافي يهودي في المدينة وضواحيها، أبرزها:

أ- تم عام ١٩٧٠ إنشاء مستوطنة كريات أربع كنواة استيطانية خارج المدينة، وذلك قبل بدء عملية الاستيلاء على بعض الأماكن داخل المدينة نفسها.

ب- الاستيلاء على بعض الأبنية داخل المدينة وتحويلها إلى أحياء سكنية لليهود.

ج- العمل على فرض التواصل الجغرافي بين الأنوية الاستيطانية داخل المدينة ومستوطنة كريات أربع، من خلال الأنفاق والطرق التي أضرت كثيراً بحياة المواطنين الفلسطينيين.

* الاستيطان داخل المدينة:

- كانت البداية في ١٩٦٨/٥/١٠، حيث وصلت مجموعة من المستوطنين اليهود، وعددهم ٧٣ مستوطناً إلى المدينة، وأقاموا في فندق النهر الخالد قبل أن يعلنوا نيتهم إعادة إسكان الطائفة اليهودية في الخليل.
- كانت باكورة أعمال هذه المجموعة، في إقامة بعض الفعاليات الاقتصادية في منطقة الحرم الإبراهيمي، حيث توجد مغارة "الماكيفلا" حيث أقاموا مطعماً "كاشيد"

للزائرين اليهود، ثـم حوانيـت لبيـع الأدوات الدينيـة والتذكارية.

- شرعت الحكومة الإسرائيلية في١٩٦٨، بإقامـة مدرسـة دينية لاستقطاب المستوطنين.
- أدت زيادة زيارات المستوطنين للحرم الإبراهيمي، إلـى تحويل جزء من المسجد إلى غرفة صلاة، تمهيداً للسيطرة على المسجد وجواره.
- تم فـي ١٩٦٨ إقـرار إقامـة كنـيس مقابـل المسـجد الإبراهيمي، في أول خطوة لفرض واقع جغرافي يهودي داخل مركز المدينة.
- استثمر الاحتلال الأحداث وأي مقاومة شعبية لهـا، فـي تعزيز قبضته على المدينة، وهدم عدد من البيوت بحجـج أمنية.
- استمرت جهود الاحـتلال فـي زرع البـؤر والمواقـع الاستيطانية داخل المدينة.
- في العام ١٩٧٩ احتلت مجموعة من النسـاء اليهوديـات مبنى الدبويا وتم طرد سكانه، ليتحول المبنى إلـى أهـم البؤر الاستيطانية في التأثير على المدينة، عبـر تشـديد

الإجراءات الأمنية، وسياسات الضـغط علـى السـكان لإجبارهم على الرحيل.

- تم في ١٩٨٥ الاستيلاء على مدرسة أسـامة بـن منقـذ، وأقيمت فيها بؤرة استيطانية سميت "بيت رومـانو" وتـم تشييد بناية ضخمة في المكان. لاحقاً تمت السيطرة علـى منطقة الكراجات لاسـتخدامات الجـيش والمسـتوطنين، والحجة أمنية للحفاظ على الأمن والنظام.

- صادق وزير الجفاع الإسرائيلي فـي ١٩٨٤/٤/٩ علـى إقامة بؤرة استيطانية في تل روميدة "رامات شاي"، تقـيم فيها ١٥ عائلة في وسط المنازل الفلسـطينية، وتسـكنها عائلات متطرفة من كاخ.

- أقام المستوطنون في ١٩٨٥ بناية ضـخمة فـي سـوق الخضار بجانب بناية الأوقاف الإسلامية، بدعوى وجـود كنيس يهودي في الموقع.

- سيطر المستوطنون في ١٩٩٦/٦/٥ على منطقة قنطـرة الحمام، وأقاموا فيها بؤرة استيطانية جديدة.

* الاستيطان على هوامش المدينة وخارجها:

- عام ١٩٧٠ أنشئت مستوطنة كريات أربع والتي يسكنها

نحو ستة آلاف مستوطن.

- عام ١٩٨٢ أقيمت مستوطنة خارصينا شرق شمال المدينة.
- عام ١٩٨٤ أقيمت مستوطنة بيت حاجاي جنوب المدينة.
- أقيمت بؤرة استيطانية في منتصف المسافة بين بيت حاجاي وكريات أربع، تحت اسم "عاز"[١٣].
- أكد المهندس عبد الهادي حنتش خبير الخرائط والاستيطان، عضو اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي، أن حجم المصادرات للأراضي في مدينة الخليل هي الأشرس، وبلغت ٦٢% من مساحة المدينة التي تقدر بأكثر من مليون و٢٠٠ ألف دونم، حيث تم إنشاء ١٨ بؤرة استيطانية جديدة منذ بدء الانتفاضة إضافة إلى ٢٧ مستوطنة قائمة سابقا على أراضي المحافظة، ومنذ اتفاق أوسلو وحتى قبل الانتفاضة تم الاستيلاء على ٢٧٦ ألف دونم من مساحة الخليل. وأفاد أن الإحصاءات تشير إلى وجود ١٢ ألف مستوطن في الخليل مقابل نصف مليون فلسطيني[١٤].

* مصادرة الاراضي:

- حتى عام ١٩٩٥م صودر من أراضي الخليل ٤٠٠ ألـف دونم، أي ما نسبته ٣٦% من مساحة المحافظـة، وذلـك لأغراض عسكرية واستيطانية.
- في ١٩٩٦/٣/٢٧م أغلقت بأمر عسكري، منطقـة علـى حدود الخط الأخضر جنوب غرب الخليل، قدرت مساحتها بـ ١٩٠كم٢ أي ما يعادل ١٧%من مساحة المحافظة.
- تمت مصادرة ٧ آلاف دونم تحت ذريعة إقامة محميـات طبيعية.
- تم تأجير ٥ آلاف دونـم لمسـتثمرين يهـود كمحـاجر وكسارات.
- تمت مصـادرة ٤٥٠٠ دونـم، لإقامـة طـرق إلتفافيـة لاستخدامات الإسرائيليين.
- يصنف المستوطنون في الخليل، بـأنهم الأكثـر تشـدداً والأكثر تحمساً لفكرة "أرض إسرائيل الكاملة".
- يقيم ٤٠٠ مستوطن وسط المدينة ينغصون حيـاة السـكان، وهدف جملة الإجراءات اقتلاع آلاف الفلسطينيين من المدينة القديمة، وفرض أمر واقع يكون فيه معظم المنطقة القديمـة

المسماة (H2) والتي تمثل ٣٠% من إجمالي مساحة المدينة فارغة من أي تواجد فلسطيني[١٥].

إسرائيل والمقدسات الإسلامية

احتلت الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية وعقارات الوقف الإسلامي في فلسطين، مساحة واسعة من جملة الاعتداءات الإسرائيلية، وقد بدأت منذ فترة زمنية مبكرة من عمر الاستيطان اليهودي وتواصلت عبر المدى الزمني للاحتلال.

فالدعاية الدينية لاستجلاب المهجرين، ركزت على استيطان فلسطين، من أجل إعادة بناء الهيكل على جبل موريا في القدس، وحول قبور يعتقد أنها لأنبياء أو شخصيات عاشت في العصر الإسرائيلي القديم مثل قبر راحيل زوجة النبي يعقوب، وأم النبي يوسف في بيت لحم، وقبور إبراهيم وإسحق ويعقوب وزوجاتهم في الحرم الإبراهيمي وقبر يوسف النجار في الخليل، وقبر النبي يوسف في قرية بلاطة / نابلس، وقبر النبي صموئيل والنبي داوود في القدس.

- كانت البداية في تنشيط الزيارة إلى هذه المواقع، وبصورة مكثفة، ثم مجاورة هذه الأمكنة وملازمتها، لخصوصيتها الدينية، ليتهيأ الأمر لاحقا لمحاولات الاستيلاء والسيطرة وتوسيع الاستيطان في المنطقة.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض نماذج الإعتداء على المقدسات الإسلامية ومحاولات السيطرة عليها.

١- حائط البراق

- يشيع اليهود أن الحجارة الضخمة التي بني منها الحائط الغربي لسور المسجد الأقصى تعود لفترة الهيكل الثاني، وأن هذه الحجارة جزء من حجارة الهيكل الذي أحرقه ودمره الحاكم الروماني تيطس عام ٧٠م. ثم أزال بقاياه الإمبراطور هدريانوس عام ١٣٥م. بينما يؤكد المسلمون، أنه الحائط الذي ربط به البراق في رحلة الإسراء.
- في القرن الثامن عشر، تزور وفود اليهود الحائط وتصلي عنده نائحة متذكرة خراب الهيكل، ودمار مملكة "إسرائيل"، ليسموه لاحقاً حائط المبكى.
- سمح المسلمون لليهود بهذه الزيارة، والوقوف على الرصيف الملاصق للحائط، دون إحداث أي تغيير في معالم المكان.
- أول محاولة يهودية لتغيير الوضع جرت في حكم إبراهيم باشا لبلاد الشام، في أيار ١٨٤٠م حيث طلب اليهود توسيع الرصيف، وإحداث بعض التغييرات، فرفضت الإدارة المصرية.

- المحاولة الثانية، إبان الانتداب البريطـاني، حيـث تمـت محاولة لنقل ملكية الحائط عبـر الرشـاوى والضـغوط، ولكنها فشلت.
- حاول اليهود عام ١٩٢١ وضـع حنفيـة مـاء وكـراس للجلوس على رصيف الحائط، ولم تنجح المحاولة، وتـم عرض مبالغ ضخمة على الحاج أمين الحسـيني لإقنـاع المسلمين بالتنازل عن ملكية الحائط، ولكن دون نتيجة.
- في عام١٩٢٧ تقوم جمعية هامزراحي في أمريكا، بتحرك بين يهود العالم للاتحاد، وطلب السيطرة علـى الحـائط الغربي وقبر راحيل.
- في العامين ١٩٢٨-١٩٢٩م، تصاعدت حدة الصراع على المكان لتصل إلى صدامات مسلحة راح فيهـا عشـرات القتلى، وهو ما تمخض عنه تشكيل لجنة دولية حضـرت لدراسـة النـزاع، وأثبتـت أن ملكيـة الحـائط تعـود للمسلمين(١٦).

٢- قبر راحيل

- محاولة في العشرينات للاستيلاء علـى القبـر، لاتخـاذه مزاراً، تصدى المجلس الإسـلامي الأعلـى للمحاولـة، ووصل الأمر للقضاء حول ملكية قطعـة الأرض قـرب

القبر التي حاول اليهود إنشاء غرفة عليها، لتحكم المحكمة بصحة ملكية الوقف الإسلامي، ودحض أي ملكية لليهود.

- في أيلول ١٩٢٦ محاولة أخرى لترميم الموقع مـن قبـل اليهود، بالتنسيق مع دائرة الأشغال البريطانية والاستيلاء على المفاتيح. ولإفشال محاولات الاستيلاء علـى أرض المقبرة الاسلامية المحيطة بالقبر، أنشأ المجلس الإسلامي الأعلى سوراً عليها، وأجرى ترميماً شاملاً للقبر.

٣- القدس الغربية

- في ١٩٢٩/٨/١٧ بعد خمسة أيام من أحداث البراق، هاجم اليهود مسجد عكاشة والقبة القيمرية في حي عكاشة الواقع شمال غربي القدس.

  - تم تحويل مسجد عكاشة إلى مستودع.

  - أهملت القبة القيمرية فعاث بهـا الحشاشـون فسـاداً وأصبحت مركزاً للمنكرات.

- حول مقام أحمد بن ثور، الواقع في القسم المحتل من الحي الثوري في القدس الغربية، إلى منزل لعائلة يهودية بعـد هدم الضريح.

- مقبرة مأمن ا ، "ماميلا" التاريخية، دمـر الإسـرائيليون

معظمها، وقدرت المساحة المتبقية، بنحو ثمـن المسـاحة الأصلية البالغة ١٣٤دونماً.

- تعود هذه المقبرة إلى عهد الفتح الصلاحي للقدس، حيـث دفن فيها صلاح الدين وآلاف المجاهدين الذين استشـهدوا في الحروب، وتوالى الدفن فيها بعدئذ إلـى أن أصـبحت أكبر مقبرة في القدس، حيث ضمت قبور مئات العلمـاء والفقهاء والأدباء والأعيان والحكام من المدينة.

أنشأ الإسرائيليون على الجزء المدمر من المقبرة، حديقة الاستقلال ومواقف للسيارات وفندق بلازا الضخم وخـدمات عامة، كما فتحت فوق أرضها الشوارع والطرق حتـى يـتم طمس معالم المقبرة.

٤- مقام النبي داوود

- يقع على جبل صهيون، خارج سور القدس القديمة وعلـى بعد أمتار قليلة منه، ويضم القبر الذي يعتقـد أن النبـي داوود دفن فيه وإلى جـواره مـدفن سـليمان الحكـيم، ومسجدان أحدهما الكبير والثاني الصغير، وفوق المسـجد الكبير علية العشاء السري، وهو المكـان الـذي يعتقـد المسيحيون، أن السيد المسيح عليه السـلام تنـاول فيـه

عشاءه السري الأخير، قبل أن يقـبض عليـه الرومـان بوشاية يهوذا الأسخريوطي.

- حاول اليهود خلال حكم المماليك الاستيلاء علـى القبـر، وإبعاد الرهبان الفرنسيسكان عنه الذين تمتعـوا بـبعض الحقوق فيه، ونجحوا في عام ١٤٢٠ ولكن نجاحهم كـان قصيراً.

- خلال العهد العثماني والانتداب البريطاني، سمح لليهود في أوقات معينة، بزيارة المكان، وبقي المسـجدان عـامرين بالصلاة طوال الفترة، ولم تؤثر زيارات الملل الأخـرى للموقع على إسلامية المقام والمسجدين.

- في عام ٤٨ احتل الإسرائيليون "حي النبي داوود" وكـان جميع سكانه من آل الدجاني الذين كـانوا سـدنة المقـام لأربعة قرون ونصف، واعتبر الحي منطقـة محرمـة لا يجوز لأحد من العرب دخولها، قبـل أن يعـاود اليهـود محاولات السيطرة على المكان وما فيه مـن ممتلكـات، ومنع سكانه من العودة إليه، والقيام بهدم نحو ٢٠٠ بيت، وإزالة جميع الآيات والنقوش التي تشير إلـى إسـلامية المقام، وجعلوا منه كنيساً يهودياً، وكتبوا العبارات العبرية

على جدرانه.

- في عام ١٩٥٠ أقيم متحف في المكان، يعرض آثاراً ادعى اليهود، بأنها تعود لليهود في فلسطين.

- في ١٥ أيار/١٩٥٨ وفـي العيـد العاشـر لقيـام دولـة "إسرائيل"، اختار زعماء "إسرائيل" الموقع للاحتفال بهـذه المناسبة كمظهر لنجاح الحركة الصهيونية(١٧).

فالمعبد أصبح ينسب للنبي داوود، والجبل جبل صهيون الذي إليه تنتسب الصهيونية.

استخلاصات ونتائج

من جملة ما تم عرضه يمكن الإشارة إلى عدد من الاستخلاصات التي تمثل قراءة للتمايزات التي طبعت الاستيطان في القدس والخليل، والتي هي في جوهرها، إشكالات ترسخت في الواقع، ويحتاج الأمر معها إلى وقفة عميقة لتحديد الطريق للمستقبل.

١- استهدف الاستيطان في القدس والخليل، بالأساس السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة، (الحرم القدسي، الحرم الإبراهيمي) والدعاوى الإسرائيلية على هذا الصعيد، تزعم ملكية المكان وترفض التنازل عن السيادة عليه، فالهيكل موجود في مكان المسجد الاقصى، والتنقيب عن بقية آثار الهيكل تتم تحت أساسات المسجد، وحائط البراق هو حائط المبكى وحجارته هي حجارة الهيكل الثاني. حتى خارج حدود البلدة القديمة في القدس، فالدعاوى اليهودية تتواصل حول ملكية مقام النبي داوود، والعديد من الأماكن الدينية الأخرى، وهو الحال نفسه في التعاطي مع الحرم الإبراهيمي، حيث

قبور الأنبياء إبراهيم وإسحق ويعقوب وزوجاتهم.

ومن ثم فالاستيطان من وجهة نظر إسـرائيلية، يـأتي باعتباره حاجة لفرض السـيطرة علـى المكـان وجـواره، وبصورة حاسمة تمنع خلخلة السيطرة اليهودية بأي صـورة من الصور، أو السماح بكثافة سكانية حوله تهـدد الأغلبيـة اليهودية في أي وقت من الأوقات.

٢- الاستيطان في مجمل المدن الفلسطينية في الضفة وغزة، باستثناء القدس والخليل، لم يقترب حتى التمـاس مـع التجمعات السكانية العربية، وظل محافظاً على مسافة ما مع هذه التجمعات، في الوقت الذي كان الاستيطان فـي المدينتين، يتحرك وفق مسارين الأحزمة والبؤر، الأول يستهدف العزل وتكثيف الوجـود اليهـودي وتعزيـز السيطرة على الأرض، والثاني يتغلغل داخل التجمعـات السكانية العربية، وتحديداً المنـاطق ذات الخصوصـية الدينية، بهدف إحكام السيطرة فيها وحولها، عبر سياسة متأنية ومواظبة دون انقطاع، وهو ما يجعـل الانفكـاك بين ما هو عربي ويهودي في هذه المناطق أمراً أكثـر تعقيداً، في ظل حجم التداخل وكثافة التغيير الجغرافـي

والديمغرافي وتعنت الجانب الإسرائيلي. وهو ما بـرز بصورة واضحة في المفاوضات حول إعادة الانتشار في مدينة الخليل، واستثناء مدينة القدس ابتداء من أي حديث في المفاوضات السابقة.

٣- حرص الاستيطان على السيطرة على أوسع نطـاق مـن جغرافية المدينتين، ففي الوقت الذي كانت تتم فيه عمليات التوسيع لمدينة القدس بصورة متواصلة وبمساحات كبيرة، باتجاه الغرب في مرحلة ما قبل احتلال الـ٦٧ وباتجـاه الشرق داخل أراضي الضفة الغربية بعد احتلال ٤٨، فإن ٦٢% من أراضي الخليل تمت مصـادرتها بصـورة أو بأخرى. وهو الأمر الذي يمكن رصده أيضاً على الصعيد الديموغرافي، بصورة صارخة في القدس، حيث القـرار الإسرائيلي الواضح بالمحافظة على نسبة الكثافة اليهوديـة بما يتجاوز الثلثين، في كل مرحلة من مراحـل توسـيع المدينة، أو في تركيز الجهود الاستيطانية في الخليل على البلدة القديمة، وما رافق ذلك من تعزيز للوجود اليهـودي وتفريغ للمنطقة من السكان العرب، ضمن سياسة متواصلة في ظل سيطرة عسكرية كثيفة.

وفي هذا يشار إلى أن اللجنـة الوزاريـة الإسـرائيلية لشؤون القدس، دعت إلى أن تكون نسبة اليهود والعرب فـي مدينة القدس ٧٦% يهود مقابل ٢٤% عرب وهو ما تحقق، حيث نجح اليهود في إجراء التهويـد الـديمغرافي للقـدس الشرقية بنسبة ٥٠%، مقابل تهويـد ٧٩% مـن جغرافيـة المدينة.

٤- يلاحظ وبصورة جلية، أن الاستيطان في القدس والخليل، سبق الاستيطان في أي منطقة فلسطينية أخرى، فـأول مستوطنة كانت في القدس، ونحو ٤٠% من المهجـرين اليهود عام ١٩٢٢م و٣٠% في العام ١٩٣٠ اسـتوطنوا في القدس. فيما حسم الجانب اليهـودي وفـي مرحلـة مبكرة وقبل احتلال ٤٨ بعقدين، مسألة التفوق السـكاني في مدينة القدس. فيما بدأ الاستيطان اليهـودي لمدينـة الخليل قبل نحو قرنين، وهو ما يعكس حضور المدينتين بصورة خاصة، فـي المخطـط الصـهيوني السـاعي للسيطرة على الأرض الفلسطينية. ويفسر ما جـاء فـي خطة الليكود والعمل حول المناطق التي ستضم إلى دولة "إسرائيل" في إطار التسوية الدائمة، حيث نصت الخطة صراحة، على مناطق القدس الكبرى، وبيت إيل وجزء

من مستوطنات بنيامين وجنوب جبل الخليـل وغربـي السامرة، حيث يعيش نحو ١٥٢ ألف مستوطن يمثلـون ٧٥% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.

٥- نسبة كبيرة من المستوطنين في القدس والخليل، هم مـن اليهود الأكثر تطرفاً والأكثر تحمساً لفكـرة "إسـرائيل" الكاملة، وهو ما يعني أنهم الأكثر رفضاً لفكرة التعايش وإمكانية قسمة الجغرافيا، وهو ما يجعل فكرة التسـوية في هذين الموضعين أكثر استحالة، كمـا يـديم حالـة الاحتقان والتوتر، وما يجره ذلك من فرض شروط أمنية وتواجد عسكري إسرائيلي كثيف، مقارنـة مـع مـدن فلسطينية أخرى في الضفة، وما يصـاحب ذلـك مـن سياسات تضييق على السكان العرب، وانتهاج سياسـات صارمة لإجبارهم على الرحيل، بحجـج أمنيـة لحفـظ الأمن ومنع الاحتكاك بين السكان.

٦- من الإشكاليات التي أخذت بالبروز على خلفيـة مشـهد التسوية السياسية، أن محاولات الاحتلال للسيطرة علـى بعض الأماكن المقدسة، كانت تؤول في النهاية إلى قبول الجانب الفلسطيني بالدعاوى الإسرائيلية والتأقلم معهـا، حدث هذا في قضية حائط البراق، وقبر راحيل، ومقـام

النبي داوود، وهو الأمر الذي يخشى أن يحـدث شـيء قريب منه، فيما يتعلق بقسمة الحـرم الإبراهيمـي، أو إمكانية دخول اليهود إلى مواقع داخل الحرم القدسي هي بالقطع أماكن إسلامية مقدسة. وكأن ما تم مـن إقـرار سياسي حول اعتبار الأراضي المحتلة عام ٤٨ أرضـاً إسرائيلية دون منازعة، يعاد تطبيقه بصورة جزئية فيما يتعلق بالأمـاكن المقدسـة، تحـت ضـغط الغطرسـة الإسرائيلية، وعجز الجانب العربي عن تحريك المشـهد حول الأماكن المقدسة، لغير صالح الجانب الإسرائيلي.

٧- من الإشكاليات التي لم تعد تخفى على أحد، أن المخطط الإسرائيلي مستمر وغير قابل للتوقف، فرغم مرور عقد من التفاوض السياسي، إلا أن قـراراً واضـحاً بوقـف الاستيطان لم يتحقق، فضلاً عن أن الموقف الإسرائيلي، يرفض التجاوب مع أي طرح يتعلق بعدم تغيير الوضع الديموغرافي والجغرافي في مـدينتي القـدس والجـزء المستهدف من الخليل بصورة خاصة، وكمـا يبـدو أن التصور الإسرائيلي حتى في ظل الاتفاق السياسـي، لا يرغب في المساواة بين الوضع الذي يمكن أن يسود في المدينتين، وما يمكن التوافق عليه في باقي مدن الضـفة

الغربية.

٨- إشكالات أخرى على الصعيد السياسي والتفاوضي هناك:

أ- ثمة إصرار إسرائيلي على فكرة السيادة على القدس الشرقية التي تمثل حدود ٤/حزيران/ ٦٧، والتي نص القرار ٢٤٢ على إعادتها للجانب العربي.

ب- ثمة اصرار اسرائيلي آخر على ضم أراض واسعة من الضفة الغربية، أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقدس من جهة الشرق، مثل معاليه أدوميم وجفعات زئيف وكفار أدوميم.

جـ- يصر الجانب الإسرائيلي على عدم تقسيم مدينة القدس أو عودتها لما كانت عليه قبل عدوان ١٩٦٧.

د- طرح التقاسم الوظيفي فيما يتعلق بالحرم القدسي والأماكن المقدسة الأخرى.

هـ- عدم التطرق لعودة اللاجئين الفلسطينيين من أصل مقدسي، ولا لأملاكهم المصادرة بصورة جادة في القدس الغربية، والاكتفاء بالحديث حول هذه الموضوع فقط، عندما تتشدد "إسرائيل" في موقفها إزاء موضوعات التفاوض في القدس الشرقية، علما بأن هناك إحصاءات

تتحدث عن أكثر من ٤٠٠ ألف مقدسـي حرمـوا مـن العودة، أو حق الإقامة في مدينتهم، بينهم نحو خمسـين ألفا كانوا خارج المدينة عشـية العـدوان عليهـا عـام الـ ٦٧.

ملحق

الاستيطان في القدس أهم المستوطنات

في القدس المحتلة

اسم المستوطنة	مساحة الأرض العربية المصادرة (بالدونم)	اسم الأرض العربية المصادرة	عدد سكان المستوطنة	مساحة المستوطنة (بالدونم)	سنة التأسيس
النبي يعقوب	١٨٣٥	-	١٩٣٠٠	٨٦٢	-
راموت	٤٨٤٠	-	٣٧٢٠٠	٢٨٧٥	١٩٧٢
جيلو	٢٧٠٠	بيت صفافا	٣٠٢٠٠	٢٧٤٣	١٩٧١
تلبيوت الشرقية	٢٢٤٠	صور باهر	١٥٠٠٠	١٠٧١	١٩٧٣
معلوت دفنا	-	-	٤٧٠٠	٣٨٩	١٩٧٣
الجامعة العبرية	-	العيسوية ولفتا	٢٥٠٠	٧٤٠	١٩٢٤ وحتى

					١٩٦٧
ريخس شعفاط (جبعات هاشعفاط)	-	بيت حنينا وشعفاط	-	١١٩٨	١٩٩٠
رامات أشكول (جبعات همفتار)	٣٣٤٥	لفتا وشعفاط	٦٦٠٠	٣٩٧	١٩٦٨
بسجات زئيف وبسجات عوفر	٣٨٠٠	بيت حنينا وشعفاط وحزما وعنبتا	٣٠٠٠٠	-	-
عطروت	١٢٠٠	قلنديا والرام وبير نبالا وبيت حنينا	-	١١٥٨	١٩٧٠
جبعات هاماتوس	٩٨٠	بيت صفافا وبيت جالا	-	١٧٠	١٩٩١
هار حوماه	١٨٥٠	صور باهر وأم طوبا وبيت ساحور	-	١٧٠	١٩٩١

التلة الفرنسية	-	لفتا وشعفاط	٦٥٠٠	٨٢٢	١٩٦٨
ماميلا	١٣٠	حي الشماعة في الخليل	-	-	تحت التأسيس

الهوامش

١- أحمد عثمان/دراسة حول الاستيطان/الشرق الأوسط ٢٠٠٠/١١/١٩.

٢- تطور مدينة القدس جغرافيا وسكانيا/محمد رشاد الشريف/معلومات دولية-العدد ٦٥ صيف ٢٠٠٠.

٣- تطور مدينة القدس/مرجع سابق.

٤- عارف العارف/المفصل في تاريخ القدس ص٤٣٠.

٥- خليل التفكجي/دراسة حول التهويد في القدس/الدستور ٩٧/٢/١٣.

٦- إسرائيل والقدس تشويه التاريخ وتزييف الجغرافيا/عبدة معروف.

٧- خليل التفكجي/مصدر سابق.

٨- النهار/ملف القدس/حلقة٢ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٤.

٩- روحي الخطيب/المؤامرات الإسرائيلية على القدس ص٥٩.

١٠- القدس بين براثن التهويد والاستيطان/محمد رشاد/ملف ص٧٠.

١١- التهويد والاستيطان في مدينة الخليل/مكتب ملف الخليل.

١٢- التهويد والاستيطان في مدينة الخليل.

١٣- التهويد والاستيطان مرجع سابق.

١٤- حرب استيطانية قذرة برسم خطة شارون/فضل عطاونة.
١٥- التهويد والاستيطان/مكتب ماف الخليل.
١٦- إسرائيل والمقدسـات الإسـلامية/دراسـات /المركـز الفلسطيني للاعلام.
١٧- إسرائيل والمقدسات الإسلامية/ مرجع سابق.

الفصل الرابع

الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان

المبحث الأول: البعد القـانوني للمسـتوطنات الإسـرائيلية.. دراسة في القانون الدولي العام

المبحث الثاني: الوضع القانوني للمستوطنات

المبحث الثالث: الاستيطان وفرص الحرب والسلام

المبحث الأول

البعد القانوني للمستوطنات الإسرائيلية..

دراسة في القانون الدولي العام

أ.د. موسى الدويك*:

مقدمة

لقد نشأت إسرائيل نتيجة لسلسلة متواصلة من العمليات الاستيطانية التي نفذتها الحركة الصهيونية بدقة علـى أرض فلسطين، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشـر. وعلـى الرغم من أن الاستيطان في حد ذاته ليس اختراعا صهيونيا، ولم يكن خاصا باليهودية أو الفكر اليهودي، وإنما هو ظاهرة أوروبية أيضا، إلا أن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، قد تفرد بمسميات مختلفة سواء من حيـث مرتكزاتـه الفكريـة

---

* مدير المعهد الفلسطيني للقانون الدولي الإنساني، العميد السابق لكلية الحقـوق في جامعة القـدس.

المغلقة، أو من حيث ممارسته العملية القمعية.

ولقد عرف العالم إلى جانب الخبرة الصليبية في الاستعمار الاستيطاني نظامين آخرين، هما النظام اللاتني والنظام الأنجلو سكسوني، وهما من نتاج الغرب الأوروبي أيضا.

وفي النموذج الأول، لم يلجأ المستعمرون إلى استخدام أسلوب الإبادة الجماعية، وهو ما اتضح من خلال الممارسة الاستعمارية في الجزائر، وأمريكا اللاتينية، في حين لجأ أصحاب النموذج الثاني إلى إبادة السكان الأصليين، وإحلال المستوطنين المستعمرين مكانهم، أو اللجوء إلى استخدام أسلوب العزل للسكان الأصليين بدلا من إبادتهم، مثلما حدث في جنوب أفريقيا وفي استراليا، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد جمع الاستيطان الصهيوني في فلسطين بين أسوا ما في هذين النموذجين، بل إنه أضاف إليهما من عنده ما هو أكثر سوءا!، حيث إنه تشبه بالنظام الأنجلو سكسوني، عندما لجأ في بعض الحالات إلى أسلوب إبادة السكان الأصليين من أبناء الشعب الفلسطيني (مثل مذابح دير ياسين، وقبية، وكفر

قاسم والدوايمه ونحالين.....)، كما تشبه بالنظـام اللاتينـي أيضا، باسـتخدامه أسـلوب العـزل الجنسـي للمـواطنين الفلسطينيين عن المستوطنين اليهود. وأما الإضـافة السـيئة التي انفرد بها، فقد تمثلت في عمليات طرد السكان الأصليين خارج الحدود، وبذلك يعتبـر الاسـتيطان الصـهيوني فـي فلسطين الأكثر سوءا من الناحية التاريخية، ويمثل بالتـالي نموذجا استيطانيا قائما بذاته.(١٧)

ويلاحظ على الاستيطان الصهيوني في فلسطين عموما، أنه قد استفاد من التجربة الصليبية، ولم يكـرر أخطاءهمـا، حيث أن الصليبيين لم يهتموا بالانتقاء السكاني؛ لذلك استقبلت مستوطناتهم الكثير من العجزة والشيوخ والنساء والأطفـال، ممن شكلوا عبئاً عند الصدام مع القوة العربية الإسلامية، وقد تجنب المشروع الصهيوني الوقوع في ذلك الخطـأ، وذلـك بانتقائه العناصر المهاجرة إلى فلسطين، بحيث تكون عناصر شابة فتية أو علمية مؤهلة، صالحة للعطاء في أوقات السـلم

(17) انظر محمد خالد الأزعر، النمـوذج الصـهيوني إدارة الصـراع السكاني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٦، تمـوز / يوليـو سـنة ١٩٨٩، ص ٣٤- ٣٥.

والحرب، بل إنهم بذلك يكونون قد راجعوا التجربة الأوروبية في الاسترقاق، حيث كان يفضل تجار الرقيق الأوروبيين، أن تكون ضحاياهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين من عمرهم، أي في سنة الفتوة والخصوبة، ثم يشحنون من هؤلاء إلى مستوطناتهم الجديدة أكثرهم صحة وعافية.[١٨]

فالحركة الصهيونية إذن، اختارت إقامة المستوطنات بمنهج مزدوج، يقضي بتهجير وطرد الفلسطينيين خارج وطنهم، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في آن واحد وهو ما عبر عنه (يوسف فاتيز) مدير الصندوق القومي اليهودي، المكاف بالاستيلاء على أرض فلسطين سنة ١٩٤٠، بقوله "يجب أن يكون واضحا لنا، أنه ليس هناك مكان لشعبين في هذا البلد، وإذا ترك العرب البلاد، فإنها تكفينا لنعيش فيها.... وليست هناك وسيلة أخرى، فلا بد من إخراجهم، ولا يصح أن تبقى قرية واحدة لهم، أو قبيلة واحدة منهم... ويجب أن نوضح لروزفلت ولكل رؤساء الدول الصديقة، أن أرض إسرائيل ليست صغيرة إذا خرج كل العرب منها، وإذا ما وسعت الحدود قليلا نحو الشمال على

---

[18]محمد خالد الأزعر، المرجع السابق ،ص ٣٥.

طول الليطاني، ونحو الشرق على مرتفعات الجولان".[19]

وعندما احتلت إسرائيل المزيد من الأراضـي العربيـة عقب حرب ١٩٦٧، فتحت شهيتها نحو تحقيق حلمها بإقامـة إسرائيل الكبرى، لذلك فقد شرعت فور احتلالها لتلك الأرض بزرعها بالمستوطنات، من أجل خلق أمر واقع جديد فيها.

فبعد ثلاثة أسابيع من احتلالها لتلك الأراضـي فقـط، أقامت إسرائيل أولى مستوطناتها قرب منابع نهر الأردن عند بانياس، وهي مستوطنة "ناحال سنير"، ثم تـلا ذلـك قيـام مجموعة مكونة من خمسة عشر رجلا وثلاث نساء، وهم من أبناء المستوطنين اليهود القدامى لكيبوتس كفـار عتسـيون، بمطالبة الحكم العسكري، بالسماح لهم بإعـادة بنـاء هـذه المستوطنة التي تقع في الطريق بين الخليل والقدس، وقد تـم لهم ما أرادوا، وفي شهر تموز (يوليو) عام ١٩٦٧، تم إنشاء أول مستوطنة في مرتفعـات الجـولان السـورية، وهـي مستوطنة (ميروم هاجولان)، وقـد تـأخر إقامـة إسـرائيل

---

(19) انظر وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضـية فلسـطين، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الحقوق، جامعة الإسـكندرية، سـبتمبر ١٩٨٩، ص ٧٥٠.

للمستوطنات في قطاع غزة نسبيا عن باقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، حيث أقيمت أول مستوطنة فيه خلال شـهر تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٧٠، وهي مستوطنة (كفـار دروم)، وهي إلى الجنوب مـن مخـيم المغـازي للاجئـين الفلسطينين، علـى الجانـب الشـرقي مـن طريـق غـزة الرئيسي.[٢٠]

وكان الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي، قد بـدأ محدودا وعلى نطاق ضيق، وقد تركز في مواقع معينة، مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني، والمواقع التـي سـبق لليهود أن أقاموا فيها، مثل كيبوتس كفار عتسيون، كما تركز أيضا في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد وبصورة سرطانية إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وقد مرت السياسة الاستيطانية في تلك الأراضي بعـدة مراحل، وهدفت إلى تحقيق عدة غايات، فقـد كـان هـدف إسرائيل من المستوطنات التي أقامتها خلال العقد الأول مـن احتلالها للأراضي العربية هو تحديد حدودها الجديدة، مثلمـا حددت مستعمرات عقبة ما قبل قيام الدولـة تخـوم السـيادة

---

[20] د. وليد خميس عليان، المرجع السابق، ص ٧٥٤-٧٥٥.

اليهودية، لذلك فقد أعلنت غولدا مئير- رئيسة الوزراء الإسرائيلية- عام ١٩٧٢، وبكل تبجح أن الحدود هي حيث يقيم اليهود، لا حيث يوجد خط على الخريطة.

وبعد أن صعد تكتل الليكود إلى الحكم في ١٩٧٧/٥/١٧، اتخذت العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة طابعا هجوميا، وبدأت العمليات الاستيطانية تتم ضمن استراتيجية مختلفة تماما عن الاستراتيجية التي تبناها حزب العمل سابقا، وبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الدوافع والاعتبارات الأمنية، فقد تغيرت واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية، حيث رفع تكتل الليكود اليميني شعار أرض إسرائيل المحررة، وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها، وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية في تلك الأراضي للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلا في تلك الأراضي، طارحة من خلال ذلك حجتها الجديدة القديمة، وهي كيف يمكن إقامة دولة فلسطينية في منطقة مكتظة بالمستوطنين اليهود؟! فكما استعملت هذه الحجة لرفض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٦، فإنها تكررها اليوم لترفض بها

تطبيق قرار ٢٤٢ القاضي بانسحابها مـن الأراضـي التـي احتلت عام ١٩٦٧. [٢١]

يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل هـدفت مـن خـلال خططها ومشاريعها الاستيطانية في تلك الأراضي إلى خلـق وجود إسرائيلي قريب، بل وملاصق للكثافة السكانية العربية لمراقبتها، بحيث أنه في حالة وجود أي تحرك عربي لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي تكون المستوطنة جاهزة وسريعة للـرد وإطفاء حركة المقاومة، [٢٢] وقد اتضح ذلك الدور المرصود للمستوطنين منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضـي العربية المحتلة في التاسـع مـن كـانون الأول / ديسـمبر ١٩٨٧م.

وفي الحقيقة، فـإن إصـرار إسـرائيل علـى إقامـة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وتـدعيم القـائم منها إنما يدل على معان تتجاوز كثيرا كل المبررات التـي

---

(21) انظر مهدي عبد الهادي، المسـتوطنات الإسـرائيلية فـي القـدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧، جمعيـة الملتقـى الفكـري العربي، القدس، طبعة أولى، أيار سنة ١٩٧٨، ص ٦٠.

(22) مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص ٥٨.

تقدمها إسرائيل في هذا الشأن، فالمستوطنات هـي تجسـيد عملي وملموس لميل عنصري واسـتعماري وتوسـعي؛ لأن الذين لا يستطيعون العيش بين السكان الأصليين في وئـام، وسلام يفضلون التحصن داخل مستوطنات خاصة بهم، ثـم تُخلي ما حولها تدريجيا بالعنف والقمع لتمتد، وتتسع حـدود الدولة الاستيطانية.

ولقد نجحت الجماعة الدولية منذ أواخر القـرن التاسـع عشر، في تدوين ما اهتمـت بـه مـن المبـادئ القانونيـة والأعراف الدولية التي تحكم الاحتلال الحربي، وذلـك مـن خلال لائحة لاهاي اللاحقة باتفاقية لاهـاي الرابعـة لعـام ١٩٠٧م[٢٣]، وفي اتفاقية جنيف الرابعـة الخاصـة بحمايـة المدنيين في زمن الحـرب الموقعـة فـي آب/ أغسـطس ١٩٤٩[٢٤] والملحقـين المعـدلين لهـا الصـادرين فـي ١٩٧٧/٦/١٠م، والتي تم فيها بيان السلطات التي يتمتع بهـا القائم بالاحتلال الحربي، وواجبات سكان الإقليم المحتل.

وبناء على ذلك، فإن إسرائيل ملزمة بـاحترام أحكـام

---

(23) انظر المواد من ٤٢-٥٦.

(24) انظر من المواد ٢٧-٣٤ ومن ٤٧-٧٨.

الاتفاقيات السابقة، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي العرفي، شأنها في ذلك شأن باقي الدول أعضـاء المجتمـع الدولي[٢٥]، بل أنها ملزمة أيضا – كما يرى الفقه الـدولي – بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان لمصلحة الشعب المحتل، وبحد أدنى تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[٢٦]

وسوف أبين من خلال هذا البحث، أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلـة، تشـكل انتهاكـاً صريحاً لقواعد قانون الاحتلال الحربي وحقـوق الإنسـان، موضحا محاولة إسرائيل الدفاع عن سياسـتها الاسـتيطانية وتبريرها، وإظهارها على إنها لا تشكل انتهاكا لقواعد قانون الاحتلال الحربي، وذلك في المبحث الأول، ثـم أبـين فـي المبحث الثاني، أن هذه السياسة الاسـتيطانية فيهـا خـرق لقرارات هيئة الأمم المتحدة، ممثلة بمجلس الأمـن الـدولي

[25] Roberts Adam, The Palestinians Uprising and International Law, Journal of Refugee studies Vol. 2,No. 1, 1989(special Issue) Palestinian refugees and non- refugees in the West Bank and Gaza strip, P.30.

[26] Falk Richardson, Legal Reflection on Prolonged Israeli Occupation of Gaza and the West Bank, Journal of Refugee studies Vol. 2No 1,1989.p.also Roberts Adam. The Palestinians. The Uprising and International Law, Op , cit. .30.

والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

المبحث الأول: الاستيطان الإسرائيلي وقـانون الاحتلال الحربي وحقـوق الإنسـان وتقريـر المصير:

١- الاستيطان الإسرائيلي وقانون الاحتلال الحربي

لقد أثبتت التجربة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة، يعوق الوصول إلى السلام، كما أنه يزرع بذور الصراع في المستقبل، وأقـرب مثال على ذلك الصراع القديم الممتد منذ أكثـر مـن ثلاثـة قرون في شمال إيرلندا، بـين المسـتوطنين البروتسـتانت والسكان الكاثوليك، والمستمر حتى اليوم.(٢٧)

ولم تتعرض اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، لمعالجة موضوع بناء المسـتوطنات فـي الأقـاليم المحتلة، ونقل مواطنين من دولة الاحتلال للإقامـة الدائمـة فيها، نظراً لأن معاهدة لاهاي قد وضعت في أوائل القـرن العشرين، حينما كانت الدول الأوروبية (الاستعمارية) هـي

---

(27) Roberts Adam. The Palestinians. The Uprising and International Law, Op, cit. 33.

المهيمنة على العلاقات الدولية في ذلك الحين، وهـي التـي تضع قواعد وأسس القانوني الدولي، ولم تكن ترغب بتقييـد مصلحتها بالالتزامات والإجراءات الكثيرة الواجب اتباعهـا في حالة الاحتلال الحربي.[٢٨]

وقد تداركت ذلـك اتفاقيـات جنيـف المؤرخـة فـي ١٢آب/أغسطس ١٩٤٩، حيث نصت صراحة فـي المـادة ٦/٤٩ على تحريم إقامة مستوطنات، ونقل السكان المـدنيين التابعين لدولة الاحتلال إليها[٢٩]، كما ورد التحـريم أيضـا، وإن كان بصورة غير مباشـرة فـي اللحقـين الإضـافيين لاتفاقيات جنيف الموقعين في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٧م،

---

[28]انظر د. عوني بدر، الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي فـي الضـفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

[29]Mallison Thomas, and Mallison Sally, Palestine Problem in International Law and World order Longemen, England first publish 1986,p, 243.

وقد جاء نص المادة السابقة على النحو التالي" لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. انظر اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢أب / أغسـطس سـنة ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف ١٩٨٧، ص ٢٠٤

وخاصة المادة ٢/٥٤ من اللحـق (البروتوكـول) الأول[٣٠]، وكذلك المادة ١٤ من اللحق الثاني[٣١]، والمادة ٢/١٧ منـه

---

(30) التي نصت على أنه "يحظر مهاجمة أو تـدمير أو نقـل أو تعطيـل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المـواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعهـا عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية، فمنها كان الباعث سـواء كان بقصد تجويع المدنيين أو لحملهم على النزوح، أو لأي باعث آخـر" انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللحقان (البروتوكولان) الإضـافيان إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب ، أغسطس سنة ١٩٤٩، جنيف، سويسرا ١٩٧٧، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٤ ص ٤٣.

(31) التي نصت على أنه "يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أسـاليب القتال، ومن ثم يحظر توصلا لذلك مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافـق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري" انظر الملحقـان (البروتوكـولان) الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف، المرجع السابق، ص ١٠٢.

أيضا[٣٢].

إن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تتعارض مع القانون الدولي؛ لما تنطوي عليـه مـن خرق واضح لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعـام ١٩٤٩[٣٣]، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، كما أنها في الوقـت نفسه تنطوي على تجاوز فادح للصلاحيات والسلطات التـي يخولها قانون الاحتلال الحربي للقائم بالاحتلال[٣٤]، لأنـه إذا كان القائم بالاحتلال يملك الحق فـي تـأمين إدارة الإقلـيم المحتل، وضمان الأمن والنظام فيه، إلا أنه لا يدخل ضـمن تلك الصلاحيات، وبأي حال من الأحوال إقامة المسـتوطنات

---

[32]والتي تنص على انه "لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح من أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع، انظر الملحقان (البروتوكـولان) الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف، المرجع السابق، ص ١٠٢.

[33] Roberts Adam, Prologned Military Occupation: The Israeli- Occupied Territories since 1967,(A.J.I.L) Vol.84,1990,p,85.

[34]انظر عبد العزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسـطينية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩، ٦٥.

المدنية ونقل المستوطنين إليها[٣٥]، لأنه يكون بذلك قد مارس سلطة من سلطات الدولة ذات السيادة على الأقـاليم، ولـيس عملا من أعمال الإدارة المؤقتة، وبما أن اسـتعمال الأرض –وليس ملكيتها – هو ما يدخل ضـمن صـلاحيات القـائم بالاحتلال الحربي، ولأغراض جيش الاحتلال فقط، فإن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، يعتبر عملا غير مشـروع، وغيـر قـانوني، خاصـة وأن تلـك المستوطنات قد أقيمت بصورة دائمة وليست مؤقتة، وبـذلك فإن الأراضي التي أقيمت تلك المستوطنات عليهـا، والتـي انتزعت من أصحابها الأصليين تندرج تحت بند المصـادرة، والتي هي عمل غير مشروع وباطل، وفقا لأحكام المادة ٤٦ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيـف الرابعة لعام ١٩٤٩.[٣٦]

---

[35] انظر الدكتور صلاح الدين عامر، المسـتوطنات فـي الأراضـي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصـر، المجلـة المصـرية للقانون الدولي، العدد ٣٥ سنة ١٩٧٩ن مرجع سابق ، ص ٢٨.

[36] انظر عمر ياسين، الاحتلال وسلطة التشريع، دراسة قانونية لمـدى مشروعية بعض الأوامر العسكرية، القدس ، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ٦٦.

وقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتل، بتأكيد هذا المعنى بقولها "أن اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقيتي لاهاي، توضح بما فيه الكفاية، أنه بغض النظر عما إذا كانت الأراضي تابعة للدولة أو للأفراد الخصوصيين، ليس للسلطة القائمة بالاحتلال حق، وفقا للقانون الدولي في اكتساب ملكية هذه الممتلكات، وبناء عليه يكون مثل هذا الاكتساب باطلاً بحكم القانون، "وتضيف اللجنة الخاصة".. إن اتفاقية جنيف الرابعة تحرم ضم الأراضي المحتلة، وكذا نقل مجموعات من السكان المدنيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي المحتلة، ذلك أن اتفاقية جنيف تقوم على مقدمة منطقية، وهي أن احتلال الأراضي في زمن الحرب هو أساسا وضع واقعي مؤقت، ولا يمكن أن يتضمن أي حق مهما كان التصرف بالأراضي المحتلة..."[٣٧].

---

[37] انظر المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس) طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٨٢، ص ٣٥.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ادعت إسرائيل وتدعي، بأنها تبني المستوطنات على أراض مملوكـة للدولـة، وليسـت مصادرة من المواطنين الفلسطينيين، وكما يقول البروفسـور (توماس ماليسون) وبحق، فإنه، وحتـى مـع صـحة تلـك الفرضية، فإن هذا يعتبر خرقا للقانون العرفي المتمثـل فـي المادة ٥٥ من لائحة لاهاي والتي تعطـي للمحتـل الحـق بالانتفاع فقط بريع تلك الأراضي أو إيجارها، وليس إقامـة مستوطنات دائمة عليها، وبذلك تشكل المسـتوطنات انتهاكـا لاحكام القانون الدولي.(٣٨)

وقد أثبتت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الأمن الـدولي بموجـب قـراره رقـم ٤٤٦ لسـنة ١٩٧٩ مـن المستوطنات التي إقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، قـد امتدت لتشمل بعض الأراضي الخاصة إلى جانب الأراضـي العامة، وكانت إسرائيل قد بدأت باتبـاع سياسـة مصـادرة الأراضي المملوكة ملكية خاصة منذ بداية احتلالها للأراضي العربية، والتي وصلت إلى حد إجبار سكان قـرى بأكملهـا على الرحيل وتدمير منازلهم من أجل إقامـة المسـتوطنات

---

(38) Mallison Thomas, and sally, Palestine Problem in International law and World order, op.Cit.p 271.

عليها، وقد ظهر ذلك جليا في مدينة القدس العربيـة عنـدما أقدمت السلطات الإسرائيلية بعد الحرب مباشرة على تـدمير وهدم ١٦٥٤ مبنى، ونجم عن ذلك إرغام ما يزيد على سبعة آلاف فلسطيني على مغادرة المدينة ، من أجل العمل علـى تجديد وإقامة الحي اليهودي فيها. (٣٩)

وهذه الإجراءات تشكل انتهاكا لقواعد القانون الـدولي، وخاصة المادة ٤٦ من اللائحة المرفقة من معاهـدة لاهـاي بمعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧، الخاصة بقواعد وعادات الحرب البرية التي نصت على وجوب احتـرام الأمـلاك الخاصـة للسكان، ومنع مصادرتها، وكذلك المادة ٥٥ من نفس اللائحة التي تعتبر دولة الاحتلال مجرد مـديرة للمنشـأت العامـة والعقارات والغابات والمستغلات الزراعية المملوكة لدولـة العدو، والموجودة في الإقليم المحتل والتي يتعين محافظتهـا عليها، وأن تراعي في إداراتها قواعد الانتفاع. (٤٠)

---

(39) انظر صلاح الدين عامر، المستوطنات فـي الأراضـي المحتلـة، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩.

(40) Schwarzenberger, Georg, International Law as Applied by International Courts and Tribурals Vol. . VI (THE Law Armed Conflict), London, pp.322-323

أخيرا يمكن القول، أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، يشكل انتهاكـا لأحكـام اللحقـين (البروتوكولين) الإضافيين لاتفاقيات جنيـف لعـام ١٩٤٩، وخاصة المادة ٢/٥٤ من اللحـق الأول، والمـادة ١٤ مـن اللحق الثاني اللتـان تحرمـان الاسـتيلاء علـى المنـاطق الزراعية، وخاصة بقصد حمل السكان المدنيين على النزوح أو لأي سبب آخر، ولا شك أن ما أقدمت عليه إسرائيل مـن مصادرة ونزع ملكية آلاف الـدونمات الزراعيـة لإجبـار المواطنين الفلسطينيين على الرحيل عنها، من أجـل إقامـة المستوطنات عليها، يعتبر خرقـا واضـحا لأحكـام هـاتين المادتين، كذلك فإن إقامة المستوطنات تشكل أيضـا خرقـا واضحا لأحكام المادة ٢/١٧ من اللحق الثاني التـي نصـت على عدم جواز إرغام المدنيين على النزوح عن أراضـيهم، لأسباب تتصل بالنزاع[٤١]، كما أنها تشكل في الوقت نفسـه

---

(41) انظر أكثر تفصيلا في رسالة وليد خمـيس عليـان، دور الأمـم المتحدة في قضية فلسطين المقدمـة إلـى كليـة الحقـوق ، جامعـة الإسكندرية، سنة ١٩٨٩، ص ٧٨٢-٧٨٣.

خرقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة المادة ٢/١٧ منه والتي تنص على، أنه لا يجوز تجريد أحـد مـن ملكه تعسفا، فقد جاء في التقرير الثالث للجنة الخاصة التـي أنشأها مجلس الأمن الدولي فـي قـراره رقـم ٤٤٦ لسـنة ١٩٧٩، لدراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضـي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس،" أن إسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها، تلجأ إلـى طرائـق قسرية في كثير من الأحيان، وفي بعض الأحيان لأكثر خبثا تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة، وتدمير المنازل، وإبعاد الأشخاص، متجاهلة حقوق الإنسان الأساسية تجاهلاً تاماً"[٤٢].

وهكذا نخلـص ممـا سـبق، إلـى أن المسـتوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلـة، بكافـة أنواعهـا وأشكالها تنطوي على خرق واضح لأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، التي نصـت قـرارات

---

[42] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية(بمـا فـي ذلـك القدس)الأمم المتحدة ، ١٩٨٢،مرجع سابق،ص ٢٢.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الـدولي علـى وجوب تطبيقها في الأراضي العربيـة المحتلـة بمـا فيهـا القدس(٤٣)، كما أنها تخالف أحكام اللحقين الإضافيين إلى تلك الاتفاقيات، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدد كبير جدا من القرارات الصادرة عن هيئة الأمـم المتحـدة، والـذي سيتضح بصورة أكبر خلال المبحث الثاني من هذا البحـث، والخاص بهيئة الأمم المتحدة والاستيطان.

٢- التبريرات الإسرائيلية لسياستها الاستيطانية:

سـأتحدث هنـا عـن المبـررات القانونيـة لإقامـة المستوطنات، وأقصد بذلك نفي إسرائيل أن تكون سياسـتها الاستيطانية انتهاكا لقواعد قانون الاحتلال الحربي، وخاصـة المادة ٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

لا شك أن ما قامت به إسرائيل مـن زرع للأراضـي العربية المحتلة، بالمستوطنات والمستوطنين، يتشابه مع مـا

---

(43) Israeli Settlements in Gaza and The West Bank (including Jerusalem) Their nature and Purpose, Part II,United Nations, New York, 1984,p,28.

قامت به النازية من إنشائها للمستوطنات الألمانية أو الآرية في الأقاليم التي احتلتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل استبدال السكان الأصليين بالمستوطنين الجدد(٤٤)، ذلك لأن معظم المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة هم من السكان المدنيين، وجزء كبير منهم من النساء والأطفال، أي ليسوا من العسكريين، ولا يقتضي وجودهم ضرورات عسكرية كما تدعي إسرائيل. (٤٥)

وقد علق الأستاذ بيكيته (Picetet) على المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، بقوله بأن سبب وضع هذا النص كان من أجل منع تكرار ما قامت به بعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية من نقل سكانها إلى الأقاليم المحتلة لأسباب سياسية، وعنصرية، أو لاستيطان هذه الأقاليم والتي ألحقت ضرراً كبيراً بالوضع الاقتصادي للسكان المحليين، وعرضت

---

(44) انظر سيف الوادي الرمحي، القانوني الدولي وقضية فلسطين، ترجمة عزمي السيد أحمد، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ، سنة ١٩٨٣، ص ١٠٥.

(45) عوني بدر، الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مرجع سابق ،ص ٣٠.

وجودهم المستقل للخطر.

ورغم وضوح نص المـادة ٤٩ مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعة، بمنع قوات الاحتلال من نقل جـزء مـن سـكانها لتوطينهم في الأراضي المحتلة، إلا أن الفقه الإسـرائيلي[٤٦]، ممثلا بالبروفيسور (يهودا بلوم) ومن يناصـره مـن الفقـه الغربي أمثال (روستو) و(سـتون)، حـاول بصـفة عـدم المشروعية عن تلك المسـتوطنات، بسـرد مجموعـة مـن التبريرات منها:

١- أن الحكومة الإسرائيلية غير ملتزمـة بتطبيـق أحكـام اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، لأنها لم تكن تخضع

[46] تجدر الإشارة إلى أن بعضا من الفقه الإسرائيلي يرى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة بما فيها المادة ٦/٤٩، من ذلك من كتبه البروفيسور (ناثان فينبرج) أستاذ القانون الدولي المتقاعد في الجامعة العبرية بالقدس في صحيفة هارتس الإسرائيلية مـن عـدم انسجام المستوطنات الإسرائيلية مع المصالح الوطنية الإسرائيلية ومـع القانون الدولي ، وانطباق المادة ٤٩،٦ على تلك المستوطنات . انظـر سيف الوادي الرمحي ، القانون الدولي وقضية فلسطين ، مرجع سابق، ص ١٠٦.

لسيادة مشروعة لحظة احتلالها(٤٧)، كما أن المادة ٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق علـى المسـتوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لأنها قد وضعت فقـط من أجل التصدي للنظام النازي في أوروبا الـذي كـان يحتل الأراضي لاـتخلص مـن سـكانها، ولاسـتعبادهم وتسخيرهم للعمل لمصلحتهم، وقد استشـهد البروفيسـور بلوم برأي للفقيه أوبنها يم يقول فيه، بأن الحظر الـوارد في المادة ٦/٤٩ هو من أجل تغطية حالات يحضر فيـه مواطنيه من أجل طرد سكان الأراضي المحتلة.(٤٨)

غير أن لا يمكن التسليم بما يقوله البروفيسـور بلـوم والبروفيسور ستون؛ نظراً لأن المـادة ٦/٤٩ قـد جـاءت واضحة وصريحة، ومصاغة بصياغة عامة وواسعة، لذا فلا مجال لتقيد هذه الصياغة وقصرها على حالة واحـدة فقـط، وهي وضع طرد سـلطات الاحـتلال لسـكان الأراضـي

(47) Dugard John, Israel and the International Community,The Legal debate (reprinted from South African Year book of International Iaw 1984,PP.43)

(48) Blum Yehuda,Z, Colonization of West Bank,Tel Aviv, 1972,PP,23-26,also Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the Law of Nations,London,1981,p 178

المحتلة[٤٩]، يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل عندما وقعت على الاتفاقية، ولم تبد تحفظا على المادة ٦/٤٩ وعلـى التفسـير المعطى، مع أن الفرصة كانت متاحة أمامهـا لتفعـل ذلـك وطرح تفسيرها الخاص، والضيق لهذه المادة قبل التصـديق على اتفاقيات جنيف[٥٠]، وحتى لو سلمنا جدلا بصـحة هـذا الرأي، فإنه من الثابت أيضا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، قد أقيمت على أراضي الفلسطينيين بعـد مصادرتها، وطردهم منها، ودفعهم للهجرة أيضا بالتضـييق عليهم، مما يعد انتهاكا لحكم هذه المادة.[٥١]

٢- يرى الفقيه ستون، أن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة ليس لها طابع مدني، كما أن هـذه المستوطنات، والمستوطنات التي يـتم تخطيطهـا فـي المستقبل، تستخدم لأغراض عسكرية وأمنية، لذا فإنها لا

---

[49] د. وليد خميس عليان، الأمم المتحدة في قضية فلسـطين ، مرجـع سابق ، ص ٧٩١.

[50] Mallison Thomas, and sally, Palestine Problem in law International and World order, op.Cit.p 264.

[51] Dugard John, Israel and the International Community, The Legal debate, Op.cit.P.44.

تخالف روح أو نص المادة ٦/٤٩ من اتفاقيـة جنيـف الرابعة.[٥٢]

لا شك أن هذه الحجة تنطوي على مغالطة كبيرة، نظرا لأنه إذا كان من الممكن التسليم بها بالنسـبة للمسـتوطنات الأولى التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتي كان لها طابع مؤقت وهدف عسكري، إلا أنه لا يمكن التسليم بها بالنسبة لباقي المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة و جميعها مستوطنات مدنية، أصبحت تشكل ضواحي سكنية للمدن الكبرى مثل القدس وتل أبيـب[٥٣]، حيـث تـم استخدامها لحل مشكلة السكن في تلك المدن.

٣- أن انتقال المستوطنين الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة هو عملية اختيارية يقوم بها أعضـاء فـي جماعـات يهودية، مثل (غوش ايمونيم)، وهذا العمل الاختياري هو ممارسة لحقوق الإنسان في حريـة الانتقـال واختيـار المسكن، ولا تستطيع إسرائيل أن تستخدم القوة لمنع هذه

---

(52) Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the law of Nations, Op.cit,P.179

(53) Roberts Adam, The Palestinians, The Uprisin and International Law, Op. Cit,pp 33-34.

العملية الاختيارية، كما أنها ليست ملزمة وفقا لاحكـام القانون الـدولي للقيـام بـذلك، حيـث أن الاسـتيطان الاختياري وعلى أسس فردية، كان مسموحا بـه وفقـا للمادة ٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.(٥٤)

ولا يمكننا أن نسلم بما يقول به الفقيـه سـتون لعـدة أسباب، أهمها: أن البرنامج الاستيطاني الضخم الذي تنفـذه الحكومة الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ينفي عنها أي طابع فردي أو حتى اختياري(٥٥)، فـإذا كانـت انتقـال المستوطنين الإسرائيليين إلـى الأراضـي المحتلـة، يبـدو ظاهريا، وكأنه عمل رضـائي دون تـدخل الدولـة، إلا أن الحقيقة غير ذلك تمامـا، لأن اللجنـة الوزاريـة للشـؤون الاستيطانية هي صاحبة القرار في هذا الشـأن(٥٦)، كمـا أن

---

(54) Stone Julius, Israel and Palestine, Assault on the law of Nations, Op.cit,P.180.

(55) Roberts Adam, Prologned Military Occupation: The Israeli- Occupied Territories since 1967,(A.J.I.L) Vol.84,1990,p,85.

(56) Halabi Usamah, Aron turner and meron Benvenisit, The West Bank Data Base Project Land Alienation in the West Bank, a legal and spatial analysis by turner, April, 1985, P.21

السياسة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلـة تمولهـا، وتشرف عليها مجموعة كبيرة مـن الهيئـات والمؤسسـات والوزارات الإسرائيلية.

وما يجدر الإشارة إليه، أن الحكومة الإسرائيلية قد تبنت الحجة الأخيرة، حيث تدعي إسـرائيل أن انتقـال السـكان الإسرائيليين تم برضائهم للاستيطان في الأراضي المحتلة لا خالف المادة ٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وقد صدر هذا الرأي أكثر من مرة (خاصة خلال فترة إبرام اتفاقية كامـب ديفيد) عن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسـرائيلية (اليكيم روبنشتاين) الـذي اشـترك بنفسـه ضـمن الوفـد الإسرائيلي في صياغة هذه الاتفاقية[٥٧].

نخلص من العرض السـابق إلـى أن محاولـة الفقـه الإسرائيلي ومن يناصره من الفقه الغربي، نفى صـفة عـدم المشروعية عن المستوطنات الإسرائيلية من نزع لممتلكـات الفلسطينيين وأراضيهم وطردهم منه، وبنـاء المسـتوطنات عليها، وجلب المستوطنين الإسرائيليين للإقامة الدائمة فيهـا،

---

(57) Halabi Usamah and Others, land Alienation in the west Bank, Op. cit., P 20-21

يعتبر أمرا غير مشروع ومخالفا لأحكام قـانون الاحـتلال الحربي، وخاصة المادة ٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

يضاف إلى ذلك كله، وكما قال بحق أسـتاذنا الـدكتور صلاح الدين عامر، بأنه"لا يمكن التسليم بادعـاء السـلطات الإسرائيلية، باعتبارات الأمن لإقامة وتأسـيس حقهـا فـي مصادرة الأراضي اللازمة لإقامة مستعمرات شبه عسـكرية تعتبرها جزءا من حزام للأمن، وذلك في ضـوء حقيقـة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، كان نتيجـة لعدوان متعمد على الدولة العربية، انتهاكا لقواعـد القـانون الدولي، ومن ثم فلا يمكن السماح للمعتدي بأن يجني ثمـرة عدوانه، وأن يدعي لنفسه حقوقا لا تخولها له قواعد القـانون الدولي التقليدي في مصادرة الأراضي، التـي يقـيم فوقهـا المستعمرات لأسباب أمنية".[٥٨]

٣- الاستيطان الإسرائيلي انتهاك لحقوق الإنسـان وحق تقرير المصير:

[58] أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر، المستوطنات فـي الأراضـي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٠.

تنطوي عملية تنفيذ السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، على انتهاكات بشـعة وجسـيمة لحقوق الإنسان، من مصادرة للممتلكات، وهـدم للمنـازل، وطرد لآلاف الأشخاص ونقلهم إلى داخل وخارج الأراضي المحتلة[٥٩]، وهو ما حرصت اللجنة الخاصة بـالتحقيق فـي التدابير الإسرائيلية، التي تؤثر على حقوق الإنسـان لسـكان الأراضي المحتلة التي أنشأتها الجمعية العامة سـنة ١٩٦٩ على أن تثبته في تقريرها[٦٠]، كما تشـكل هـذه السياسـة الاستيطانية خرقا واضحا لأحكام المادة ٢/١٧ من الإعـلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه"لا يجوز تجريـد أحد من ملكه تعسفا" غير أن هذا النص لا يعمل به بالنسـبة

---

(59)صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضـوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٠.

(60)والذي جاء فيه أن "حكومة إسرائيل تلجا إلى التعلل بالأمن لتبرير ما تتخذه من إجراءات للسير في تنفيذ سياسة الاستيطان وضـم الأقـاليم، ومصادرة الممتلكات فضلا عن عمليات الطرد الجماعي للسكان العرب في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيـز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، القـاهرة سـنة ١٩٨٧، ص ٢٠٧.

للفلسطينيين الذين يكونون عرضة في كل وقـت لمصـادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لإقامة المستوطنات عليها، فلـيس لأي منهم ضمان ضد مصادرة أرضه، خاصة فـي ظـل تنفيـذ إسرائيل لسياسة الضم الزاحف للأراضي المحتلة، حيـث لا يكاد يمر أسبوع دون أن تعلن فيه السلطات الإسرائيلية عـن خطة جديدة لإقامة المزيد من تلك المستوطنات، وبالذات في الضفة الغربية المحتلة.[٦١]

كذلك تنطوي السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة على خرق واضح لمبدأ المساواة، الذي نُص عليه في أكثـر من مادة من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصـة وأن المستوطنات التي تقيمهـا إسـرائيل هـي مسـتوطنات يهودية، مفصولة ومفرقة عنصريا عن بقية سكان المنطقـة، لأنه لا يقطنها غير اليهود، ولا يجوز لغيرهم من العرب، أن يسكنوا فيها سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، يضاف إلى ما سبق قيام السلطات الإسرائيلية بوضع نظام قانوني وقضـائي

---

[61] Adams,Mihal, The Universal Declaration of Human rights and the Israeli occupation of the West Bank and Gaza, In Palestinian Rights (affirmation and Denial) edited by Ibrahim Abu lughod first published in the USA by Medina press, 1982.

خاص بتلك المسـتوطنات، حيـث يخضـع المسـتوطنون الإسرائيليون لقانون ومحاكم خاصة بهم، تختلف تماما عمـا يخضع له المواطنون الفلسطينيون، ولا شك أن هـذا يعتبـر ممارسة للتفرقة العنصرية ونظام الابارتهايد الـذي تمنعـه المواثيق الدولية، وشجبته الأمم المتحدة في أكثر من مرة.[٦٢]

لذلك فقد أثارت هذه السياسة الاستيطانية - ومنذ بدايتها- اشمئزازاً، ومعارضة قطاع لا بأس به من الشعب الإسرائيلي نفسه، من ذلك مثلا ما قاله البروفيسور الإسرائيلي (إسرائيل شاهاك) "وإنني أعارض المستوطنات لا لمجرد أنها تخـرق اتفاق جنيف، ولا مجرد أنها تمنع السلام(وأي سلام هذا ...)، ولكن لمجرد دوافع أساسية، أن المستوطنات اليهوديـة فـي المناطق المحتلة من بدايتها الطبيعية تمثل انتزاعـا للملكيـة على أساس التفرقة العنصرية، إن المناطق المصادرة أو التي تم الحصول عليها بواسطة الضـغط والخـداع مـن أجـل الاستيطان تصبح مناطق يسمح لليهود فقط بـالعيش فيهـا،

[62] عطا ا كتاب حقوق الإنسان في الضفة الغربيـة، أزمـة حقـوق الإنسان في الوطن العربي، مجموعة من الدراسات المختارة مقدمة إلى ندوات اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، ص ١٦٣.

وسيسمح لليهود فقط بالعيش فيها أيضا في المستقبل[٦٣].

ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء المستوطنات الإسـرائيلية في الأراضي المحتلة، يخلق ظروفا من شأنها أن تجعل تلك المستوطنات بمثابة ضم واقعي لتلك الأراضي إلى إسرائيل، لأنها تجعل من حصول الشعب الفلسطيني علـى حقـه فـي تقرير المصير أمرا صعباً[٦٤]، وذلك لما تنطوي عليـه مـن جلي المستوطنين الجدد للإقامة فيها، والذي مـن شـأنه أن يعمل على تغيير الطبيعة السكانية للأراضي المحتلـة، بعـد طرد المواطنين الأصليين منها لإحـلال الغربـاء مكـانهم، والذي من شأنه أن يحول الفلسطينيين إلى أقلية تشعر بالغربة في وطنها، كما حصل سابقا مـع فلسـطينيي عـام ١٩٤٨،

---

[63] انظر د. مهدي عبد الهادي، المستوطنات الإسرائيلية فـي القـدس والضفة الغربية المحتلـة ١٩٦٧-١٩٧٧، جمعيـة الملتقـى الفكـري العربي، القدس ، طبعة أولى، أيار سنة ١٩٧٨، ص ١١١.

[64] Falk Richardson, Legal Reflections on prolonged Israeli occupation of Gaza and the West Bank,(Journal of refugees studies), Vol. 2.1,1989), Op .cit., p.44.

ويوشك أن يحدث لمواطني القدس العربية[٦٥]، مما يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، هذا الحق الذي نصت عليه القرارات العديدة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة[٦٦]، لذلك فقد جاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، أنه" لا تترك التصريحات العديدة للقادة الإسرائيليين مجالا للشك فيما تهدف إليه هذه السياسة، ألا وهو إقامة وضع لا رجعة فيه يجعل من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير أمراً مشكوكاً فيه، ولدينا انطباع بأن إسرائيل لم تعد تفكر في مبادلة السلم بالأراضي، بل تفكر في الحصول على الأراضي والسلم في وقت واحد معاً[٦٧]، وقد أكدت اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات

---

[65] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

[66] عبد العزيز محمد سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ٢٠٦.

[67] انظر ما جاء في بيان السيد مصطفى نياسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السنغال ورئيس المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين،

الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسـان لسـكان الأراضـي المحتلة هذا المعنى في تقريرها الثاني المؤرخ في ١٧/أيلول سبتمبر ١٩٧١م، بقولها" إن أي محاولة من جانـب حكومـة إسرائيل لتنفيذ سياسة ضم واستيطان، تكون بمثابـة إنكـار لحقوق الإنسان الأساسية للسكان المحليـين، وعلـى وجـه الخصوص حق تقرير المصير وحـق الاحتفـاظ بـوطنهم، ورفض من جانب حكومة إسرائيل للأحكـام المرعيـة فـي القانون الدولي".[٦٨]

نخلص مما تقدم إلـى، أن سياسـة الاسـتيطانية فـي الأراضي العربية المحتلة، تنطوي على تجاوز فادح للسلطات والصلاحيات التي يخولها القـانون الـدولي العـام للقـائم بالاحتلال الحربي، كما أنها تشكل انتهاكا صـارخا لقواعـد القانون الدولي العرفي، ولاتفاقية جنيـف الرابعـة المتعلقـة بحماية المدنيين وقت الحرب، خاصة المادة ٦/٤٩ منها، كما

جنيف ٢٩ آب أغسطس – ٧ أيلول / سبتمبر١٩٨٣م، الأمم المتحـدة، نيويورك سنة ١٩٨٣، مرجع سابق ، ص ٩١.

[68]المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما فـي ذلـك القدس) طبيعتها والهدف منها،مرجع سابق، ص١٨.

تشكل هذه السياسة الاستيطانية اعتداء صارخا علـى حـق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، كما أنها في الوقت نفسه لا تتفق مع التزام إسرائيل بوجوب احتـرام، وتشـجيع حق تقرير المصير لشعب الأراضي المحتلة.(٦٩)

المبحث الثاني: هيئة الأمم المتحدة والاستيطان الإسرائيلي:

منذ أن احتلت إسرائيل الأراضي العربية بعد حرب عام ١٩٦٧، أجمعت دول العالم على عدم موافقتها علـى قيـام إسرائيل بتغيير معالم تلك الأراضي أو التصرف فيها، حيث طالب الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ودول الكتلـة الاشـتراكية، ومعظم الدول الأفريقية، ودول أوروبـا الغربيـة وأمريكـا اللاتينية، وآسيا بانسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، معلنين عدم موافقتهم على إجراء أي تغيير في معالم تلك الأراضي، وإن كان بعضهم قد اشترط اعتراف العرب بإسرائيل، إلا أن ذلك لم يعن بأي حال الموافقة على قيام إسرائيل بالتصـرف

---

(69) المرجع السابق، ص ١٦.

بتلك الأراضي أو تغيير معالمها[٧٠]، ويتضـح مـن خـلال متابعة أعمال كل من مجلس الأمن الدولي، ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، حيث تشير القرارات والتوصيات الصادرة عنها إلى اتفاق أغلبية أعضاء المنظمة الدولية على إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي فـي الأراضي العربية المحتلة، وإن كانت قد تباينت لهجـة تلـك القرارات والتوصيات من حيث حدتها.

يضاف إلى ذلك، أن بعض مشاريع القرارات الخاصـة بإدانة المستوطنات التي قدمت إلى مجلس الأمن الدولي لـم تصدر، وذلك بفعل ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (Veto) عند الاقتراع عليها، غير أن عدم صدور هذه القرارات لم يؤثر على مدى اقتناع معظم الـدول بمبـررات تلك القرارات وعدالتها، وإن سياسة الاستيطان الإسـرائيلي في الأراضي المحتلة والتي تهدف إلى تكريس سياسة الأمـر الواقع لا تخدم السلام، كما أنها تلحق الضرر المؤكد والظلم الفادح المواطنين الفلسطينيين، وتنطوي على مخالفة صريحة

---

[70] انظر صائب عريقات، الاستيطان في العلاقـات الدوليـة، مجلـة السياسة الدولية، العدد ٨٩، يوليو سنة ١٩٨٧، ص٢١.

لأحكام القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية.

وعلى ذلك سأتحدث أولا، عن موقف مجلـس الأمـن الدولي من سياسة الاستيطان الإسـرائيلي فـي الأراضـي العربية المحتلة، ثم عن موقف كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

١- مجلس الأمن الدولي والاستيطان الإسرائيلي:

لقد أثارت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ردود فعل واسـعة النطـاق على الصعيد الدولي، وقد انعكس ذلك في العديد من القرارات والتوصيات التي صدرت عـن الأجهـزة المختلفـة للأمـم المتحدة، وأهمها مجلس الأمن الدولي، الـذي يعتبـر أعلـى سلطة تنفيذية لها صلاحيات إصدار قـرارات ملزمـة فيمـا يتعلق بحماية السلم والأمن الدوليين، حسبما نص على ذلـك ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ٢٤و٢٥ منه.

لذلك فقد أصدر مجلس الأمـن الـدولي العديـد مـن القرارات المتعلقة بالاستيطان الإسـرائيلي فـي الأراضـي المحتلة، وهو ما سأقوم بعرضه خلال الصـفحات التاليـة، وذلك ببيان المنهج الذي اتبعه مجلس الأمن في معالجة قضية

المستوطنات، ثم أعمل بعد ذلك على تقييم ذلك المنهج.

أ- منهج مجلس الأمن الـدولي فـي معالجـة قضـية المستوطنات

في أعقاب احتلال إسرائيل للأراضي العربيـة نتيجـة لعدوان عام ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة بتلك الأراضي، داعيا فيها إسرائيل إلى عدم إجـراء أي تغييرات فـي تلـك الأراضـي تـؤثر علـى طابعهـا الديموغرافي، وقد اختصت مدينة القدس العربية بعدد كبيـر جدا من تلك القرارات[٧١] وكان مجلس الأمن قد اهتم مبكـرا بالانتهاكات الإسرائيلية لحقـوق الإنسـان الأساسـية فـي الأراضي العربية المحتلة، حيث أصدر بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٧ الذي دعا فيه إسرائيل إلى تـأمين سـلامة وخير وأمن سكان المناطق التـي جـرت فيهـا العمليـات العسكرية، وتسهيل عودة النازحين الذي فروا مـن منـاطق القتال، كما أوصى الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة المبادئ الإنسانية التي تضمنتها اتفاقية جنيـف الصـادرة فـي ١٢

---

(71) The Question of Palestine 1979-1990, United Nations, New York, 1991, (Document No, 1989- July, 1991,6.650).P.31.

أغسطس سنة ١٩٤٩م. [٧٢]

أما بالنسبة لاهتمام مجلس الأمن الدولي المباشر بقضية المستوطنات، فقد بدأ متأخرا عن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة، ولفترة وجيزة، حيث بدأ يظهر اهتمامه المباشر بتلك القضية بعد عام ١٩٧٧م، ومـع ارتفـاع وتزايـد وتيـرة الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي[٧٣]، غير أن هذا لا ينفي بأن مجلس الدولي قد قـرر، ومنـذ بدايـة الاحـتلال الإسرائيلي – وبصورة غير مباشـرة – عـدم مشـروعية الاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي، وذلك مـن خـلال تأكيده في العديد من القرارات الصادرة عنـه فـي أواخـر الستينيات وخلال أعوام السبعينيات والثمانينيات، على مبـدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وبذلك فـإن كل إجراء يتم بناء على الإجراء الباطل يكون باطلا وغيـر

---

(72) صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضـوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص٣٧.

(73) انظر رسالة فواز حامد حسين الشرقاوي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين(دراسة مقارنة لمرحلة ما قبل قيام إسرائيل وما بعده)، المقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية ، جامعـة القـاهرة ١٩٩٠، ص ٤٩٥.

مشروع، وعليه يكون مجلس الأمن الدولي، قد اعتبر إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة أمرا غير مشروع، على اعتبار أنها إحدى نتائج الأمر غير المشروع، والمتمثل باحتلاله لتلك الأراضي عن طريق الحرب.

وكانت قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قد أثرت بصورة مباشرة، ومحددة أمام مجلس الأمن الدولي في شهر آذار / مارس عام ١٩٧٦م، وذلك في إطار مناقشة المجلس لأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، حيث تقدمت خمس دول هي بنين (داهومي) وباكستان وغينيا وبنما وتنزانيا، بمشروع قرار من ثلاثة عناصر، وعلى الرغم من أن ذلك القرار قد تجنب استخدام عبارات حادة في إدانة إسرائيل خشية اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية عليه، إلا أنها مع ذلك د استخدمت حق النقض ضد ذلك القرار بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٦م، وذلك على الرغم من أن مندوبها في مجلس الأمن (وليم سكرانتون)، كان قد أدان في خطابه سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة، معتبرا إياها خرقا وانتهاكا لقواعد القانون الدولي، وعقبة في طريق المباحثات نحو السلام في الشرق الأوسط.

وفي شهر أيار / مايو من نفس العام، وبعـد مناقشـات مكثفة حول موضوع الاستيطان الإسرائيلي، أصدر رئـيس مجلس الأمن- في ذلك الوقت- وهو مندوب فرنسـا الـدائم لدى الأمم المتحدة بياناً باسم أغلبية أعضاء المجلس، معتبـراً فيه الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عقبـة فـي طريق السلام، ومطالبا بوجوب التزام إسرائيل بميثاق جنيف الذي نص على عدم جواز نقل السكان في المناطق المحتلة، وإبعادهم وتغيير المعالم السكانية، إلا أن الولايـات المتحـدة الأمريكية، قد رفضت على لسان مندوبها الدائم تأييـد ذلـك البيان[٧٤]، وبعد مرور أقل من ستة أشهر على صدور هـذا البيان، أصدر مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر بيانـا جماعيا، وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكـدا فيـه على عدم جواز تغيير المعالم السـكانية والدينيـة والثقافيـة للأراضي المحتلة، معتبرا تلك المستوطنات غيـر قانونيـة، وعقبة في طريق السلام، وقد رفضت إسرائيل ذلـك البيـان

[74] د. صائب عريقات، الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق ، ص ٢٢.

جملة وتفصيلا. [٧٥]

وقد أكد مجلس الأمن الدولي المبادئ السابقة الواردة في ذلك البيان في قراره رقم ٤٤٦ الصادر فـي ١٩٧٩/٣/٢٢، والذي أدان سياسة الاستيطان الإسـرائيلي فـي الأراضـي المحتلة، طالبا من إسرائيل التقيد باتفاقية جنيـف الرابعـة، وخاصة عدم نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة[٧٦]، كما تم في نفس القرار النص على إنشاء لجنة تتكـون مـن

---

[75] المرجع السابق، ص ٢٢.

[76] فقد جاء في ذلك القرار (... أن سياسة وممارسات إسرائيل فـي إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عـام ١٩٦٧ ، ليس له أي صحة قانونية، ويشكل عقبة فـي أداء و تحقيـق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط"، كذلك جاء فيه طالبا مرة أخرى من إسرائيل بوصفها الدولة المحتلة، أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩م، وأان تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكف عن اتخـاذ أي إجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتأثير ماديــا علــى التكــوين الــديمغرافي للأراضــي العربيــة المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكان القرار السابق رقم ٢١٣٤ قـد صـدر بموافقة ١٢، وامتناع ثلاثة عن التصويت، وهـي النـرويج والمملكـة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن، على أن تقدم تقريرها له بحلول الأول من شهر تموز/يوليو ١٩٧٩م، وذلك من أجل دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس، غير أن إسرائيل رفضت التعاون مع هذه اللجنة أو استقبالها، مما دفع مجلس الأمن إلى شجب ذلك في قراره رقم ٤٥٢، وهو نفس القرار الذي وافق فيه على تقرير اللجنة المذكورة. (٧٧)

---

(77) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧-١٩٨٨، الأمم المتحدة ١٩٨٩، ص ٣٦٠. وقد جاء في ذلك التقرير أن اللجنة تود أن تؤكد من جديد جميع النتائج التي وردت في تقريرها الماضيين، وعلى وجه أكثر تحديدا النتائج التالي:

١. تواصل الحكومة الإسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المنهجية المعاندة ذات النطاق الواسع، لإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة.

٢. هناك علاقة تبادلية بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتشريد السكان العربي.

٣. أن إسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها تلجأ إلى طرائق قسرية في كثير من الأحيان، وفي بعض الأحيان أكثر خبثا تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على

وكان المجلس قد أصـدر قـراره رقـم ٤٥٢ بتـاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠، بعد أن قبل تقرير وتوصيات لجنـة مجلـس الأمن المنشأة بموجب قراره رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ الواردة في الوثيقة رقم S/١٣٤٥٠ ، والذي أكد فيـه مـا ورد فـي قراره الأول، وكلف اللجنة تقـديم تقريـر للمجلـس قبـل ١٩٦٧/١١/١م، لخطورة مشكلة المستوطنات(٧٨)، وبعـد أن قدمت اللجنة تقريرها الثاني، وهو الوثيقـة رقـم ١٣٦٧٩/

الأملاك الخاصة وتدمير المنازل، وإبعاد الأشـخاص متجاهلـة حقوق الإنسان الأساسية تجاهلاً تاماً.

٤. لقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة ،وذات أثر ضـار على نمط الحياة اليومية الاقتصادي والاجتماعي للبـاقين مـن السكان العربي، وتسبب تغييرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديموغرافية في الأراضي المحتلة بما في ذلك.

٥. تشكل هذه التغييرات انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقـة بحمايـة الأشخاص المدنين في وقت الحـرب والمعقـودة فـي ١٢أب/ أغسطس ١٩٤٩ وللمقررات ذات الصلة.

(78) وكان القرار السابق قد صدر في الجلسـة ٢١٥٩ وبموافقـة ١٤٠ دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، انظر: Resolutions and decisions of the security council 1974, Op.cit PP.8-9

Sأصدر المجلس وبالإجماع قراره رقـم ٤٦٥ لسـنة ١٩٨٠ الذي أكد فيه على ما جاء في القرارات السابقة من وجـوب التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقـة بحماية المدنيين، مؤكدا على أن سياسة إسرائيل في تـوطين جزء من سكانها، ومن المهجرين الجدد في الأراضي العربية المحتلة ليس لها أي صحة قانونية، كما أنها تشـكل انتهاكـا لتلك الاتفاقية، وتعتبر في الوقت نفسه عقبة كأداء أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، طالبا من الدول الأخرى عدم تقديم مساعدات لإسرائيل، تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضـي المحتلـة، وداعيـا حكومة وشعب إسرائيل إلى التوقف على وجه السرعة عـن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضـي العربيـة المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القـدس وإزالـة المستوطنات القائمة. [79]

ويعتبر القرار السابق من أقوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بخصوص سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وكان ذلك القرار، قد صـدر

---

[79] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في القدس)، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

في أعقاب قرار كانت قد أصـدرته الحكومـة الإسـرائيلية بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٠ ، بناء على طلب من وزير الزراعـة ورئيس لجنة الاستيطان في ذلك الوقـت (ارئيـل شـارون) يقضي بالسماح للمواطنين الإسرائيليين بالاستيطان في مدينة الخليل العربية في الضفة الغربية المحتلـة، حيـث عبـرت الحكومة الإسرائيلية – بإصدارها السابق الذي تزامن مـع العديد من القرارات الأخرى القاضية بتعزيز المسـتوطنات القائمة، وإنشاء مستوطنات جديدة – عن رغبتها في استمرار استيطان الأراضي المحتلة، وتحدي المجتمع الدولي.[٨٠]

وقد واصل مجلس الأمن الدولي اهتمامه فيما بعد بقضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لذلك فإنه مع ازدياد هجرة اليهود السوفيت التي الأراضـي الفلسـطينية، وظهور التحركات الإسرائيلية غيـر المشـروعة لتـوطين المهجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي (السابق) فيهـا، بـدا مجلس الأمن الدولي يهتم بتلك التحركات بعد أن وجه الاتحاد السوفيتي رسـالة إلـى رئـيس مجلـس الأمـن بتـاريخ

---

[80] عصام الدين حواس، الحكم الذاتي لشعب فلسطين، سلسة دراسـات قومية تصدر عن مركز النيل للإعلام، القـاهرة، العـدد ١٣، سـنة ١٩٨١، ص ١٦٦.

١٩٩٠/٢/١٢، جاء فيها أن هذه الإجراءات مخالفة لاتفاقيـة جنيف الرابعة، كما تعمل على تغيير الطبيعية الديموغرافيـة لتلك الأراضي، وخلال الفترة الواقعـة بـين شـهري آذار/ مارس – أيار / مايو سنة ١٩٩٠، عقد المجلس ستة جلسات اختتمها في ٣ مايو، ولكن دون أن يتخذ أي إجراء يخص تلك المسألة.[٨١]

وقد كان رد فعل إسـرائيل علـى القـرارات السـابقة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وغيرها من التوصـيات والقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة، قد تـراوح بين الرفض والاستنكار والتجاهل التام لتلك القرارات، مـع توجيه الاتهام للمنظمة الدولية بالتحيز ضد إسرائيل ولصالح العرب، وقد شجعها على ذلك، الدور الذي لعبتـه الولايـات المتحدة الأمريكية في ممارسة حق النقض في مجلس الأمن، ومنعها صدور قـرار صـريح، وواضـح بإدانـة سياسـة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضـي العربيـة حتـى عـام ١٩٧٩م، كما سبق أن أوضحنا.[٨٢]

---

[81] The Question of Palestine 1979-1990,United Nations, New York, 1991,Op.CIT, PP.32-33.

[82] مثال ذلك ما جاء في الرد الإسرائيلي على قرار مجلس الأمن رقـم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والذي كان على النحو التالي:

أخيراً يمكن القول، أن مجلس الأمن الدولي لـم يكتـف فقط بإدانة سياسة الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي الأراضـي المحتلة(٨٣)، بل ذهب في العديد من القرارات الصادرة عنـه

---

١. ترفض حكومة إسرائيل من دون تحفظ قرار مجلـس الأمـن بتاريخ ١/آذار / مارس المتعلق بالاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل.

٢. لا يوجد أي فارق بين الأحياء السكنية داخل القـدس وهـي المدينة الموحدة كلها تحت السيادة الإسرائيلية، وعاصمتنا إلـى الأبد، وحرية الوصول لأبناء جميـع الـديانات إلـى أمـاكنهم المقدسة مضمونة فيها.

٣. الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل هو حق غير قابل للنقض ومتداخل مع أمن الدولة. وأن تأييد المنـدوب الأميركـي للقـرار المجحف في مجلس الأمن يثير استياء عميقا واحتجاجا شديدا لدى الشعب الإسرائيلي. انظر صحيفة هـآرتس الإسـرائيلية بتـاريخ ١٩٨٠/٥/٣٠م نقلا عن خالد عايد الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (٧٧-١٩٨٤) مرجع سابق ص ٢٨٣.

(83) خيرية قاسميه وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية فـي الأراضـي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسـات الخاصة ١٥، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ٤٧.

إلى دعوة العالم إلى عدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل، تستخدم في بناء المستوطنات كما هو الأمر في القرارين رقـم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ و٤٧١ لسنة ١٩٨٠، كما أنه دعا إلـى إزالـة المستوطنات القائمة وتفكيكها، كما هو الأمر في القرار ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

(ب) تقييم منهج الأمن الـدولي فـي معالجـة قضـية المستوطنات

يلاحظ على المنهج الذي اتبعه مجلس الأمن الدولي في معالجة قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ما يلي:

١. إن مجلس الأمن الدولي، منذ بداية الاحتلال الإسـرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧، قد اتبع الأسـلوب غيـر المباشرة في إدانـة، وتقريـر عـدم مشـروعية بنـاء المستوطنات في تلك الأراضي، وذلك من خلال تأكيده في العديد من قراراته على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كل الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيهـا مدينـة القدس، وإدانته لكل الانتهاكات الإسرائيلية لتلك الاتفاقيـة من مصادرة للأراضي والممتلكـات وطـرد وترحيـل للمواطنين، أو نقل جزء من السكان المدنيين الإسرائيليين

للإقامة في تلك الأراضي[٨٤]، ويلاحظ علـى القـرارات السابقة الصادرة من مجلس الأمن أن كلا منها يأتي مؤكدا لما سبقه من قرارات وذلك من خلال الإشارة في ديباجته إلى القرارات السابقة عليه، بل إنه يذكر أرقامها في معظم الأحوال، وهو ما يفيد بأن موقف مجلس الأمن من هـذه المسألة هو موقف ثابت مستمر، وأنه متمسـك بقراراتـه السابقة، وإن تباعدت المدة الزمنية بين قرار وآخر[٨٥].

٢. لقد تعامل مجلس الأمن الدولي مع قضـية المسـتوطنات الإسرائيلية بصورة متدرجة، وعلى نحو تصاعدي حتـى وصل إلى مرحلة التهديد باتخـاذ إجـراء عملـي وفقـا للميثاق، حيث أعرب مجلس الأمن في قراراته الأول عن أسفه لعدم التزام إسرائيل بتطبيـق اتفاقيـة جنيـف فـي الأراضي العربية المحتلة وممارساتها غير الإنسانية، ثـم انتقل في مرحلة أخرى إلى الإعراب عن القلق، والقلـق الشديد تجاه تلك الممارسات إلى أن وصل إلـى مرحلـة

---

[84] راجع نص القرار في:

Resolution Et Decisions du Conseil de securite 1980. Conseil de securite Documents Officiels.Trente-cinquieme Annee, U, N, New York, 1981.PP, 5-6.

[85] وليد خميس عليان، المرجع السابق ، ص ٨٠٤- ٨٠٥.

الإدانة والشجب، بل إنه قد وصف الوضع في الشرق الأوسط- نتيجة لتلك الممارسات غير المشروعة، والسياسية الاستيطانية في تلك الأراضي – بأنه خطر كما هو الأمر في القرارين ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ و٤٨٧ لسنة ١٩٨٠.[٨٦]

٣. لقد اقتصرت قرارات مجلس الأمن على الشجب وإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ولم تتجاوزها إلى حد اتخاذ إجراءات عملية أو إكراهية لوقف السياسة الاستيطانية أو التأثير عليه، مثل مقاطعة إسرائيل أو فرض عقوبات عليها، كتلك التي فرضت على جنوب أفريقيا، وروديسيا والتي يعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق في فرضها على الدول التي تتجاهل مقررات المنظمة الدولية[٨٧]، ولعل ذلك مرده إلى أن الأمم المتحدة منظمة دولية تتمتع بقوة أدبية أكثر منها مادية، كما أن فاعليتها ترتبط بقدرة الدول الكبرى

---

[86] المرجع السابق، ص ٨٠٦.

[87] خيرية قاسميه وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٧٦ مرجع سابق،ص٤٧.

كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لـذا فـإن الـدعم المطلق الذي تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة، وخاصة من خلال تهديدها المستمر باستخدام حق الـنقض، حـال ويحول دون إمكانية عرض مسألة اتخاذ عقوبات ضـدها في مجلس الأمن الدولي[٨٨]، وهذا مما دفع إسرائيل إلـى تصعيد تحديها للحقوق العربية، وللمجتمع الدولي، ويهدف ذلك إلى إحداث نوع من التراخي العـالمي إزاء المسـلك الإسرائيلي، بحيث يعتاد تدريجيا على تقبل الأمر الواقـع. [٨٩]

وتأكيدا لما سبق، فإنه على الرغم من أن مجلس الأمـن قد وصف الوضع في الشرق الأوسط في قراره رقـم ٤٧٨ بأنه خطير، وبأن السياسة الإسرائيلية في الأراضي العربيـة المحتلة تمثل عقبة جديدة أمام تحقيق سلام عادل ودائم فـي الشرق الأوسط، ورغم إشارته المتكررة فـي العديـد مـن قراراته إلى عزمه على اتخاذ إجراء عملي ضد إسرائيل إذا

---

[88] فواز حامد حسين الشرقاوي، الاستيطان الصهيوني فـي فلسـطين مرجع سابق، ص ٤٩٧.

[89] خيرية قاسميه وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٥.

ما واصلت تجاهل قراراته، وعدم تنفيذها وذلك مـن خـلال عودته إلى الاجتماع لاتخاذ العمل اللازم وفقا لمواد الميثـاق ذات العلاقة ، وهي – كما أشرنا- مواد الفصل السابع مـن الميثاق، ألا أنه – وللأسف الشديد لم يقدم علـى اتخـاذ أي إجراء عملي، سواء بالنسبة للمستوطنات أو انتهـاك حقـوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أو حتـى بالنسـبة للصـراع العربي الإسرائيلي ككل.

٤. عندما أقدم مجلس الأمـن لأول مـرة معالجـة قضـية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربيـة المحتلـة بصورة مباشرة في قراره رقم ٤٤٦ لسـنة ١٩٧٩، فقـد جانبه التوفيق في صياغة ذلك القرار، وخاصـة الفقـرة الثالثة منه والتي جاء فيها: "... وأن تمتنع عن اتخـاذ أي إجراء عملي قد يؤدي إلى (التأثير الملموس) في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيه القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات مـن سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة"، وذلك لأنه قد قرن التغير بشرط مؤداه، أن يكـون ملموسـا دون أن يضع معيارا محددا، أو يوضح متى يكون التغييـر فـي التركيب السكاني ملموسا، ومتى لا يكون كذلك، مما يفتح

الباب واسعا أمام اجتهادات فقهية وحكومية متعددة في هذه الصدد، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من هذا القرار لغزا شبيها بقرار مجلس الأمـن رقـم ٢٤٢ لسـنة ١٩٦٧م، وخاصة الفقرة المتعلقـة بالانسـحاب الإسـرائيلي مـن الأراضي العربية المحتلة ومداه.

كذلك فإن المجلس لم يوافق في القرار نفسه ومن حيث القانون أيضا، باشتراطه أن يكون التغير ملموسا، وذلك لأن قانون الاحتلال الحربي، وخاصة اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، والعديد من القرارات الدولية السابقة لن تقرن التغييـر فـي التركيب السكاني للأراضي المحتلة بأية شروط، وبذلك يكون هذا القرار مخالفا لأحكام قانون الاحتلال الحربي وغيره من القرارات الدولية السابقة؛ لأنه يفهم منه أن التغييـر عنـدما يكون غير ملموسة يكون مشروعاً[٩٠].

نخلص من العرض السابق لدور مجلـس الأمـن فـي معالجته قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية إلى أنه، ومنذ البداية قد أدان وبصورة غير مشـروعة تلـك السياسة، وذلك من خلال تأكيده انطباق أحكام اتفاقية جنيـف

---

[90] وليد خميس عليان، المرجع السابق ، ص ٨١٢.

الرابعة على جميع الأراضي العربيـة المحتلـة منـذ عـام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس، ثم عمل فيما بعد على إدانـة تلك السياسة بشكل واضح وصريح ومباشر، خـلال عـامي ١٩٧٩و١٩٨٠، وذلك من خلال إصداره للعديد من القرارات السابق بيانها، والتي تبين مخالفة تلك السياسة لاحكام القانون المدني، مقررا عدم مشروعيتها استنادا إلـى عـدة مبـادئ وأسس أهمها مخالفتها، وانتهاكها لاحكـام اتفاقيـة جنيـف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهو ما عبر عنه المجلس مـن خـلال قراره رقم ٤٥٢لسنة ١٩٧٩م، وقـراره رقـم ٤٦٥ لسـنة ١٩٨٠، وقراره رقم ٤٧١ لسنة ١٩٨٠و٤٧٦ لسنة ١٩٨٠.

كما أكـد المجلـس عـدم مشـروعية تلـك السياسـة الاستيطانية، وذلك بالنظر لما تشكله مـن انتهـاك لقـانون الاحتلال الحربي، وقواعد القانون الدولي العام التـي تحـرم الضم أو الاستيلاء أراضي الغير بطريق الحرب، واللجـوء غير المشروع لاستعمال القوة المسلحة، وهو ما عبـر عنـه المجلس في العديد من القرارات التي أكدت هـذا المعنـى لا سيما القرارات ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨ و٢٦٧ لسنة ١٩٦٩ و٢٧١ لسنة ١٩٦٩ و٢٩٨ لسـنة ١٩٧١ و٤٧٦ لسـنة ١٩٨٠ و

٤٧٨ لسنة ١٩٨٠م.

٢- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان من سياسة الاستيطان الإسرائيلي

لقد أدت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضـي العربية المحتلة إلى إحداث تغييرات كبيـرة فـي التركيـب السكاني للأراضي المحتلة، وقد تنبه المجتمع الـدولي منـذ وقت مبكر إلى الخطورة الناجمة عن تلـك السياسـة، ومـا تشكله من انتهاك واضح وصريح لأحكـام اتفاقيـة جنيـف الرابعة لعام١٩٤٩، والخاصة بحماية السكان المـدنيين فـي زمن الحرب.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد اهتمت مبكـرا بتلك السياسة الاستيطانية، وذلك عنـدما أصـدرت بتـاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩ قرارها رقم ٢٤٤٣(٢٣) والذي تم بموجبـه إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات التي تمس حقـوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة[٩١]، والتي جاء في تقريرها الثاني المؤرخ في ١٧ أيلول / سبتمبر" أن الأدلة" بما فيهـا

---

[91] انظر صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلـة فـي ضوء القانون الدولي العام المعاصر،مرجع سابق، ص٣٧.

الشهادات التي أدلى بها أمام اللجنة الخاصة بشأن الضم والاستيطان تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الضم والاستيطان للأراضي، بكيفية يقصد بها أبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين".[٩٢]

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدانت، ولأول مرة في عام ١٩٧١م الممارسات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ثم أصبحت تناول هذه الممارسات فيما بعد بشكل منتظم طوال فترة عقد السبعينات والثمانينيات[٩٣]، كما اهتمت العديد من المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، واللجان المتفرعة عنها بمتابعة هذه السياسة وإدانتها، وخاصة لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

(92) انظر سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ٢٩٤٧-١٩٧٢ مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الوثائق والدراسات (أبو ظبي) بيروت، سنة ١٩٧٣، ص ٩٩-١٠٠.

(93) Tschirgi, Dan, Seven observations the International Forum and Question of Israeli settlements in Arab ands Occupied in 1967, Israeli Settlements in the occupied Territories (An international symposium), Washington D.C22-24 April 1985, Published and Distributed by Dar Al- Jadidah" . p. 237.

وعلى ذلك، سأوضح أولا موقف الجمعية العامة من سياسة الاستيطان الإسرائيلي، ثم أتحدث عن دول لجنة حقوق الإنسان في تقصي هذه السياسة وإدانتها.

أ- الجمعية العامة والاستيطان الإسرائيلي

لقد انصب اهتمام الجمعية العامة للامم المتحدة في السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، على انتهاكات إسرائيل لأحكام جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب حيث انصب اهتمامها على أمور تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في تلك الأراضي، ولم تهتم -في بادئ الأمر- بإنشاء المستوطنات، لذلك فإن قرارها رقم ٢٥٤٦ الصادر في ١٩٦٩/١٢/١١ لم يشر في إدانته إلى العقاب الجماعي وتدمير المنازل وطرد السكان من الأراضي.(٩٤)

وتأتى صلة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاستيطان الإسرائيلي من خلال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وهي اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب

---

(94) Ibid., p.236.

قراراهـا رقـم (XXIII) ٢٤٤٣ الصـادر بتـاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩، والتي رفضت إسرائيل السماح لها بـدخول الأراضي المحتلة، وممارسة عملها هناك، غيـر أن اللجنـة قامت بعملها معتمدة على شهادات موثوق بها، وصادرة مـن جهات مختلفـة ترصـد التطـورات الحاصـلة فـي تلـك المناطق.(٩٥)

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصـدرت أول قراراتها المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة- بعد الاحـتلال مباشرة- وهو القرار رقـم ٢٢٥٢ بتـاريخ ١٩٦٧/٧/٤م، وذلك أثناء انعقاد دورتها الاستثنائية، حيث رحبت الجمعيـة العامة في ذلك القرار بما تضمنه قرار مجلس الأمن الـدولي رقم ٢٣٧لسنة ١٩٦٧ الذي يطلب من إسرائيل السماح بعودة اللاجئين، ومراعاة الاتفاقيات الدولية المنظمة لمعاملة لمدنيين في وقت الحرب.(٩٦)

---

(95) The Work; of the special committee to investigate Israeli practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories United Nations, New York 1985,P.I.

(96)منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

وفي عام ١٩٦٩ شكلت الجمعية العامة لجنـة خاصـة مكونة من سيلان ويوغسلافيا، والصـومال للتحقيـق فـي انتهاكات لاتفاقية جنيف، وقد رفضت إسرائيل التعاون مـع هذه اللجنة، ومع ذلك قامت بعملها وزارات المنطقة وقدمت- في ذلك الوقت- ثلاثة تقارير، صوتت الجمعية العامة عـام ١٩٧٠ بالاستناد إليها، على ثلاثة قرارات، أعربت فيها عن قلقها البالغ والعميق للانتهاكات التي ارتكبتها إسـرائيل فـي المناطق المحتلة، ووجهت إليها دعوة شديدة بالكف عن تلـك الإجراءات التعسفية ضد السكان العرب، ووجوب الالتـزام باتفاقيات جنيف لعـام ١٩٤٩، مؤكـدة أن جميـع التـدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات لتغيير معـالم المنـاطق المحتلة، واستيطانها، وطرد السكان العرب، تعتبـر باطلـة ولاغية، داعية إسرائيل للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة.[٩٧]

ثم بدأت الجمعية العامة مع بدايـة عقـد السـبعينيات بالاهتمام المباشر بقضـية المسـتوطنات الإسـرائيلية فـي

---

[97] جورج طعمه، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فـي الأمم المتحدة ١٩٦٥- ١٩٧٤ مجلة شؤون فلسطينية، العـدد ٤٢/٤١ كانون الثاني سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

الأراضـي العربيـة المحتلـة، حيـث أصـدرت بتـاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ قرارها رقم٢٨٥١(د-٢٦) الذي طالبت فيـه إسرائيل بالكف عن مجموعة مـن التـدابير والإجـراءات، والممارسات، منها" إنشاء مستوطنات إسـرائيلية فـي هـذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأقاليم المحتلة.(٩٨)

ثم توالى بعد ذلك إصدارها للقرارات التي تدين إنشـاء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ونقل المستوطنين إليهـا من ذلك القرار ٣٠٠٥ الذي صدر خلال الـدورة السـابعة والعشرين للجمعية العامة بتـاريخ ١٩٧٢/١٢/١٥، والـذي ناشدت فيه الجمعية العامة، إسرائيل بقوة، بالكف عن ضم أي جزء من الأراضي المحتلة وتأسيس مستوطنات فـي تلـك الأراضي، ونقل أقسام من سكان أجانـب إلـى الأراضـي

---

(98)المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في القـدس) الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢، مرجع مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٢/٤١ كانون الثاني / شباط سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

المحتلة.[٩٩]

وفور انتهاء حرب العاشـر مـن رمضـان- أكتـوبر ١٩٧٣، كثفت الجمعيـة العامـة مـن اهتمامهـا بمسـألة المستوطنات، حيث أصدرت العديد من القرارات التي تـدين السياسة الاستيطانية في الأراضي العربيـة المحتلـة/ منهـا القرار رقم ٣٠٩٢ د(٢٨) بتـاريخ ١٩٧٣/١٢/٧، والـذي أعربت فيه الجمعية العامة عن القلق البالغ لخرق إسـرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكافة الإجـراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معـالم الأراضـي المحتلـة أو تركيبها السـكاني، واعتبرتهـا انتهاكـا للقـانون الـدولي، والاتفاقيات الراهنة، وقد نال هذا القرار في الـدورة الثامنـة والعشرين تأييدا أوسع مما نالته قرارات مماثلة فـي دورات سابقة[١٠٠]، كما أصدرت الجمعية العامة فـي العـام التـالي

---

[99] Cattan Henry, Palestine and, International Law, The Legal aspects of the Arab- Israeli conflict, first published 1972, London, P.146.

[100] وانظر نص القرار كاملا في كتاب جورج طعمه، قرارات الأمـم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسـرائيلي ١٩٤٧-١٠٧٤م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) مركز الوثائق والدراسات (أبـو ظبي) بيروت سنة ١٩٧٥م، ص ١٣٥-١٣٦.

وخلال دورتها التاسعة والعشرين أيضا، القرار ٣٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٩ والذي أعربت فيه الجمعية العام عـن أشـد القلق من ضم إسرائيل لبعض أجـزاء الأراضـي المحتلـة وإنشاء المستوطنات ونقـل السـكان إليهـا[١٠١]، وبتـاريخ ١٩٧٥/١٢/١٥ أصدرت الجمعية العام للأمم المتحدة القرار رقم ٣٥٢٥ الذي جاء مكونا من أربعة أقسام/ وقد أدانت في القسم الأول منه كافة الإجراءات التي تمارسها إسرائيل فـي الأراضي المحتلة، واصفة تلك الممارسـات بأنهـا تشـكل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة، وعائقاً أمـام إقـرار سلام دائم وعادل في المنطقة، مؤكدة أن هـذه الإجـراءات تعتبر لاغية وباطلة، وليس لها أساس من الشرعية، أما القسم الثاني منه، أكد تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحمايـة المدنية في الأراضي المحتلة في زمـن الحـرب، والقسـم الثالث، يتعلق باللجنة الخاصة التي شكلتها الأمـم المتحـدة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضـي

---

[101] انظر نص القرار في جورج طعمه، قرارات الأمم المتحدة بشـان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧- ١٩٧٤، مرجع سـابق، ص ١٥٧-١٥٨.

المحتلة، أما القسم الرابع فيختص بمدينة القدس.

وقد أكدت الجمعية العامة المبادئ السابقة التـي وردت في ذلك القرار، والتشديد عليها في دورات انعقادها اللاحقة، بل إنها أصبحت تميز في قراراتها اللاحقة بـين الأراضـي الفلسطينية المحتلة، وسائر الأراضي العربية الأخرى، مـن ذاك مثلا القرار رقم ٥/٣٢ الصادر في ١٩٧٧/١٠/٢٨ الذي أكد في البند الأول منه، أن "جميع هذه التدابير والإجـراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها مـن الأراضي العربية المحتلة منذ عـام ١٩٦٧ لا صـحة لهـا قانونياً، وتعد عرقلة خطيرة للمساعي المبذولة للتوصل إلـى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، كما " تأسف بشدة من تنفيذ هذه التدابير وخاصة إقامة المستوطنات في الأراضـي العربية المحتلة".[١٠٢]

وقد تواصلت بعد ذلك القرارات الصادرة عن الجمعيـة العامة للأمم المتحدة التي تـدين سياسـة الإسـرائيلي فـي الأراضي العربية المحتلة، وتقرر عدم مشروعيتها وبطلانها،

---

[102] المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما فـي ذلـك القدس)، الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.

حيث أصدرت العديد من القرارات التي تؤكد هذا المعنى، بل ذهبت في بعض قراراتها الصادرة خلال عقد الثمانينات إلى حد اعتبار الممارسات الإسرائيلية في الأراضـي المحتلـة، بأنها تشكل جرائم حرب وإهانة للإنسانية، مـن ذلـك مـثلا قرارها رقم ٧٩/٣٨ لسنة ١٩٨٣، الذي أكـد أن الاحـتلال الإسرائيلي يشكل في حد ذاته انتهاكا جسيما لحقوق الإنسـان في الأراضي المحتلة، وقد أدان استمرار وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأن ما ارتكبته إسـرائيل من حالات خرق خطير لأحكام تلك الاتفاقية، يعـد جـرائم حرب وإهانة للإنسانية" ثـم أدان السياسـات والممارسـات الإسرائيلية، وخاصة ضم الجزاء من الأراضي المحتلة، بمـا في ذلك القدس وإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة، وتوسـيع المستوطنات القائمة في الأراضي العربية الخاصة والعامـة ونقل سكان أجانب إليها[١٠٣]، ثم اتبعت الجمعية العامة القرار السابق بسلسلة أخرى من القرارات التي تؤكد ما ورد فيـه، وتدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية ومنها القـرار رقـم

---

[103] انظر نص القرار السابق في منشأ القضية الفلسـطينية وتطورهـا ١٩١٧-١٩١٨ مرجع سابق، ص ٢٩٨-٣٠٢.

١٦٥/٤٠ لسنة ١٩٨٥، والقرار رقم ١٦٣/٤١ لسنة ١٩٨٦ والقرار رقم١٦٠/٤٢ لسنة ١٩٨٧، وغيرها.

ومما لا شك فيه أن استمرار إسرائيل في تنفيذ سياستها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، يمثل خروجا على تلك القرارات، ويبرز بجلاء مدى تحدي إسرائيل لقـرارات الأمم المتحدة، وهي قرارات لها قوة قانونية ملزمة، خاصـة وأنها في غالبيتها تنطوي على ترديد وإثبات لأحكام القـانون الدولي العام المعاصر ومبادئه.[(١٠٤)]

ومن خلال إستعراضنا للقرارات السابقة الصادرة عـن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ، يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

١. أن الجمعية العامة قد ربطت في قراراتها السـابقة بـين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضـي المحتلـة، وبين ممارسات وأمور أخرى اعتبرتها غير مشـروعة، مثل الطرد والإبعاد، والتفريغ والنقل ومصادرة الممتلكات والأراضي، وقد جاء موقف الجمعية العامة قويا تجاه تلك

[(104)] صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي المحتلة في ضـوء القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص ٤١.

الممارسات، بوصفها أنها باطلة وملغاة وغير قانونية ومخالفة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، كما تشكل خرقا لأحكام القانوني الدولي، مثال ذلك ما جاء في قرارها رقم ٢٨٥١، والذي أدانت فيه إنشاء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة على الأراضي العربية الخاصة والعامة، ونقل سكان غرباء إليها وإجلاء وترحيل السكان، كذلك مصادرة الممتلكات[١٠٥]....الخ.

٢. يلاحظ أن الجمعية العامة- أسوة بما فعله مجلس الأمن الدولي- بالإضافة إلى تعرضها الصريح والمباشر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، قد تعرضت لها أيضا، وفي كثير من القرارات بصورة غير مباشرة وذلك من خلال إدانتها لجمع الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي والتركيب السكاني لهذه الأراضي، كما هو الأمر في القرار رقم ٢٨٥١ والقرار رقم ٣٢٤٠ أ الصادر في ١١/٢٩م١٩٧٤م، والقرار رقم ٧٩/٣٨د الصادر بتاريخ

(105) انظر نص القرار السابق في: Cattan Henry, Palestine and, International Law, Op. cit. pp.218-219.

١٩٨٣/١٢/١٥. [١٠٦]

٣. كذلك فإن تعامـل الجمعيـة العامـة مـع الممارسـات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، قد جاء على غرار مـا فعله مجلس الأمن الدولي، بصورة تصاعدية حيث كانـت تعبر في قراراتها الأولى المتعلق بالاستيطان عن القلـق والقلق البالغ، ثم المطالبة بإلحاح، ثم صعدت من موقفهـا بصورة أكبر ضد تلك الممارسات، فلجأت إلـى أسـلوب الإدانة والشجب الشديد، وإعلان عـدم مشـروعية تلـك الإجراءات، كما يتضح من خلال قراراتها السـابقة، ثـم انتقلت الجمعية العامة أخيرا إلى تصعيد موقفها بصـورة أكبر تجاه تلك الممارسات، وذلك من خلال وصفها بأنهـا ممارسات إرهابية، وعدوانية، وقمعية، وأنها تشكل جريمة حرب وإهانة للإنسانية، وهو مـا فعلتـه فـي قراراتهـا الأخيرة ومنها القـرار رقـم ٧٩/٣٨ د الصـادر فـي ١٩٨٣/١٢/١٥، والقرار رقـم ٨٠/٣٨أ الصـادر فـي

---

[106] وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية، مرجـع سـابق، ص ٨٢٤-٨٢٥.

١٩٨٣/١٢/١٩م.[١٠٧]

وهكذا نجد أن الجمعية العامـة، قـد أدانـت السياسـة الاستيطانية- منذ وقت مبكر- وبصورة مباشرة، مستندة فـي تقرير عدم مشروعيتها إلى عدة مبادئ (كما اتضح لنا مـن قراراته السابقة)، منها أن هذه المسـتوطنات تعتبـر خرقـا لقواعد القانون الدولي العـام وقـانون الاحـتلال الحربـي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة واللحقين المعـدلين لاتفاقيـات جنيف الموقعين عام ١٩٧٧، كما أنها تشكل خرقـا لحقـوق الإنسان، والحريات الأساسية للشعب، بالإضـافة لمخالفتهـا لمبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية للدول وتهديـدها للسـلام الدولي.

ب- لجنة حقوق الإنسان والاستيطان الإسرائيلي

لقد كانت حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECSCO) رائدة، وسـباقة في مجال معارضة سياسـة الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي الأراضي العربية المحتلة، فعلى أثر دراسـة هـذه اللجنـة لقضايا حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، قامـت

---

[107] وليد خميس عليان، المرجع السابق، ص ٨٢١- ٨٢٢.

في شهر آذار/ مارس سنة ١٩٦٩، بتشكيل فريق عمل مؤلف من النمسا وبيروت وتنزانيا والسنغال، والهند، ويوغسـلافيا، من أجل التحقيق في انتهاكات إسرائيل المسـتمرة لحقـوق الإنسان، وخاصة انتهاكها لأحكام اتفاقية جنيـف الرابعـة، ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق، إلا أنه قـد قـام بعمله وقدم تقريراً مفصلاً بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠[١٠٨]، وعلى أثر صدور هذا التقرير أصدرت اللجنة قرارا في شهر آذار/ مارس ١٩٧٠، يؤكد من جديد ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، كما أدان القرار نفسه إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في تلك الأراضي.[١٠٩]

ثم توالت بعد ذلك القرارات الصادرة عن اللجنة التـي تدين سياسة الاستيطان الإسرائيلي معتبـرة إياهـا انتهاكـا

---

[108] جورج طعمه، القضية الفلسطينية والصراع العربـي فـي الأمـم المتحدة ١٩٦٥- ١٩٧٤ مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤٢/٤١ كـانون الثاني / شباط سنة ١٩٧٥، ص ١٢٩.

[109] Tschirgi, Dan, Seven observations on the International Forum and Question of Israeli settlements in Arab Lands Occupied in 1967, Israeli Settlements the occupied Territories, Op cit., P 236.

مباشرا لاتفاقية جنيف الرابعة، ومطالبة إسرائيل بوقفها، من ذلك مثلا القرار رقم ٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢، حيث جاء في الفقرة التنفيذية رقم ٧ منه ما يلي:

"تعتبر اللجنة أن المخالفات الخطيـرة لاتفاقيـة جنيـف الرابعة التي اقترفتها إسرائيل في المناطق المحتلـة، جـرائم حرب وإهانة للإنسانية"، وقد عددت اللجنة تلك الانتهاكـات التي بلغ عددها أربعة عشرة انتهاكا، ومـن شـأنها إقامـة مستوطنات إسرائيلية في المناطق العربية المحتلة[١١٠]، وقـد أكدت اللجنة المبادئ السابقة وإدانتها لسياسة الاستيطان فـي أكثـر مـن قـرار أصـدرتها فـي الأعـوام ١٩٧١و١٩٧٢و١٩٧٣و١٩٧٤ و١٩٧٥و١٩٧٦، وفي عـام ١٩٧٧، ومع ارتفاع وتيـرة الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي الأراضي العربية المحتلة بعد تولي تكتل الليكـود اليمينـي للسلطة في إسرائيل، تركز اهتمام اللجنة علـى الاسـتيطان الإسرائيلي بصورة أكبر، فأصدرت العديد من القرارات التي تدين هذه السياسة، من ذلك مـثلا القـرار رقـم ١ (د-٣٣) الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ والذي أكد من جديد التـدابير

---

[110] جورج طعمة، المرجع السابق، ص١٣٠.

التي اتخذتها إسرائيل، لتغيير الطـابع المـادي أو التكـوين الديموغرافي للأراضي المحتلة.[١١١]

وفي تطور آخر أكثر تقدما، اعترفـت لجنـة حقـوق الإنسان بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٤- ولأول مرة- بحق الشـعب الفلسطيني في تقرر مصيره دون تدخل خارجي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما، وذات سيادة فلسطينية، كما أصدرت قرارا يدين جرائم الحرب التـي ترتكبهـا إسـرائيل داخـل الأراضي المحتلة كما نددت بإقامة المستوطنات الإسـرائيلية هناك. [١١٢]

وخلال عقد الثمانينات، واصلت اللجنة اهتمامها بسياسة الاستيطان الإسرائيلي فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة ، فأصدرت العديد من القرارات التي لم تكتـف فقـط بإدانـة سياسة الاستيطان، بل إنها ذهبت في قرارهـا رقـم ١ أ/٣٧ الصادر في ١٩٨١/٢/١١ إلى إدانة الإجـراءات الإداريـة

---

[111] وكان القرار السابق قد صدر بموافقة ٢٣ مـن أعضـاء اللجنـة واعتراض ٣أعضاء وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت، انظـر منشـأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-٢٩٨٨، الأمم المتحـدة، مرجـع سابق، ص ٢٣٣.

[112] انظر مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٢ سنة ١٩٧٨، ص ٢٣٤.

والتشريعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتشجيع ودفـع وتطوير إقامة المسـتعمرات الاسـتيطانية فـي الأراضـي المحتلة، والتي تظهر مرة أخرى تصميم إسرائيل على ضـم تلك الأراضي، كما طلبت من إسرائيل في القرار نفسـه أن تضع حـدا لهـذه الإجـراءات، وأن تهـتم بالمسـتعمرات الاستيطانية الموجودة.(١١٣)

وعندما أقدمت إسـرائيل علـى تسـليح المسـتوطنين الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة، فإن إدراكا مـن لجنة حقوق الإنسان لخطورة ذلك التصرف، والذي يهـدف إلى إثارة الذعر والخوف بين المـواطنين العـرب العـزل ودفعهم إلى الهجرة للخارج، وترك ممتلكاتهم وأرضهم نهبـا للمستوطنين، قامت اللجنة بإصدار العديد من القرارات التـي تـدين ذلـك التصـرف، منهـا القـرار ١ أ/ ٣٦ بتـاريخ ١٣/٢/١٩٨٠.

وعلى ضوء القرارات السابقة التـي أصـدرتها لجنـة حقوق الإنسـان بخصـوص الاسـتيطان الإسـرائيلي فـي الأراضي العربية المحتلة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

---

(113) وليد خميس عليان، دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين، مرجـع سابق، ص ٨٣٤.

أ- لقد ربطت لجنة حقوق الإنسان – وعلى غرار ما فعلته الجمعية العامة- بين سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وبين عدة ممارسات إسرائيلية أخرى، غير مشروعة وإدانتها جميعا على اعتبار أنها تهدف إلى تحقيق هدف واحد يتمثل في تفريغ الأرض من سكانها، واستيطانها وضمها، بل إنها قد درجت على اتباع خطة موفقة في قراراتها اللاحقة، وهي تربط بين عدم مشروعية المستوطنات قانونا وبين عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة التي اعتبرت مجرد استمراره يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ب- أن تعامل اللجنة مع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وغيرها من الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية الأخرى، قد جاء بصورة تصاعدية، أسوة بما فعله مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، حيث بدأت اللجنة في قراراتها الأولى بالتعبير عن الأسف، والانزعاج الشديد، ثم القلق، والقلق الشديد كما هو الأمر في القرارات ٢٥/٦ الصادر في ١٩٦٩/٣/٤م، والقرار رقم ٢٦/١٠ الصادر في ١٩٧٠/٣/٢٣م، والقرار رقم ١ أ/٣٤ الصادر في

١٩٨٧/٢/١٤م، وقد انتقلت اللجنة بعد ذلك إلى صـورة أشد مع تأكيدها على بطلان، وعدم مشروعية الإجراءات السابقة، كما هو الأمر في القرار رقم ١أ/٣٣ الصادر في ١٩٧٧/١٢/٢٥م، والقرار رقم ١أ/١٩٨٦ الصـادر فـي ١٩٨٦/٢/٢٠م. [١١٤]

نخلص من العرض السابق لموقف هيئة الأمم المتحـدة من سياسة الاستيطان الإسرائيلي فـي الأراضـي العربيـة المحتلة، إلا أن الهيئة الدولية ممثلة في مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، قد انتهت في وقـت مبكر إلى القول بعدم مشروعية سياسة بنـاء المسـتوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لما تنطـوي عليـه تلـك السياسة من مخالفة صريحة، لقواعد القانون الـدولي العـام وقانون الاحتلال الحربي وميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة نفسها.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه، على الـرغم مـن أهميـة قرارات المنظمة الدولية بخصوص عدم مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتغيير المعـالم السـكانية والجغرافية فيها، إلا أن مصير هذه القرارات لا يختلف عـن

---

[114] وليد خميس عليان، مرجع سابق ، ص ٨٣٣.

مصير القرارات الأخرى المتعلقة بأزمة الشـرق الأوسـط والصراع العربي الإسرائيلي، والتي مصيرها أن تصبح في أرشيف المنظمة الدولية، لتكون موضـع اهتمـام البـاحثين والأكاديميين[115]، خاصـة وأن هيئـة الأمـم المتحـدة – وبمختلف أجهزتها- لم تتخذ حتى الآن أي إجراء أو تـدبير عملي يوقف هذه السياسة الاستيطانية أو يحد من انطلاقهـا المحموم.

[115] صائب عريقات، الاستيطان في العلاقات الدولية، مجلة السياسـة الدولية، العدد ٨٩، يوليو سنة ١٩٨٧، ص٢٤.

المبحث الثاني

الوضع القانوني للمستوطنات

د. محمد الموسى*

لا مندوحة من أن الأبعاد القانونية للاستيطان ليست موضوعاً مستحدثاً أو جديداً، فالمسألة برمتها باتت الآن محل اتفاق على حكمها القانوني، وغدى القانون الدولي المعاصر يتضمن حزمة من القواعد التي تعده خرقاً للنظام العام الدولي، وللقانون الدولي الإنساني، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

فالاستيطان الذي يمثل وضعاً إحلالياً مخالفاً لغايات القانون الدولي ومبادئه وأحكامه، ليس قانونياً البتة، ولعل الفكر الإسرائيلي الداعم له لا يجرؤ مطلقاً على القول بخلاف ذلك، فالدارسون الإسرائيليون الذين يؤيدون الاستيطان لا ينازعون في جوازه قانونياً، لكن يعمدون إلى التذرع بحجج وذرائع، تتعلق بتفسير القانون وبتوصيف

* أستاذ القانون في جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني.

الواقع.

إن الاستيطان محرم في القانون الدولي، وهو ينطـوي على خروقات وانتهاكات للقواعد الدولية علـى أكثـر مـن مستوى، أهمها:

أولاً: القانون الدولي الإنساني:

يحظر القانون الدولي الإنساني – كما بدا من الورقة – الاستيطان، فاتفاقية لاهاي الخاصـة بـاحترام قـوانين، وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧تمنع دولة الاحتلال مـن التعرض للملكية الخاصة ومصادرتها.

كما تقضي المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩بأن دولة الاحتلال ملزمة بعدم ترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة مـن جانبهـا. وقـد حرص البروتوكول الأول الإضافي إلـى اتفاقيـات جنيـف ١٩٧٧على وصف قيام دولة الاحتلال، بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي الخاضعة لاحتلالها، بأنه انتهاك جسيم لأحكام البروتوكول إذا ما ارتكب عمداً.

أوضح التعليق الرسمي الصادر عـن اللجنـة الدوليـة للصليب الأحمر والمتعلق باتفاقية جنيف الرابعة، أن المقصد

الأساسي المرجو تحقيقه من المادة ٤٩، يتمثل في منع تكرار سلوك جرى اتباعه بشكل واسع أثناء الحرب العالمية الثانيـة من جانب بعض الدول لأسباب عرقية أو سياسية، هادفة إلى إحلال شعبها محل الشعب المقيم على إقليم معـين، ليغـدو الإقليم خاضعاً فعلياً لسلطتها وإدارتها.

ويهدف الاستيطان الإسرائيلي المحموم في الأراضـي الفلسطينية المحتلة إلى فرض أمر واقع يجعل من المسـتحيل إعادة الحال كما كان عليه قبل الاحتلال أو الاستيطان. وقـد عبرت المنظمة الصهيونية العالميـة مـن خـلال خطتهـا المعروفة بخطة"دروبلز Drobles plan عن الطابع العسكري للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وأوضحت هذه الخطة، أن نشر المسـتوطنين الإسـرائيليين حـول المـدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة وفي الطرق المؤدية إليها، سيجعل من المتعذر على الفلسطينيين إقامة كيان سياسي لهم.

صفوة القول، أن الاستيطان يعد خرقاً لأحكام القـانون الدولي الإنساني المستمدة، والمعمول بها بمقتضـى القـانون الدولي المعاصر.

ثانياً: الحق في تقرير المصير:

تنطوي خطة "دوبلز" على هدف واضح مؤداه حرمـان الفلسطينيين من إقامته دولتهم، ومن ممارسة حقهم في تقرير المصير، وهذا الحق يتصف بالقانون الدولي المعاصر، بأنـه يرتب التزامات "حجة على الكافة" erga omnes وبأنه مـن القواعد الدولية الآمرة jus cogeny التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، مما يعني أنه جزء من "النظـام العـام الـدولي" فالسياسة الإسرائيلية الاستيطانية، تهـدف فعـلاً إلـى منـع الفلسطينيين من التمتع بهذا الحق، وذلك من خـلال تقطيـع أوصال الإقليم الخاضع للاحتلال من جانب إسرائيل وتشتيت المدن الفلسطينية الواقعة فيه، ليصبح بذلك غير صالح لإقامة دولة فلسطينية فوقه، وحتى أن قامـت هـذه الدولـة، فـإن سيطرتها وسيادتها على الإقليم ستعاني من عوائق وصعوبات جمة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن الحـق فـي تقرير المصير – وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان – حـق ذو أهمية خاصة، لأن تحقيقه شرط أساسي للضمانة الفعليـة والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان الفرديـة، ولتعزيـز هـذه

الحقوق وتقويتها. ولهذا السبب جعلت الدول من حق تقرير المصير، حكماً من أحكام القانون الدولي الوضعي في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

ثالثا: الحقوق الأساسية للإنسان:

لا مراء أن الاستيطان في الأراضي المحتلة، يفتئت على عدد من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهو يمنع الفلسطينيين من التمتع بحقهم من التنقل بحرية، حيث أوضح المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ ،أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية جزأت هذه المنطقة إلى ستين منطقة معزولة عن بعضها البعض، كما جعلت قطاع غزة مقسماً إلى أربعة أجزاء. لم تعد حرية التنقل بالنسبة للفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة وغزة مكفولة، فهم لا يتمكنون من الانتقال من مكان إلى آخر داخل الأراضي المحتلة بحرية ويسر، فهناك شبكة من نقاط التفتيش الإسرائيلية بسبب انتشار المستوطنات في الأراضي المحتلة.

ومما يستدعي الانتباه في هذا الخصوص أن أعداد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تزايد بصورة

مذهلة منذ اتفاقية إسرائيل المعقودة عام ١٩٩٣، فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة حتى شهر شباط من عام ٢٠٠٢ حوالي (٣٨٤) ألفاً، دون أن تبدي إسـرائيل أي إشارة قد تنم عن تجميـد الاسـتيطان. بالإضـافة إلـى أن المستوطنات الإسرائيلية، قـد ابتلعـت حـوالي ٥٩% مـن أراضي الضفة الغربية.

إن المستوطنات القائمـة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلة، تساهم في حرمان الفلسطينيين من حقـوق عديـدة مقررة دولياً، فالفلسطينيون محرومون من حقهم في مستوى معيشي مناسب، ومن حقهم في العيش بأعلى مستوى ممكـن من الصحة البدنية والعقلية، الواردين فـي العهـد الـدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

فالمستوطنون الإسرائيليون يسـتنزفون بكفـاءة عاليـة المصادر المائية المتاحة في الأراضي المحتلة، فهم يستهلكون من الماء ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون.

ويشكل وجود المستوطنين فـي الأراضـي المحتلـة، مصدراً من مصادر إرهاب الفلسطينيين وترويعهم وقـتلهم، فقد زود الجيش الإسرائيلي هؤلاء المستوطنين بالسلاح الذي استخدم في الغالب لإرهاب الفلسطينيين وقتلهم.

إن العشرات من الفلسطينيين سقطوا شهداء على أيـدي المستوطنين، فقد أشارت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان في العديد من تقاريرها، إلى أن الجيش الإسـرائيلي يـوفر للمستوطنين المظلة اللازمة للقيام بأعمال العنف والإرهـاب ضد السكان المدنيين من الفلسطينيين، فالمؤسسة العسـكرية الإسرائيلية، تغض الطرف عادة عن معاقبة وملاحقة مرتكبي جرائم القتل ضد الفلسطينيين من المسـتوطنين، فكمـا هـو معلوم، يعد هذا السلوك إخلالاً بالالتزامات الدوليـة الملقـاة على عاتق السلطات العسكرية الإسرائيلية، فهذه السلطات - بصفتها أجهزة تابعة لدولة الاحتلال – ملزمة بحماية السكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها.

لقد عبر مجلس الأمن الدولي في عدد من قراراته، عن إدانته لأعمال القتـل المرتكبـة مـن جانـب المسـتوطنين الإسـرائيليين، ففـي قـراره رقـم ٤٧١ الصـادر فـي ١٩٨٠/٦/٥، أشار مجلس الأمن إلى إخفاق إسـرائيل فـي توفير الحماية اللازمة للسكان المـدنيين مـن العـرب فـي الأراضي المحتلة المفروضة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعـة عـام١٩٤٩،بسـب ترخيصـها وإجازتهـا للمسـتوطنين

الإسرائيليين حمل السلاح، وهو الأمر الـذي مكّـنهم مـن اقتراف جرائم قتل ضد الفلسطينيين. ودعى مجلس الأمن في القرار رقم ٩٠٤ الصادر في ١٩٩٤/٣/١٨ إسـرائيل إلـى اتخاذ خطوات فعلية، لمنع وقوع أعمال عنف غير قانونيـة من قِبل المستوطنين الإسرائيليين مـن ضـمنها مصـادرة الأسلحة الموجودة في حيازتهم.

ومن بين الحقوق الأساسـية الأخـرى التـي يهـدرها الاستيطان، الحق في المساواة وعدم التمييز، فالمسـتوطنون يخضعون إلى القوانين الإسرائيلية المدنية استناداً إلى مبـدأ شخصية القوانين، بينما يخضع السـكان الفلسـطينيون فـي الغالب لقوانين إسرائيلية عسكرية.

ويتضح مما سبق، أن الاستيطان ليس خرقـاً لأحكـام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٤/٨٥/أ) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف فحسب، ولكنه ينطوي على انتهاكات فاضحة وجسيمة للاتفاقيـات الدوليـة المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصـري (١٩٦٥)، والاتفاقيـة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري، والمعاقبة عليها عـام ١٩٧٣.

رابعاً: القانون الجنائي الدولي:

تنص المادة (٨/٢/ب/٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على أن " قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، يشكّل جريمة حرب، وتكون المحكمة مختصة نوعياً بالنظر فيها".

ويبدو أن المادة أعلاه مستمدة إلى حدٍ بعيد من نص المادة (٨٥/٤/أ) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، فالنصان متشابهان بصورة كبيرة، باستثناء أمرين هما:

أ- تضمن المادة (٨/٢/ب/٨) عبارة لم تكن موجودة في نص المادة (٨٥/٤) من البروتوكول، وهي" على نحو مباشر أو غير مباشر "، وهي إضافة جاءت جراء جهود بذلتها مجموعة الدول العربية، بغية التأكيد على أن دولة الاحتلال تكون مسئولة عن هذه الجريمة، سواء أقامت هي بارتكاب السلوك الجرمي المكون لهذه الجريمة، أم أنها لم ترتكب الفعل بذاتها، ولكنها لم تتخذ التدابير الكفيلة أو الفعالة لمنع سكانها من

الاستيطان في الأراضي المحتلة من جانبها.

ب- لم يشر نظام روما الأساسي إلى المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة، ولعلّ السبب وراء ذلك، هو أن نص هذه المادة أُدمج في ثنايا المادة (٨/٢/ب/٨) من نظام روما الأساسي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن التقنين الذي اعتمدته المحكمة بشأن أركان الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، اكتفى بتكرار نص المادة (٨/٢/ب/٨) من النظام، وأضاف إليه أن لفظ "نقل" يجب أن يفسر وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

لقد غدا الاستيطان بموجب نظام روما الأساسي، جريمة دولية داخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ، وهو النظام الذي تعارضه إسرائيل والولايات المتحدة بشدة، ولعلّ معارضة الولايات المتحدة لهذا النظام، ترجع إلى جملة أسباب منها، تجريم النظام للاستيطان وإدراجه ضمن جرائم الحرب. فالولايات المتحدة قامت في الأساس على استبدال شعب بشعب، وعلى استيطان شعب لأرض عائدة لشعب آخر من خلال العدوان المسلح والعسكري، فقدر الهندي الأحمر

الذي واجه "الأنجلو – سكسوني" على حـد تعبيـر "جـيمس بوادين"، مثل قدر الكنعاني الذي واجه ويواجه الإسـرائيلي: إنه الفناء والموت.

المبحث الثالث

الاستيطان وفرص الحرب والسلام

أ.د. نظـام بركـات*:

مقدمة

يعد الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين من أهم الظواهر في الصراع العربي-الإسرائيلي، فإسرائيل كدولة ليست فـي نهاية المطاف إلا مستوطنة كبيرة، قامت على أساس استعمار استيطاني إحلالي، يسعى إلى السيطرة على الأرض العربية في فلسطين وطرد سكانها الأصليين، وإسكانها بالمستوطنين اليهود المهاجرين من مختلـف دول العـالم، ولقـد شـكل الاستيطان الركن الأساسي فـي الأيديولوجيـة الصـهيونية، واعتمدت عليه في تحقيق المجتمع والدولة اليهوديـة فـي فلسطين.

لقد بقي الاستيطان يشكل محـور الصـراع العربـي-

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

الإسرائيلي منذ بداية الوجود اليهودي فـي فلسـطين، وفـي تحديد معالم الدولة المنوي إقامتها، وبعد قيـام الدولـة أدى الاستيطان دوراً في تثبيت أركـان هـذه الدولـة، وتـوفير العناصر اللازمة لبقائها.

وبعد حرب ١٩٦٧ لجأت إسرائيل منـذ البدايـة إلـى عمليات الاستيطان في المنـاطق المحتلـة بقصـد إحـداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية تساعد إسرائيل في تحقيق الحلم الصهيوني في بناء دولة إسرائيل الكبـرى، ويلاحـظ المتتبع لدور الاستيطان الإسرائيلي منذ سنة ٦٧ حتـى الآن بأن المستوطنات الإسرائيلية لعبت دوراً أساسياً في عمليـات الحرب سواء في المناطق الحدودية أو ضد السكان المحليين، واستغلت كعنصر ابتزاز ومساومة أثناء المفاوضات العربية –الإسرائيلية، وفيما يلي سنحاول متابعة دور الاستيطان فـي الحرب والسـلام وأدوار التـي يؤديهـا لخدمـة الأهـداف الإسرائيلية والصهيونية على سواء في الجانـب الأمنـي أم السياسي.

أولاً: دور الاستيطان في الحرب:

نظرت إسرائيل إلى الاستيطان كعنصر أمني، واتجهـت

السياسات الاستيطانية الأولى إلى التركيز على الاستيطان في المراكز الاستراتيجية والمسيطرة، وحاولـت الـربط بـين الاستيطان والأمن لتبرير التوسع الإسرائيلي، من خلال ربط موضوع الاستيطان بالحدود الآمنة، وأن المستوطنات تشكل سوراً أمنياً لإسرائيل، ولذلك بنيت على شكل أحزمة دائريـة متصلة ومحصنة هدفها دعم القوات العسكرية على الخطوط الأمامية، ومجابهة عمليات الفدائيين عبر الحدود، والسـيطرة على المناطق الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى المسـتوطنات والأحياء السكنية حول القدس، للسيطرة على المدينة والتمهيد لتهويدها وعزلها عن المناطق الفلسطينية الأخرى.

وحين تولى الليكود الحكم، بدأت السياسة الإسرائيلية في توجيه الاستيطان نحو قلب المناطق المحتلة كثيفـة السـكان وفي داخل المدن العربية، وتشـجيع حركـات الاسـتيطان المتطرفة مثل غوش أمونيم وكاخ وغيرهـا، وتطـور دور الاستيطان الأمني للانتقال للسيطرة على التجمعات الفلسطينية في الداخل، ومحاولة تفتيتها وتهديد وجودها بصورة دائمـة، ومحاصرة هذه المناطق، ومراقبـة سـكانها، لـذلك أنشـأ المستوطنون جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية مسلحة في محاولة

لخلق حالة من الرعب والخوف لإجبار السكان العرب على الرحيل.

وفيما يلي تناقش هذه الدراسة دور الاستيطان الأمني من خلال دوره في مسألة الحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي، ثم دور الاستيطان في مواجهة الانتفاضة.

أ- الاستيطان والحدود والعمق الاستراتيجي:

لعب الاستيطان اليهودي دوراً هاماً في تحديد حدود الكيان الإسرائيلي منذ بداية الوجود اليهودي في فلسطين، إذ أخذت عمليات الاستيطان شكلاً مخططاً لخلق نواة وتجمعات استيطانية في مواقع استراتيجية رئيسيه، لكي تكون قادرة على التمدد والتوسع مستقبلاً، وقد امتدت هذه التجمعات من الجليل الشرقي حتى الساحل الفلسطيني، ثم محاولة تطويق فلسطين من الحدود الشمالية وغور الأردن في الشرق وحتى الحدود الجنوبية في النقب وعلى ساحل البحر الميت.

لقد غلبت الاعتبارات الأمنية والسياسية على عمليات الاستيطان، على حساب الاعتبارات الاقتصادية منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفي محاولة لرسم حدود الدولة اليهودية المستقبلية والسيطرة على المناطق

الاستراتيجية.

وعقب قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ عملت المستوطنات على تثبيت الحدود الإسرائيلية من خلال ملء الفراغات الجغرافية للمناطق المسيطر عليها بالمستوطنات الحدودية المحصنة، وانتقل دور الاستيطان من الأمن الداخلي إلى حماية الحدود الخارجية، واستمرت إسرائيل في هذه السياسة بعد حرب ١٩٦٧، حيث عملت على بناء جدار من المستوطنات في هضبة الجولان، وفي غور الأردن وعلى حدود سيناء، وقد استغلت المستوطنات اليهودية في محاولة تعويض عن افتقار إسرائيل إلى عمق استراتيجي، يساعدها على امتصاص صدمة الهجوم المفاجئ.

وبالرغم من محاولات إسرائيل إعطاء أهمية للمستوطنات في رسم حدود إسرائيل وتثبيتها، فإن الأحداث التاريخية تفند هذه المزاعم حيث شكلت هذه المستوطنات نقاط توسع للحدود، وليس لتثبيت الحدود الإسرائيلية، وشكلت في حالات كثيرة عبئاً على السياسة الإسرائيلية، وأصبحت حماية المستوطنات بحاجة لحدود جديدة لحمايتها، وفي حالات أخرى اضطرت إسرائيل للاستغناء عن بعض

مستوطناتها للحصول على مكاسب سياسية، مثل قبولها بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ الـذي أبقـى قطاعـات واسـعة مـن المستوطنات خارج حدود الدولة اليهودية، أو موافقتها علـى الانسحاب من مستوطنات سيناء أثر اتفاقيات كامب ديفيد.

ويلاحظ بأنه، بالرغم مـن المبالغـة بالـدور الأمنـي للمستوطنات، والدعاية الواسعة التي أولتها إسرائيل لأهميـة المستوطنات الأمنية والاستراتيجية في المناطق المحتلة سـنة ٦٧، بأن هذه المستوطنات أصبحت عاجزة عن حماية نفسها، وشكلت نقاط ضعف وعبئاً على الجيش الإسـرائيلي، كمـا حصل في مستوطنات الجولان أثناء حرب تشـرين أكتـوبر ١٩٧٣ ،حيث اضطرت القوات الإسرائيلية إلى إخلاء هـذه المستوطنات، لتجنب أسر سكانها من قبل القوات السورية.

ب- الاستيطان والانتفاضة:

يمكن القول بداية، بأن عمليات الاستيطان قد سـاهمت بشكل كبير في قيام الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة ٨٨، إذ وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مسـتوطنات تنهـب أرضـهم وتسيطر على طرقهم وتقطع أوصال وطـنهم، ومسـتوطنين يهددون حياتهم ويتحدون هويتهم.

وحين تفجرت الانتفاضة تحول الدور الأمني للاستيطان

من الأمن الخارجي، وتأمين الحدود إلى الأمن الداخلي وأسند للاستيطان مهمة قمع حركـة الشـعب الفلسـطيني وتهديـد وجوده، وتمتع المستوطنون بحرية واسعة للقيـام بأعمـالهم الانتقامية ضد الانتفاضة، وتغاضت الحكومات الإسـرائيلية عن هذه التصرفات.

ولكن صمود الشعب الفلسطيني واستمرارية انتفاضـته، أفشلت الـدور الأمنـي للمسـتوطنات، وأصـبحت حمايـة المستوطنات عبئاً على القوات الإسرائيلية، مما اضطرها إلى تسيير قوافل عسكرية مسـلحة لحراسـتها، وشـق الطـرق الالتفافية والأسوار الواقية لحمايتها، ومع اشتداد الانتفاضـة الفلسطينية و تزايد الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنات، مما كلـف الجـيش الإسـرائيلي أعبـاء إضـافية لحمايـة المستوطنات على حساب الاقتصـاد الإسـرائيلي وأعبائـه المتزايدة، مما اضطر كثير من الزعماء الإسـرائيليين إلـى القبول بفكرة الفصل بين الشعبين واسـتحالة التعـايش بـين الطرفين، مما قادهم في النهاية إلى التسليم بإمكانية قبول قيام دولة فلسطينية بغض النظر عن حدودها وسيادتها، واستحالة ضم المناطق المحتلة لإسرائيل.

وقد جاءت انتفاضة الأقصى الأخيرة لتضـع المسـمار

الأخير في نعش الدور الأمني للمستوطنات، ففي ظل وجـود انتفاضة فلسطينية مسلحة، وقدرة فلسطينية على شن هجمات مسلحة على المستوطنات وحركـة المسـتوطنين رداً علـى هجمات الجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسـطينيين،ومع تعاظم الانتفاضة وشمولها اضطر كثير من المستوطنين إلـى هجر مستوطناتهم وقد اهتزت ثقتهم بأنفسهم، وبقدرتهم علـى حماية أنفسهم، بالرغم من أنهم مدججون بالسلاح.

خلاصة الجانب العسكري

١. هدفت السياسة الاستيطانية إلى جعل المستوطنات مراكز دفاعية، وأماكن تجمع للقوات الإسرائيلية، لاستخدامها في الحروب سابقاً، ولمواجهة الأهداف الفلسطينية من مناطق قريبة، ومن خارج المناطق اليهودية كثيفة السكان، وتهديد حياة سكان المناطق المحتلة بصـورة مسـتمرة، حيـث أصبحت المسـتوطنات ملجـأ للعصـابات الإسـرائيلية الإرهابية والمتطرفين من اليهود .

٢. تلعب المستوطنات حقل وصل بين القوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ والمنـاطق المحتلـة سـنة ١٩٤٨ ، وبالتالي فهي تشكل محطات إنذار مبكر ومراكز لتجميع المعلومات عن سير الحياة العامة فـي المنـاطق المحتلة.

ولكن بشكل عام يمكن القول، بـأن الـدور العسـكري للمستوطنات في تراجع واضح، نتيجة التقـدم فـي مجـال الأسلحة والصواريخ بعيدة المـدى التـي أبطلـت فعاليـة المستوطنات المحصنة أو فكرة الحدود الآمنة.

وفي الختام يمكن القول، بأن دور المستوطنات الأمني قد فشل على مستوى الأمن الخارجي في مواجهة قوات نظامية متقدمة تكنولوجياً، قادرة على الوصول إلى العمق الإسرائيلي، وفي نفس الوقت فشل في قمع حركة السكان العرب والسيطرة عليهم وتهديد حياتهم، وأن تشكل رديفاً للجيش النظامي، لكنها أصبحت عبئاً على الجيش لحمايتها، وأن الدور المتبقي للمستوطنات هو تحقيق انتشار سكاني والقيام بأعمال الحراسة وإعداد الشباب العسكري والأيديولوجي، ويمكن استخدامها كأماكن لحشد القوات الإسرائيلية وتخزين السلاح والتموين ومناطق إدارة للعمليات العسكرية.

ثانياً: الاستيطان والسلام:

أ- ركائز الاستراتيجية الإسرائيلية للاستيطان في المفاوضات:

قامت الاستراتيجية الإسرائيلية للتفاوض على استغلال موضوع الاستيطان، لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية واستخدام المستوطنات كورقة مساومة بيد المفاوضات الإسرائيلية، وتعتمد الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال

على مجموعة من الأسس والركائز، أهمها:

١. محاولة خلق حالة من الغموض والبلبلة حـول الموقـف الإسرائيلي من الاستيطان ومصير المناطق المحتلة، مـن خلال طرح عدد مـن مشـاريع السـلام والاسـتيطان المتناقضة والمتنوعة والتي تنسب إلى شخصيات رسـمية وغير رسمية، مثل مشروع آلون أو مشـروع شـارون وغيرهم دون الإعلان عن تبني موقف حكومي رسمي في هذا المجال، وقد جاءت هذه المشـاريع لتكمـل بعضـها البعض في تناغم واضـح، فبعـد مشـاريع الاسـتيطان الحدودية في عهد حكومات حزب العمل، مثل مستوطنات غور الأردن والجولان وجنوب قطـاع غـزة، انتقلـت المشاريع إلى قلب المدن والتجمعات العربية كثيفة السكان في كل من نابلس والخليل وغيرها في زمن الليكود.

٢. وجوب الفصل بين الأراضي في الضفة الغربية وقطـاع غزة والسكان المقيمين على هذه الأراضي، لذلك فمشروع الحكم الذاتي المعروض في اتفاقيات كامب ديفيد خـاص بالسكان وليس الأرض.

كما حاولت إسرائيل تأكيد هذه الفكرة في اتفاقيات إسرائيل،

إذ سمحت بإقامة سلطة فلسطينية للسكان، ولكن لم تمنحها السيادة على الأرض والمياه وغيرهـا، وبـذلك تحـاول إسرائيل استغلال قضية المستوطنات في تجاهـل حقيقـة المشكلة الفلسطينية، وأن هناك شعباً له الحق في ممارسة حق تقرير المصير على أرضه.

٣. تأجيل البحث في موضوع المستوطنات إلـى المراحـل النهائية، مع عدم تقديم تعهدات بإزالة المستوطنات القائمة، ومحاولة خلق حالة من عدم الثبات بخصـوص الموقـف الإسرائيلي نحو المستوطنات ومصير المناطق المحتلـة، والاكتفاء بوعود بعدم إقامة مستوطنات جديدة، وفي حدها الأقصى الحديث عن إزالـة النقـاط الاسـتيطانية غيـر الشرعية.

٤. العمل على التعجيل بخلق واقع إسرائيلي مادي وبشـري خلال هذه الفترة تحت مسميات مختلفـة، مثـل توسـيع المستوطنات القائمة أو تسمين المستوطنات أو السـيطرة على المناطق الاستراتيجية من خلال النقاط الاسـتيطانية، وذلك لخلق واقع إسرائيلي يفرض نفسه على أية تسويات سياسية قادمة.

وهذا ينسجم مع فلسفة السلام الإسرائيلية القائمة على شرعية الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح، كما هو الوجود الإسرائيلي ككل.

٥. إنه ما دامت التسوية النهائية بعيدة المنال، فإن على إسرائيل مواصلة عمليات الاستيطان بغرض تكريس الأمر الواقع، وخلق وجود إسرائيلي فعال في المناطق المحتلة من خلال السيطرة على اقتصاد المناطق المحتلة وربطه بإسرائيل والسيطرة على مصادر المياه وطرق المواصلات، وبالتالي خلق حالة من التداخل بين إسرائيل والمناطق المحتلة، مما يعوق إزالته بقرار سياسي نتيجة تغيير الحكومات الإسرائيلية.

٦. التركيز على أهمية المستوطنات في مشاريع التسوية الإسرائيلية، باعتبار أن المستوطنات قضية جوهرية وهامة ويصعب إزالتها أو تجميدها، وذلك بهدف تسجيل موقع تكتيكي، تريد إسرائيل إزالة الحصول مقابله على التنازلات من الطرف العربي بخصوص الحدود والأراضي ومصير الشعب الفلسطيني، ومحاولة خلق حالة من الإحباط واليأس لدى العرب مما يشجعهم على

السلام وتقديم التنازلات.

٧. المبالغة في إظهار حجم الاستيطان وفعاليته، بقصد خلـق قناعات لدى العالم بصعوبة التخلي عـن المسـتوطنات، ومحاولة إظهار عملية الاسـتيطان، كعمليـة حضـارية إنسانية تقوم على تعمير المنطقة واستصـلاح الأراضـي كما حصل في كل من أمريكا وأستراليا وغيرها

ب- الاستيطان في مشاريع التسوية:

يلاحظ المتتبع لمشاريع التسوية السياسية في المنطقـة، بأن هناك ترابطاً في حدود معينة بين عمليـات الاسـتيطان والمشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية، مما يعكس الاتجاه نحو تحول الاستيطان من قضـية هامشـية أفرزهـا الاحتلال الإسرائيلي إلى قضية مستقلة تدخل ضـمن بنـود التسوية واحتلالها المركز الأول في كثير من الحالات، فقـد وجد أن من بين ٦٧ مشروعاً للتسوية طرحت ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٨٩ من مختلف الأطراف، وجد بأن ٥٨% منها تعرضت لموضوع الاستيطان بصـورة مباشـرة وضـمت نصوصاً مختلفة بخصوص الاستيطان، وتزايدت النصـوص الخاصة بالاستيطان في فترة ما بعد سنة ١٩٨٢ حتى وصلت

إلى ٨٢% من المشاريع، وذلك نتيجة تزايد وتيرة الاستيطان وفعاليته، مما اضطر كافة الأطراف إلى اتخاذ مواقف حاسمة نحو هذه المسألة، وإدخالها ضمن مشاريعها.

ويلاحظ هنا، بأن النصوص الخاصة بالاسـتيطان فـي مشاريع التسوية السياسية خلال هذه الفترة، تراوحت ما بين رفض سياسة الاستيطان المطالبة بإزالة المستوطنات، وظهر ذلك جلياً في المشاريع العربية والسوفيتية، أمـا المشـاريع الأوروبية والأمم المتحدة، فقد قامت علـى عـدم الإقـرار بشرعية المستوطنات وترك الحكم على مصـيرها للقـانون الدولي، أما المشاريع الأمريكية، فقد طالبت بتجميد عمليـات الاستيطان مع ترك مصـير المسـتوطنات القائمـة لعمليـة التفاوض بين أطراف الصراع، أما الطرف الإسرائيلي فكان يصر على حق إسرائيل في إقامة المستوطنات سواء لأسباب عسكرة وأمنية وتاريخية ودينية، وإن كان هناك خلاف على عددها أو أماكن وجودها، والإصرار على رفض إزالة أيـة مستوطنات قائمة.

أما في الفترة منذ سنة ١٩٩٠ وحتـى اليـوم، والتـي شملت مجموعة من مشاريع التسوية واتفاقياتها مثل مـؤتمر

مدريد واتفاقية إسرائيل والاتفاقية الأردنية الإسرائيلية للسلام، وبعد ذلك مجموعة المبادرات الأمريكية والدولية الخاصة بتسوية الصراع، وتشمل تقرير ميتشل وتينت وخريطة الطريق، وسوف نبدأ أولاً بمناقشة:

إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي ١٩٩٣/٩/١٣ واتفاقية أوسلو، فقد نصت على تأجيل موضوع المستوطنات إلى الحل النهائي، وفي الوقت نفسه وافقت إسرائيل على تحويل بعض الصلاحيات إلى الفلسطينيين، لكن هذه الصلاحيات لم تشمل الأرض والاستيطان، وخلال الفترة الانتقالية وضعت المستوطنات تحت نظام قانوني وإداري مختلف، وأن سلطة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لن تشمل المستوطنات الإسرائيلية أو المستوطنين خلال هذه الفترة.

أما اتفاقية القاهرة الموقعة في ١٩٩٤/٥/٤ والاتفاق المرحلي أي إسرائيل (٢) الموقع في ٩/٢٨، والمسمى اتفاق طابا، فقد قسم الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها الأمنية حصراً في المنطقة (ج) والتي تشكل ٧٢% من

الضفة، وهي التي تشمل المستوطنات والقواعـد العسـكرية والأراضي الأميرية، وقد أكدت هذه الاتفاقيات على حمايـة المستوطنات وعدم إخلاء أية مسـتوطنات خـلال الخمـس سنوات التالية، واستثناء المستوطنات والمستوطنين من ولاية السلطة الفلسطينية مع التعهد بعدم إقامة مستوطنات جديدة.

أما المبادرات الأمريكية التي تلت اتفاقيات إسرائيل، فقد جاءت معبرة عن الموقف الأمريكي الذي يعتبـر موضـوع المستوطنات موضوعاً قابلاً للتفاوض مـع عـدم الإقـرار بشرعية المستوطنات، وفي الوقت نفسه لم تتخذ موقفاً حاسماً يطالب بإزالتها، وهي تعتبر أن إنشاء مزيد من المستوطنات لا يساعد عملية السلام، وإنما يشكل تعقيداً لعمليـة السـلام، ولذلك ربطت أمريكا مساعداتها المالية لإسرائيل وضـمانات القروض التي قدمتها منـذ سـنة ١٩٩١ لإسـرائيل، بعـدم استخدام هذه الأموال في بناء المستوطنات، ولكنهـا وافقـت على استمرار البناء في المستوطنات القائمة فيما سمي بالنمو الطبيعي للمستوطنات، ولم تعد الولايات المتحدة تعتبر التوسع الاستيطاني في القدس عملاً أحادي الجانب، ولم تمـانع فـي البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص.

وفي اتفاقية وأي ريفر فـي ١٩٩٨/١٠/٢٣، واتفاقيـة شرم الشيخ في ١٩٩٩/٩/٤، جاءت النصوص لتعالج مشكلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية والأمن ومكافحة الإرهـاب، ولم تتعرضا لمسألة الاستيطان والمستوطنات باعتبارهما من المسائل المتعلقة بأسس الحل النهائي، ولكن جاء نص يشـير إلى أن أياً من الفريقين، لن يبادر أو يقوم بأية خطـوة مـن شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للاتفـاق الانتقالي.

وحين استعراض المبادرات الأمريكية والدولية الأخيرة، يلاحظ بأن تقرير ميتشل نيسان ٢٠٠١ نص على، أن علـى الحكومة الإسرائيلية مسؤولية في إعادة بناء الثقة، وأنه مـن الصعب تكريس وقف العنف الفلسطيني الإسرائيلي مـا لـم تجمد الحكومة الإسرائيلية نشاطات البناء الاستيطاني كافـة، وأنه يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تفكر ملياً فـي أن المستوطنات إما أن تكون موضوعاً لمقايضات ذات قيمة في المفاوضات اللاحقة، أو تحـول اسـتفزازات محتملـة دون الشروع في أية مفاوضات مثمـرة، يجـب عـدم السـماح للنشاطات الاستيطانية بأن تحبط استعادة الهـدوء والعـودة

للمفاوضات.. تأتي معارضة دائمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن الاستيطان، ويقول العرب.. لا يوجد عقبة في وجه السلام أكبر من الاستيطان.

أما وثيقة تينت في ٢٠٠١/٦/١٤، فقد شملت خطوات أمنية تكتيكية لضمان تحقيق الأمن من أجل العودة لبدء المفاوضات، ولم تتعرض إلى أسس الحل، ولم يرد فيها إشارات إلى قضية المستوطنات.

أما خريطة الطريق ٢٠٠٣/٤/٣٠، فقد أشارت بصورة مباشرة لموضوع الاستيطان وقدمت تصوراً على مراحل بهذا الخصوص.

ففي المرحلة الأولى، طالبت إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل، وأن لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة بما في ذلك تسهيل نشاطات البناء الاستيطاني، وتحت عنوان المستوطنات جاء النص، بضرورة أن تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار ٢٠٠١، وأن تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية،

بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

أما في المرحلة الثانية، تقام دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وكجزء من هذه العملية تطبق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافي، بمـا فـي ذلـك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزأمن مع إقامة دولـة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

وفي المرحلة الثالثة، يعقد مؤتمر دولي يؤدي إلى حـل دائم لقضايا الوضع النهائي عام ٢٠٠٥ ، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات.

من خلال استعراض مواقف الأطراف الرئيسية للصراع العربي الإسرائيلي والأطراف الدولية، ومن خـلال تحليـل المبادرات التي طرحتها هذه الأطراف، يلاحظ بـأن هنـاك ترابطاً واضحاً بين النظرة للاستيطان وموضـوع التسـوية السياسية الذي يحدد مصير المناطق المحتلة وطبيعة السـيادة فيها. (انظر ملحق رقم (١))

ففي المشاريع العربية والإسرائيلية، كان هناك اتجاهـاً واضحاً نحو الربط المباشر بين مصـير المنـاطق المحتلـة والاستيطان، فالأطراف العربية تطالب بالانسحاب الإسرائيلي

الكامل من المناطق المحتلة، وهذا يعني بالضرورة زوال المستوطنات بصورة نهائية، ولذلك ركزت هذه الأطراف على عملية الانسحاب أكثر من وقف الاستيطان.

أما الجانب الإسرائيلي، فهو يرفض الانسحاب من المناطق المحتلة، ويعزز هذا الرفض بإقامة المستوطنات وتوسيعها لمنع الانسحاب الإسرائيلي، وإبقاء السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة.

ويركز الجانب الإسرائيلي على أهمية الاستيطان، ويتجاهل الحديث عن مصير المناطق المحتلة في محاولة لجذب الانتباه إلى مسألة الاستيطان على حساب الموضوع الأساسي، وهو الانسحاب الإسرائيلي .

أما الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، فقد أعطتا أهمية متساوية للاستيطان والسيادة على المناطق المحتلة، وربطتا ذلك بمستقبل التسوية في المنطقة.

أما الجانب الأمريكي، فيحاول وضع صياغة عامة للتسوية السياسية دون تحديد مواقف محددة تقوم في الأساس على التفاوض، ومحاولة عدم وضع قيود أمام ذلك بما في ذلك الاستيطان أو إقامة الدولة الفلسطينية .

الخلاصة

وفي الختام يمكن القول، بأن التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة سيبقى مرتبطاً إلى حد بعيد بمسألة الاستيطان، وأن أي تسوية سياسية دون حل فعال وجذري لمسألة الاستيطان، سيبقي مسألة السيادة في المناطق المحتلة عرضة للاستغلال من الجانب الإسرائيلي، والذي سيحاول استغلال الاستيطان للانتقاص من السيادة الفلسطينية على هذه المناطق، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن مسألة المستوطنات يمكن أن تستغل في أي وقت كذريعة للقيام بهجمات ضد السلطة الفلسطينية والسكان في المناطق المحتلة بحجة تعرض المستوطنات والمستوطنين للاعتداء، أو من أجل حماية المستوطنات وإبعاد التهديدات عن هذه المستوطنات وحركة المستوطنين.

وأخيراً نستنتج، أن عمليات الاستيطان قد بدأت كقضية هامشية في بداية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العربية عام ٦٧ وتعاظم دورها إلى أن شكلت قضية جوهرية تقرر مصير السلام والحرب، ويزداد الحديث عن المستوطنات كلما اقتربت المنطقة من الوصول إلى حلول سياسية، ولكن

دورها يبدأ بالتراجع في ظل اشتداد الصراع وتواصل العمليات العسكرية.

قائمة المراجع

١. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسـطين بـين النظريـة والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.

٢. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسـرائيلي، الجانـب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، المجلد الثالـث والعشرون، العدد الأول ١٩٩٥.

٣. نظام بركات، الترابط بين الاستيطان والسـيادة، مجلـة المسـتقبل العربي، عدد ١٥٥ شهر ١ لسنة ١٩٩٢.

٤. نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسـرائيلي، الجانـب العسكري، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربيـة، عـدد ٩٧ شهر مارس / آذار لسنة ١٩٩٩.

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المستوطنات الإسرائيلية فـي الأراضي العربية المحتلة واشنطن، ١٩٨٥.

٦. الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة العربيـة، نيويورك، ١٩٨٢.

٧. جيفرسون، مستقبل المستعمرات في الضـفة والقطـاع، مؤسسـة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦.

٨. جوزيـف الفيـر، المسـتوطنات والحـدود، مركـز الدراسـات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٦.

٩. الحانان أورن، دور الاستيطان وأهدافه الأمنيـة، ملـف خـاص،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

10. Donald S. Will, Zionist Settlements in Palestine, Studies, Spring 1982, No. 3.
11. Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel, London, The Royal Institute of International Affairs, 1993.
12. Ziva Flamhaft, Israel on the Road to Peace, West view Press, Oxford, 1996.
13. Husein Agha and Robert Malley, The Last Negotiation, Foreign Affairs, May / June 2002.

ملحق رقم (١)

المواقف الدولية من الاستيطان والسيادة من ١٩٦٧- ١٩٩٠

الأطراف المعنية	عدد المشاريع	السيادة	الاستيطان
الموقف العربي	١٠	ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع المناطق المحتلة، مع تأييد إقامة دولة فلسطينية فيها.	إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد ١٩٦٧.
الموقف الإسرائيلي	١٤	الفصل بين السيادة الإسرائيلية على الأراضي والسكان والتمسك بحق إسرائيل بالسيادة على المناطق المحتلة مع قبول حكم ذاتي لسكان هذه المناطق، وإدراكا منها لوجود مطالب أخرى. فإنها تقترح	حق إسرائيل في الاستيطان في المناطق المحتلة كافة. انطلاقا من اعتبارات أمنية ودينية.

		من أجل الاتفاق والسلام بقاء مسالة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.	
الموقف الأمريكي	٨	اعتماد حجم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل على مدى ما يتحقق من سلام، ولهذا فهي تعارض فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة وتعارض قيام دولة فلسطين مستقلة من جانب واحد.	تجميد المستوطنات القائمة ومعارضة بناء مستوطنات جديدة.لأن ذلك يضعف فرص الوصول إلى تسوية.
الموقف السوفياتي	٣	قيام دولة فلسطين مستقلة بما فيها القدس. وبحكم قانون السيادة تقرر طبيعة علاقاتها مع جيرانها. مع احتمال تكوين اتحاد كونفدرإلى، واعلان حدود بين إسرائيل وجيرانها العربي حدودا غير	ضرورة إزالة جميع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧.

	قابلة للمساس		
المستوطنات غير شرعية وفقا لمبادئ القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام.	ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.	٦	الموقف الأوروبي
إدانة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، ومعارضة إقامة المستوطنات لمخالفتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واعتبارها عقبة أمام تحقيق السلام.	احترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف باستقلالها السياسي وبحقها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.	١٠	موقف الأمم المتحدة
غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.	غالبا ما كانت تتبع مواقف الأطراف المباشرة.	١٠	الأطراف الأخرى

الملاحـق

أولاً: كلمات الافتتاح والختام:

- كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط
- كلمة راعي الندوة – الأمين العـام لجامعـة الـدول العربية
- كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمـة التحريـر الفلسطينية
- كلمة أمين عام المؤتمر القومي العربي
- كلمة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري

ثانياً: برنامج الندوة:

ثالثاً: قائمة المشاركين:

أولاً

كلمات الافتتاح

(١)

كلمة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

السيد/ جواد الحمد

بداية أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عمرو موسى على تفضـله برعاية هذه الندوة، ونرحب بمندوبه السيد علي خـريس، كما أشكر السيد فاروق القدومي لمشاركته جلسة الافتتاح بكلمة هامة في هذا الوقت الحرج، مرحبا بمندوبه السـيد عمر الشكعة، كما أشكر السيد معن بشـور أمـين عـام المؤتمر القومي العربي وبمندوبته الآنسة رحاب مكحـل لمشاركتها لنا هذا الافتتاح. ويسرني أن أتقـدم بالشـكر لضيوفنا الكرام من مصر ولبنان وفلسـطين، والترحيـب موصول إلى زملائنا وأصدقائنا من الأردن لحضـورهم

ومشاركتهم في أعمال هذه الندوة.

السادة والسيدات الحضور،

يسعدني أن أرحب بكم في صباح هذا اليوم الذي يـأتي في ظل ذكرى مذابح صبرا وشاتيلا التي خطط لهـا أرئيـل شارون بتعاون العملاء بين اللبنانيين عام ١٩٨٢، كما يأتي هذا اليوم ولا تزال الآلة الحربية الإسرائيلية تحرق كل ساعة زهرة من زهرات فلسطين بدخانها وقذائفها، في حين يقـف العالم مشدوها عاجزا وسط حيرة شديدة لا يحـرك سـاكنا لكبح جماح الوحشية والهمجية والإرهاب الإسرائيلي الـذي يجتاح الأرض المحتلة، فيقتل البشر من الأطفـال الرضـع حتى الشيوخ الكهول ويجرف الأراضـي ويسـتولي علـى الممتلكات ، ويبني جدارا عنصريا في الوقت الذي تطالب فيه الولايات المتحدة دول العالم الأخرى، بفتح الحدود والتخلـي عن سيادتها في عالم مفتوح في إطار العولمة، فيومنا هذا يوم تاريخي يشهد فترة تحول تاريخي إقليمي ودولي. ونحن اليوم إذ نفتتح هذه الندوة المخصصة لبحث موضـوع الاسـتيطان الذي كان دوما على جـدول التحـرك السياسـي العربـي والدولي، فيما تحول إلى مشـكلة محـدودة تفاوضـية بـين

الفلسطينيين والإسرائيليين منذ أسلو عام ١٩٩٣.

الأخوة والأخوات،،

لقد انعقد اتفاق الحكومات الإسـرائيلية اليمينيـة منهـا واليسارية علـى مصـادرة الأراضـي الفلسـطينية وبنـاء المستعمرات والمستوطنات اليهودية، وبميزانيات عالية مـن قبل كل الوزرات والإدارات المعنية في الكيان الإسـرائيلي، وعدته هذه الحكومات مسألة أمنية وحاجـة حيويـة للكيـان الإسرائيلي لا تقبل اليوم حتى التفاوض عليه مبدئيا. لقد مثلت عمليات الاستيطان اليهودي مظهرا مرافقا وعمليا من مظاهر الاحتلال منذ العـام ١٩٦٧، وحظيـت بالإدانـات الدوليـة المتواصلة دون أن تلقي إسرائيل لها بالا، وتطاول الاستيطان والتهويد حتى على الأماكن المقدسة في القدس والخليل، حتى شكل المستوطنون جالية كبيرة تنتشر في مختلف المناطق بين التجمعات السـكانية الفلسـطينية، وتحتـل أهـم المواقـع الاستراتيجية وتستهلك المياه الجوفية بشراهة علـى حسـاب المواطن الفلسطيني، كما شكلوا مجتمعا غريبـا كليـا عـن محيطهم، لتتحول هذه المستوطنات إلى قـلاع ومعسـكرات ومخازن أسلحة ونقـاط إرهـاب واعتـداء وهجـوم علـى

الفلسطينيين، ولتشكل تهديدا دائما للأمن والممتلكات. وهكـذا بلغ عدد المستوطنين أكثر مـن أربعمائـة ألـف مسـتوطن يسكنون حوالي ١٧٠ مستوطنة أو يزيد، موزعة على ثلاث كتل رئيسية في المرتفعـات الشـرقية عبـر وادي الأردن والمرتفعات الغربية بمحاذاة ما يسمى بالخط الأخضر وفـي منطقة القدس، ناهيك عن مستوطنات قطاع غزة والعديد من المناطق الأخرى.

الزملاء الكرام،،

برغم توقيع اتفاقات عدة للتسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي في ظل عملية سـلام دوليـة، إلا أن السـرطان الاستيطاني استمر يقطّع التواصـل الجغرافـي الفلسـطيني، ليشكل أمرا واقعا يفرضه على طاولة المفاوضات، وبـالرغم من كل الاتفاقات التفصيلية و الالتـزام الأمنـي الفلسـطيني الخطير والعالي المستوى، وعلى حساب العلاقات الداخليـة الفلسطينية، إلا أن اتفاق أوسلو من الصمود، كما لم تصـمد خريطة الطريق، ويبدو أنها في مرحلة الأفول بسـبب هـذه الأعمال العدوانية على الأراضـي والممتلكـات والسـكان، لصالح نقل الكتل البشرية اليهوديـة مـن دول العـالم إلـى

المناطق الفلسطينية في عملية إحلالية تؤكد عمليات التطهيـر العرقي، وبجدار يمثـل فلسـفة العنصـرية الصـهيونية ، وبإرهاب وخروقات لحقوق الإنسان تقارب أو تزيد على مـا اقترفته النازية حتى حسب أكثر المزاعم اليهودية تطرفا .

السادة الضيوف،،،

تشير الدراسات السياسية المختلفة لمشـروع الاسـتيطان اليهودي، أن ثمة معارضة دولية لإجراءات إسـرائيل بهـذا الشأن، وأن الولايات المتحدة وبرغم تحالفها مـع إسـرائيل، فهي لا تزال تعتبر النشاطات الاستيطانية عقبـة فـي وجـه السلام، ومع ذلك تصر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة علـى رفض إزالة المستوطنات، وتطرح بدلا من ذلك ضـمها إلـى الكيان الإسرائيلي في أي حل سياسي ولا سيما فـي منطقـة القدس، وذلك رغم تزايـد العـبء الأمنـي والمـادي لهـذه المستوطنات على كاهل الميزانية الصهيوني ورفاهية سـكان الكيان الإسرائيلي، ويعد هذا الموقف الإسرائيلي فـي رفـض مبدأ إزالة المستوطنات، سببا جوهريا دائما لتفجير الاستقرار والأمن حتى في ظل أي اتفاق سلام لا ينهي هذه المسألة.

لقد أدت الانتفاضة والمقاومة دوراً حيويـا فـي إثـارة

مشكلة المستوطنين في الشارع الإسرائيلي، بصفته مدخلاً لعدم الأمن والاستقرار وتبذير أموال الميزانية، وأشعرت اليهود في بقية أنحاء فلسطين أن أمنهم بات مهددا بسبب حفنة من اليهود المتطرفين المشعوذين المؤمنين بالخرافات، والذين يعيشون على دقات نواقيسها، وهم يعيثون فسادا في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأنهم يستهكلون ما يزيد على ٢٠ % من الميزانية السنوية للكيان الإسرائيلي في الجوانب المدنية والأمنية، وهو ما شجع أصواتا يهودية داخل الكيان الإسرائيلي لترتفع مؤخرا وتطالب بإزالة هذه المستوطنات.

من جهة أخرى، يؤمن الخبراء في شئون الاستيطان من العرب والفلسطينيين، أن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإحلال اليهود فيها بدلا من الفلسطينيين ، يمثل عملية تغيير تاريخي في الملكية والديموغرافيا، أي التغيير في الأرض والسكان، وهما من مقومات السيادة والدولة والوجود، يجري ذلك وأكثر من خمسة ملايين فلسطيني مشردين في الأرض لا يسمح لهم حتى بالعودة إلى ديارهم وبيوتهم ووطنهم ، ولذلك فإن إزالة الاستيطان من الضفة الغربية والقدس وغزة

هي مقدمة استراتيجية لدفع المشروع الصـهيوني التوسـعي العنصري إلى الحائط المسدود، وهي خطوة لا بد منها لقيـام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولذلك يفتـرض أن يكـون هـذا البرنامج من الأولويات السياسية في المرحلة القادمة.

السادة الخبراء والعلماء والسياسيين والمهتمين،،،

وانطلاقا من كل هذه الأسباب، ومن قناعة من مركـز دراسات الشرق الأوسط بأهمية تناول الموضوع فـي ظـل العنف والإرهاب الإسرائيلي، وبغية بيـان الخطـورة التـي تمثلها المستوطنات والمسـتوطنين علـى مسـتقبل الشـعب الفلسطيني ومشروع الدولة الفلسطينية مـن جهـة، وبيـان خروقات إسرائيل وتجاوزاتها على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، وأنها لا تبالي بإثـارة كـل عوامـل عـدم الاستقرار من جهة ثانية، ولخدمة صانع القرار الفلسـطيني والعربي في التعامل مع هذا الملف، كانت فكرة عقـد هـذه الندوة .

آملا أن تُظهر هذه الندوة عمق مخاطر الاستيطان علـى مستقبل الشعب الفلسطيني وكيانه السياسي على صعيد التواصل الجغرافي والديموغرافي، وعلى صعيد الأمن والاستقرار، وأن

تقدم المقترحات والتوصيات لصانع القرار حول المدى والهامش الذي يمكن التحرك فيه سياسيا بمثل هذا الموضوع، كما يتوقع أن تتوصل الندوة إلى دق ناقوس الخطر والإنذار، بأن المقاومة قد تستمر وبقوة ما دام الاستيطان قائما، وأن من يسعى لسـلام في المنطقة عليه إجبار الجانـب الإسـرائيلي علـى تحقيـق الانسحاب العسكري وإزالة المستوطنات.

ختاما، ثقة بموضوعيتكم وقدرتكم الفذة على استخلاص النتائج وتقديم الرؤى المستقبلية العملية، واهتمـامكم الأكيـد بدعم نضال الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه الوطنية بالعودة إلى وطنه المحرر، نتمنى أن تحقق الندوة أهدافها وتتوصـل إلى ما طمحت اليه، وأن تسهم فعلا فـي صـناعة القـرار العربي والفلسطيني إزاء هذا الموضوع الحيوي من مواضيع القضية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته

عمان - السبت - ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣

(٢)

كلمة أمين عام جامعة الدول العربية

معالي السيد/ عمرو موسى

السادة الحضور ،،،

إنه لمن دواعي سرورنا في أعمال هذه النـدوة الهامـة وقبول رعايتها ناقلاً للأخ/السيد جواد الحمد – مدير مركـز الدراسات الشرق الأوسط- تقـدير معـالي الأمـين العـام السيد/عمرو موسى، منتهزا هذه المناسبة لا نقل باسمه وباسم جامعة الدول العربية تحية الإعزاز والتقدير لـلأردن ملكـا وحكومة وشعبا على استضافة أعمال هذه الندوة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك فـلا يفـوتني أن أتوجـه بالشكر إلى السيد جواد الحمد رئيس المؤتمر ومدير مركـز دراسات الشرق الأوسط على حسن الأعداد والضيافة لأعمال هذه الندوة الهامة.

السادة الحضور ،،،

لقد مضى ما يزيد على ثلاثة عقـود علـى قـرارات

الشرعية الدولية الداعية لسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧، كما مضى ما يزيد علـى نصف قرن على قرارات شرعية أخـرى، تلـزم إسـرائيل بإعادة الشعب الفلسـطيني إلـى وطنـه واسـتعادة حقوقـه المشروعة. ومنذ تلك الحقبة وحتى اليوم تمـارس إسـرائيل سياسة إجرامية، وتوسعا لا مثيل له في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال زرع مستعمرات استيطانية في كل اتجـاه، بحركة تؤدي إلى السيطرة على مفاصـل الأرض، وتخلـق وقائع تمنع فيها أي تحقيق لما يصبو إليه الشعب الفلسـطيني المناضل، إن كان ذلك في التوسـع العمرانـي فـي المـدن والقرى، أو في الحيلولة دون تواصل لكيان فلسطيني سياسي على وحدة ترابية للدولة لمستقبلية طبقا للشـرعية الدوليـة، وكذلك خلق مشكلة سكانية على تلك الأرض كأمر واقع، قابل للمقايضة من خلال الحقوق الفلسطينية وانتقاصـها بانتهـاك فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنسـاني ومواثيـق الشرعية الدولية.

وإمعانا في الانتهاك الصريح للشرعية الدولية، فإن عدد مستوطني الوحدات الاستعمارية وصل إلى ما يزيـد علـى

مئتي ألف مستعمر استيطاني إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربي، [تقوم على ١٠٧% فقط من أراضى الضفة الغربية]، وقد وضعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي تحت تصرف هؤلاء ٤٢% من مجمل أراضى الضفة الغربية.

إن إسرائيل اتخذت إجراءات مرفوضة وغير قانونية من أجل نهب أرض ليست لها، ووضعها تحت تصرف الجيش والمستوطنين المستعمرين.

إن ممارسات إسرائيل انتهاك للقانون الدولي والمواثيق الدولية، مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحكم أفعال قوة الاحتلال في زمن الحرب والتي تمنع أيضاً عمليات الاستعمار في الأراضي المحتلة.

كما أن حشد اليهود من مختلف دول العالم في هجرة منظمة باسم الحرية في التنقل والسكن والإقامة وإسكانهم في أرض فلسطين، إنما هو منطق لا يستند إلى أي شرعية أو حق أو حرية إذ ليس من المعقول أن تقوم حرية على حساب حرية الآخرين أو أن تنشأ حقوق على انتهاك الحقوق للآخرين من تضييق وحصار وتشريد.

أيها السادة،،،

إن إسرائيل تبتدع في مطلع كل يوم جديـد ممارسـة جديدة من الاغتصاب والقهر والظلم. فها هو الجدار الفاصل وها هو مخطط النقاط، وكـأن قـاموس مصـطلحاتهم فـي الانتهاكات ممتد لا ينتهي.

إن السياسات الإجرامية الإسرائيلية والممارسات التـي تقع تحت طائلة جرائم الحرب، حتمـاً خاسـرة فـي نهايـة المطاف، إننا لن نقبل بأقل مـن زوال الاحـتلال، وعـودة الحقوق وتنفيذ إسرائيل لقرارات الشـرعية الدوليـة وعلـى رأسها الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلـى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وحـق العـودة الشـعب الفلسطيني إلى أرضه التي كرسها القرار الدولي رقم ١٩٤، وكما أكدتها مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢، إن جامعة الدول العربية كانت ومازالـت تَعـد قضية فلسطين هي القضية الأولى التي يجتمع عليهـا كـل العرب.

ومن هذا المنطلق يأتي الاهتمام البالغ الذي يوليه السـيد الأمين العام وكبار المسؤولين لكل القضايا المتعلقة بقضـية

فلسطين والصراع العربـي - الإسـرائيلي وعلـى كافـة الأصعدة الإقليمية والدولية.

إن مراكز البحث العربية والمنظمات غيـر الحكوميـة والدارسين والباحثين مدعوون الآن، وبكل إلحاح إلى بذل كل الجهود الممكنة في مساندة قضية فلسطين ودعمها بالدراسات والأبحاث والوثائق، حتى نـتمكن مـن مواجهـة المواقـف الإسرائيلية العدوانية، المدعومة من بعض قـوى المجتمـع الدولي، لأنه لا يمكن في منطقتنا العربيـة الوصـول إلـى الاستقرار، إلا بإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، وبذلك لن تتمكن إسـرائيل من فرض سلامها الذي يكرس الهيمنة والتوسع في المنطقـة ويجعل من الدول العربية كافة ضحايا لهذا السلام المزعوم.

أتمنى لأعمال الندوة كل النجاح والتوفيق

والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته،،،

(٣)

كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية

السيد/ فاروق القدومي

المقاومة الفلسطينية هي تلبية تاريخية لحماية الشعب الفلسطيني من الغزوة الصهيونية، وهي وجود وطني نقيض للكيان المغتصب الذي يتصف بصفات سطحية، والذي اتخذ مسوغات مزيفة لوجوده وشرعيته على الأرض الفلسطينية.

إن بروز المقاومة الفلسطينية قد عزز الهوية الوطنية والانتماء القومي العربي داخل إسرائيل، واتسع تعاطف شعوب العالم واعترافها بالشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الثابتة.

ولم يقتصر وجود المقاومة الفلسطينية واشتعالها على حماية الأرض والمقدسات الفلسطينية، بل اتسع ليسهم بشكل ملحوظ في حماية الأمن القومي والتراث العربي.

إن استمرار شعلة المقاومة الفلسـطينية سـيعجل فـي التضامن العربي وإزالة التناقضات بين الشعوب العربية التي خلفتها الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية، وهـذا مـا يجعل المكانة السياسية للأمن العربي تقوى وتصبح عنصـرا أساسيا في ردع القوى الخارجية ونفوذها السياسي، ومـا دام الوجود الصهيوني بأهدافه التوسعية مستمرا، فستبقى المقاومة الفلسطينية والعربية في المنـاطق التـي تخضـع لوجـود استيطاني أو استعماري مشتعلة، وسيزداد تأثيرها في تحقيق الإنجاز للأقطار الأخرى وتخليصها من السـطوة الأجنبيـة، وستزداد الرغبة والاستعداد لدى الشعوب العربية في الـدافع نحو التضامن والوحدة.

إن هذه التصورات تتطابق مع المسار التاريخي التـي تبدو مظاهره بالرغم من الأحداث العصيبة التي مـرت بهـا المنطقة، والخلافات العربية التي أدت إلى نزاعـات بينيـة، وإذا أردنا تعريف الاستيطان الصهيوني، لا بد أن نعود إلى الماضي لنرى ما جرى في التاريخ من هجرات اسـتيطانية استبدالت شعبا بشعب آخر، واستولت على أرضه وثرواتهـا وسامت السكان الأصليين سوء العذاب، ولا يختلف الاستعمار

الاستيطاني الصهيوني عما قام به المستوطنون في أمريكا والجزائر بشعوب هذه البلدان التي استعمروها.

إن الاستعمار الاستيطاني يعبر عن هجرة متواصلة لكتلة بشرية من أماكنها إلى مكان آخر، حيث تقوم هذه الجماعة البشرية أما بطرد السكان الأصليين أو استبعادهم فيزداد إنكارهم لحقوق هؤلاء السكان حدة وعنفا إلى حد أعمال القتل فيهم بعد استلاب أرضهم، وتدمير جميع مظاهر الحياة فيها.

ولا عجب، فإن الاستيطان الصهيوني لا يختلف عن ذلك الوصف للاستعمار الاستيطاني، فقد أنكر الصهاينة تاريخ الفلسطينيين الذي امتد آلاف السنين وهم يعيشون في بلادهم الأصلية "فلسطين"، فقد حاول المهاجرون الصهاينة أن يسجلوا الأرض باسمهم، ويبدلوا أسماء المدن والقرى والمواقع الأثرية فيها بأسماء أخرى، إنهم يحاولون نزع الحقبة الزمنية الطويلة بما فيها من حضارة وتراث عبر التاريخ، بزعمهم أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون، وأن تاريخ هذه البلاد قد توقف عن سبيهم ورحيلهم عنها في الزمن القديم، وادعوا أن التاريخ لم يستأنف مساره إلا عندما

عادوا إليها في العصر الحديث، ويرون أن هذه الأرض التي يستوطنونها لهم وليس لدولتهم حدود واضحة، غيـر آبهـين باغتصابهم لحقوق السكان الأصليين واستلابهم لأرضهم التي ورثوها عن آبائهم منذ آلاف السنين.

إن أسطورة الاستيطان الصهيوني هي أسطورة التوسع في الدرجة الأولى، فإسرائيل ليس لها حدود واضحة، فالعهد القـديم يحتـوي أكثـر مـن خريطـة لأرض إسـرائيل، والمستوطنون الصهاينة يطلقون على أنفسهم مصطلح الرواد الأوائل. وهم يعرفون أن الأرض الفلسطينية التي انتقلوا إليها مأهولة بسكانها الأصليين الفلسطينيين منذ آلاف السنين، وقد نزلوا فيها فترة قصيرة من الـزمن فوجـدوا فيهـا شـعبا وحضارة، ولم يمكثوا فيها إلا سنوات قليلة وجرى نقلهم من خلال سبيهم مرتين، ولكن الدعاية الصهيونية تحاول تهميش شعبنا وتقليل عدده ووصفه بالمتخلف، وادعوا أنه يفتقر إلـى المهارات والعلوم والحضارة، وادعوا أن الفلسطينيين ما هـم إلا قبائل بدو رحل لا يستقرون في مكان، ويهملون ثـرواتهم الطبيعية الكامنة في الأرض، وأنهم شعب بـلا تـاريخ وأن وجودهم كان عرضياً في هذه الحياة، وإن وجودهم على هذه

الأرض العذراء يشكل مشكلة، وقد كثر حديثهم عن فلسطين بوصفها أرضا مهملة، كل ذلك من أجل تأكيد حـق اليهـود المطلق في فلسطين وحقهم في العودة إليها.

حاولت الحركة الصهيونية وضع حل نهـائي للكثافـة السكانية الفلسطينية، فقامت عند قيام إسرائيل بعمليات القتـل والإبادة الجماعية، مثلما تم في (دير ياسين، كفر قاسم) لقـد اختارت الحركة الصهيونية فلسطين بقعة لتوطين اليهود فيها بسبب موقعها الاستراتيجي الذي قررتها لجنة كامبل بنرمان (رئيس وزراء بريطانيا) عـام ١٩٠٧، بعـد سـنتين مـن الدراسة، مع أن فلسطين لا تملك ثروات طبيعية مثل البلدان الأخرى، وليس لها رقعة أرض واسعة، ولم تكن في ثـراء أوغندا وخصوبتها التي وقع الاختيار عليها في بادئ الأمـر لتكون الوطن اليهودي ثم عـدل عنهـا، فموقـع فلسـطين الاسترانجي قرب قناة السويس الهامة، وعلى مفرق المشرق والمغرب العربي، جعلهـا ضـحية مباشـرة للاغتصـاب الاستعماري الغربي الصهيوني، وقد سبق لنابليون أن قـال: "أن من يسيطر في المعركة على تقاطع الأرض، يصبح سيد الأرض".

و لا شك أن موقع فلسطين المميز، إذ تطل على البحر المتوسط وعلى قناة السويس وتقع على نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا، قد آثار أطماع الغرب، وذلك جعلها قاعدة لخدمـة مصالح الاستعمار، وليفرض إرادته وهمينته عليها، ولـذا لا يمكن النظر إلى الدولة الصهيونية، إلا باعتبارهـا معسـكراً كبيراً يخضع للاعتبارات العسـكرية الإسـتراتيجية ولـيس لاعتبارات اقتصادية، بل هو بمثابة قاعدة لتـوفير الحمايـة العسكرية ولنهب الثروات العربية في البلاد المجاورة، ولذلك جاء بناء المستوطنات في أماكن يسهل الدفاع عنها، مثل قمم التلال والهضاب وعلى مشارف الوديان والممرات، ولـيس عجيبا ولا صدفة أن تكون أول مستوطنة يهودية في فلسطين عام ١٩٨٦، قد أقيمت على جبل الكرمل المشرف على حيفا، كما أنشئت معظم المستوطنات في عهد الانتداب البريطـاني على مفارق الطرق وعلى المرتفعات المشرفة على أمـاكن التجمعات العربية في المدن والقرى، وعلى الطريق بين يافا والقدس ولا عجب إن قلنا، بأن العسكريين البريطانيين هـم الذين اختاروا أماكن المستوطنات الأولى، وقد قال إيغال ألون "إن المواقع الدقيقة للمباني والمنشآت في كل مستوطنة جديدة

كانت تقرر اختيارها هيئة أركان الهاغاناة من أجـل تـأمين الترتيب الأفضل للهجوم والدفاع، فكل مسـتعمرة صـممت لتكون قلعة حصينة قادرة على الدفاع عـن نفسـها وعـن المستعمرات المجاورة لها".

وكانت هناك مسـتوطنات زراعيـة، إلا أن الزراعـة الاستيطانية لا علاقة لها بالاستثمار الاقتصادي، فالموقع ليس بخصب التربة، وهو عنصر الاختيـار المطلـوب لخدمـة الأغراض العسكرية.

إن العرب يملكون ماهية حضـارية أصـلية وثـروات طبيعية وفيرة، وتاريخاً مشرفاً وهم أمة طموحة، فلا بد لهـا أن تتغلب على كل التحديات الخارجية مهما كبرت أو امتدت على صفحة الوطن العربي، وسينحصر المد الصهيوني خلال فترة قصيرة من الزمن، وتبدو ملامح ذلك في عجز إسرائيل عن وقف الانتفاضة الفلسـطينية أو إخمادهـا، والاسـتنجاد المستمر بالدول التي أنشأتها.

لقد انحسر المد الصهيوني واستنفذ الكثير من قوته حتى المستوطنين، وهذا يعني وقف الهجرة اليهودية وبدء الهجرة العكسية وزوال الجيل الأول، وميل الأجيال الشابة للهـروب

من الواقع الإسرائيلي والفرار من الجيش واضمحلال البنيان الاقتصادي وضعف الأحزاب السياسية التي أسهمت في بناء إسرائيل، كل هذه الظواهر تبشرنا بمسـتقبل واعـد، فعلينـا الصمود والمثابرة والصبر لوقف المد الصهيوني.

(٤)

كلمة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي

السيد/ معن بشور

لا بد من كلمة شكر وتقدير لمركز دراسـات الشـرق الأوسط ولمديره العام الصديق جواد الحمد على هذه النـدوة التي يشير عنوانها "**الاستيطان اليهودي وأثره على مسـتقبل الشعب الفلسطيني**" إلى أن هذا المركـز مـا زال يواصـل الاهتمام بالهموم الحقيقية، والأوجاع الفعلية، التي تحس بهـا أمتنا عموما، وشعبنا المناضل فـي فلسـطين علـى وجـه الخصوص .

وإذا كانت الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة، والمحـاور التي سيتركز حولها النقاش، ستتناول بحث هـذا الموضـوع الهام من زواياه التاريخية والفلسفية والاستراتيجية والقانونية والسياسية والعسـكرية، والتـدقيق فـي آثـار الاسـتيطان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، فإنني أتمنى في الوقـت ذاته أن يمتد النقاش ليتناول أثر هذا الاستيطان على الشـعب

الإسرائيلي على المدى المتوسط والبعيد، بل أثره في إطلاق تحولات نوعية على الكيان الصهيوني، كما على المشـروع الصهيوني بأسره.

ففي المستوطنات التي أشدد على تسميتها بالمستعمرات، يتقاطع السياسي مع الأيديولوجي، كما الأمني مع العقائـدي، فلا يتضح ما إذا تم إنشاء هذه المستعمرات لغرض سياسـي أو أمني، أو أنه قد حصل استجابة لنداء عقائـدي ودينـي، وأين تنتهي السياسة في هذه المستعمرات وأين تبدأ الخرافـة الدينية؟ وإذا كان الأمر متصلا فعلا بنداء تـوراتي، فلمـاذا جرى تفكيك مستعمرات في سيناء، بل لماذا يبدي حكام تـل أبيب، بين الحين والآخر، ولو للاستهلاك الإعلامي استعداداً سياسيا لتفكيك مستعمرات أخرى في الضفة والقطاع؟

إن هذا التداخل بين السياسي والعقائـدي فـي قضـية الاستيطان، يعود بنا إلى نشـأة الاسـتيطان نفسـه، فـأول المستعمرات التي أنشئت في فلسـطين إنمـا شـيدت قبيـل المؤتمر الصهيوني الأول عـام ١٨٩٧، أي أن الاسـتيطان سبق المؤتمر الصهيوني، والحركة الصهيونية، مما يشير إلى اتصاله بمشروع الاستعمار الأوروبي نفسه الذي أراد إقامـة

حاجز بشري معاد بين مشرق الأمة ومغربها، وهـو الأمـر الذي ينطبق على الحركة الصهيونية، التي رغم كل المظاهر العقائدية والدعاوى الدينية التي تسعى للظهور بها إنما هـي في النهاية امتداد إقليمي لظاهرة استعمارية عالمية، ما لبـث أن تطور دوره ومهماته بتطور الظاهرة الاستعمارية القديمة إلى الظاهرة الإمبريالية الجديدة.

فإشكالية الاستيطان هذه، تخفـي فـي عمقهـا جملـة إشكاليات أخرى تتصل بجوهر المشروع الصهيوني بتجلياته العملية.

فالمستعمرات التي أنشئت أساسا لتكون حزاما أمنيا للكيان الصهيوني، وألسنة بشرية عدوانية داخل التجمعات الفلسطينية، تحولت مع الانتفاضة إلى عبء على الأمن القـومي، وباتـت تحتاج إلى جيش نظامي لحمايتها بدلا من أن تكـون قلاعـا متقدمة لحماية هذا الجيش.

وفي الوقت الذي قامت فيه أكذوبة المسـتعمرات علـى ركائز دينية وعقائدية، فإن نسبة الهروب الواسعة من هـذه المستعمرات بفضل الانتفاضة والمقاومة جاءت لتكشف حجم هذه الأكذوبة، وتؤكد أن مرتادي هـذه المسـتعمرات إنمـا

يفعلون ذلك بسبب امتيازات يحصلون عليها، وغنائم يحظون بها أساسا.

بل إن هذه الامتيازات أخذت تتحول هي الأخرى إلـى عبء اقتصادي ومالي على ميزانية الحكومـة الصـهيونية تختلف حولها الأحزاب والكتل، تمامـا كمـا باتـت عبئـا اجتماعيا يعمق مناحي التفسخ الذي بدأ يتعاظم داخل النسـيج الاجتماعي الصهيوني.

وإذا كانت هذه المستعمرات تشويها تاريخيا وجغرافيـا في جسد فلسطين الموحدة والمستقلة، فإنها قـد نقلـت هـذا التشويه من مستوى الجماعة إلى مستوى الفرد، ومن مستوى الدولة إلى مستوى الإنسان.

إن الاستيطان بهذا المعنى ليس مجـرد اعتـداء علـى حقوق الإنسان الفلسطيني في أرضه وممتلكاته ودياره، بـل هو أيضا اعتداء على الإنسان اليهودي ذاته لأنه بإجباره على اغتصاب أرض لا يملكها، ومنزل يخص إنسان آخرا، إنمـا يفقده بذلك إنسانيته ويحوله إلى وحش مسـلوب مـن كـل الخصائص البشرية وإلى مخلوق خال من كل القيم الإنسانية.

وقد يستخدم اليوم مثل هذا الإنسان المشوه لذبح الشعب

الفلسطيني وارتكاب الجرائم والمجازر بحقه، لكن التجـارب البشرية علمتنا أن مثل هذه المخلوقات سرعان ما ترتد على مجتمعاتها، فتدك ركائزها من داخلها.

إن التكوين النفسي والاجتماعي لمثل هؤلاء المستعمرين يحولهم قنبلة موقوتة في مجتمعاتهم، إذ يشعرون أنهم يشكلون الخط الأمامي للدفاع عن هذه المجتمعـات، وبالتـالي فهـم أصحاب الحق في نيل الحظوة الكبرى فيها، وإلا فهم أدوات التوتر والتفجير بين مواطنيهم.

وبالإضافة إلى العـبء الأمنـي والسياسـي والمـالي والاجتماعي الذي باتت تشكله المسـتعمرات علـى الكيـان الصهيوني، فإنها تشكل كذلك عبئا دبلوماسيا وإعلاميا متزايدا على صورة هذا الكيان أمام المجتمع الدولي بما فـي ذلـك الدول الشديدة الالتصاق بالنفوذ الصهيوني.

فأحد أبرز المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأمريكيـة طالب أخيرا تل أبيب بإزالة معظم المستوطنات، وحين سارع السيناتور ليبرمان للرد عليه آملاً بكسب تأييـد الأصـوات اليهودية في معركة الرئاسة، جـاءت المفاجـأة فـي مقـال افتتاحي لصحيفة نيويور تايمز قالت" إننا نعارض بشدة مـا

يقوله السيناتور ليبرمان، فإنهـاء الاسـتيطان فـي الأرض المحتلة هو أمر جوهري وأساسي لبقاء الدولة اليهودية، فعلى إسرائيل أن تبدأ بأعداد خطة للخروج من الضـفة الغربيـة وغزة لا لإفساح المجال لقيام دولة فلسطينية قابلـة للحيـاة، ومتصلة الأركان فحسب، بل لحماية مستقبل الدولة اليهوديـة نفسها".

وبهذا المعنى فإن التركيز الفلسطيني والعربـي علـى قضية المستعمرات، إعلاميا وديبلوماسيا وسياسيا، من شـأنه أن يحول هذا الخنجر الموجه إلى قلب فلسطين باتجاه نحـر العدو نفسه.

وبهذا المعنى أيضا، تكتسب ندوتكم اليوم هـذه الأبعـاد الهامة في معركة التحرير والاسـتقلال والعـودة والدولـة المستقلة التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني.

أيها الأخوة المشاركون ،

لقد أردت عبر هذه الأفكار، أن نفتح نقاشا من نوع آخر حول آثار هذه الظاهرة الاستعمارية الخطيرة وهو نقـاش لا نريد له إطلاقا أن يقودنا إلى اطمئنان كـاذب أو اسـترخاء مضلل ينتظر انهيار العدو بفعل تناقضاته الداخلية، بقدر مـا

يسعى إلى استكشاف سبل جديدة، ووسائل إضـافية، تعمـق حاجتنا إلى المقاومة لا لمواجهة المحتل فقط، بل للتعجيل في تفجير تناقضاته من الداخل.

فكما تثير المقاومة المتصاعدة اليوم في العراق جملة من التناقضات في أوساط إدارة الاحتلال الأمريكي، وفي أوساط المتعاونين معها، فإنني اعتقد أن الانتفاضة والمقاومـة فـي فلسطين تشكلان اليوم أقصر الطرق وأسلمها لا لوضع حـد لظاهرة الاستيطان الاستعماري فحسب، بـل لنقـل آثارهـا السلبية إلى داخل المجتمع الصهيوني.

وإذا كانت الصهيونية ليست سوى الاستيطان العنصري بالمفهوم العقائدي السياسي، فإن الاستيطان العنصـري هـو الصهيونية بتجلياتها الميدانية والعملية، وكلاهما يواجه اليـوم مأزقا مصيرياً خطيرا، لخصه رئيس الكنيسـت الصـهيوني السابق، وعضو الكنيست الحالي ابراهام بورغ فـي مقالـة نشرت أخيرا في "الهيرالد تريبيون" حين قال : "يبدو أن ألفي عام من صراع البقاء لليهود، قـد أديـا إلـى قيـام دولـة المستوطنات التي تدار من شلة لا أخلاقيـة مـن منتهكـي القوانين والفاسدين الـذي لا يصـغون لا لمـواطنيهم ولا

لاعدائهم. إن دولة تنقصها العدالة لا يمكن أن تعيش، ويومـا بعد يوم يزداد عدد الإسرائيليين الذين يدركون هـذا الأمـر، خصوصا عندما يسألون أولادهم أين يتوقعـون أن يعيشـوا خلال ٢٥ سنة. الصادقون من هؤلاء الأولاد يقرون، فيمـا أهلهم مصابون بالذهول، بأنهم لا يعرفون، أن العد العكسـي للمجتمع الإسرائيلي قد بدأ".

مجددا كل الشكر لمركز الدراسـات الشـرق الأوسـط ولمنظمي هذه الندوة الهامة وللمشاركين فيها.

(٥)

فلسفة الاستيطان في المشروع الصهيوني

الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيري

الاستيطان هو جوهر الفكر الصهيوني، كما أن عمليتي رصد وتصنيف التجمع الصهيوني التي تمت إلى الآن لم تكن موفقة، فالرصد من ناحية عملية كان مجرد تلقي ومراكمـة للمعلومات، على اعتبار أن المراكمة وحدها سـتؤدي إلـى تكوين معرفة، أما المشكلة الأخرى في التصـنيف، فكانـت باعتبار الدولة الصهيونية دولة يهودية والتعامل معها علـى هذا الأساس .

والاستعمار في صيغته الحديثة يبرز مشكلة الأقليـات، والتي تمثل حقيقة تصدير المجتمعـات الغربيـة لمشـاكلها بالشكل الاستعماري، فإسرائيل هي حالة لتصـدير مشـكلة اليهود في أوربا على شكل استعمار استيطاني إحلالي.

وهنا لابد أن يشار إلى أن أساس التعامل مع الصهاينة، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هذا البعـد المتعلـق بقضـية

الإحلالية الممثلة بالاستيطان، دون النظر إلى أن هذه دولـة ذات طابع ديني يهودي مقبول. الطـابع اليهـودي للدولـة الصهيونية يعني بالضرورة النزاع على الأحقيـة التاريخيـة لليهود في فلسطين، بـل يجـب التعامـل مـع المشـروع الصهيوني، على أنه امتدادا للمشروع الاستعماري الغربي .

إن العلاقـة بـين إسـرائيل (الدولـة الام) والجيـوب الاستيطانية (في الضفة الغربية وغزة) هي علاقة تعاقديـة، وبالتالي فإن استمرارية المقاومة وظهـور الكلفـة الحقيقيـة والفعلية للاستيطان ستنحو بهذه الجيوب الاستيطانية باتجـاه الدولة الأم.

وبالعودة إلى السياق التاريخي، فإن الاستيطان كان يأخذ البعد الاعتباري، وذلك لسهولة الدفاع عنها، وتوفير خطـوط المواصلات مع أوربا في مناطق ساحلية معتدلة، ولذلك كان لا بد من الإشارة إلى دور الأسطورة التوراتية في العمليـة الاستيطانية للمشروع الصهيوني، وهذه الأسطورة كانت على الدوام أساسا للفكر الاستعماري الإحلالي، وتمثـل بالنسـبة للمستوطنين الإحساس بالذات ، كما أنه يجب الإشـارة إلـى معتقدات أخرى للاستيطان مثل التطور والتفوق التكنولوجي

الذي يمكن من هزيمة الآخر، فالبعد القانوني المتمثـل فـي قانون العودة في الدولة الصهيونية ويمثـل جـوهر الفكـر الصهيوني الاستعماري الإحلالي، وأخيرا أشير إلى الهاجس الأمني الذي يمثله الاستيطان بناء على اعتبـارات متعلقـة بشرعية الوجود الاستيطاني أمام السكان الأصليين

أما بالنسبة لتكوين المجتمعات الاستيطانية، فلابـد مـن الإشارة إلى أن جميع الجيوب الاستيطانية يأخذ الاقتصاد فيها شكلا جماعيا، وهذا الإجراء يمثل حقيقـة حالـة عسـكرية اجتماعية فعلية – وليس اشتراكية كما يدعى الصهاينة – مـا يمكن هذه المجتمعات الاستيطانية من إشباع حاجتهـا إلـى الدفاع عن الذات .

وهنا يجدر التأكيد على قضية أن إسرائيل عمليا، ما هي إلا دولة إحلال استعماري استيطاني، وهذا مـا يجـب أن يفهمه جميع الأطراف، وعلى كافة المستويات بمن فيهم أفراد اليمين المسيحي الصهيوني.

ويتعين تعزيز النظرة الإسلامية التي تدعم المقاومة ضد إسرائيل بصفتها دول ظالمة، تعمل ضمن مشروع إحـلال استعماري وليس بوصفها دولة يهودية؛ لأن الإسلام يحتـرم

أعضاء كافة الديانات، وللإسلام قيمته الأساسية هي العـدل وأساسه الفكـر الإسـلامي، ومناهضـة الظلـم، فـنحن – المسلمين- لا نحارب اليهود لأنهـم يهـود وكلنـا نحـارب الصهاينة استناداً إلى حقيقة كونهم يمثلون استعمارا إحلاليـاً ظالما، وكونهم غزاة محتلين .

الكلمة الختامية والتوصيات

ها نحن قد أنجزنا ما بدأ صباح اليوم، ناقشت الندوة مشكلة الاستيطان اليهودي في فلسطين بأبعاده الأيديولوجية والتاريخية، كما تناولت واقع المشكلة ومخاطرها، وتعمقت من خلال الندوة خطورة الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني، ودولته المستقلة، وبرز بوضوح أن الأمن والسلام في المنطقة يتأثران بذات المسألة، حيث بينت الحوارات والأبحاث، أنه من غير الممكن إيجاد استقرار سياسي وأمني في المنطقة إذا بقي الاستيطان، وأن ذلك يعد شرطاً لازماً ، ولذلك لا يتوقع لخريطة الطريق أن تجد طريقها إلى التطبيق العملي لأسباب عديدة من بينها عدم معالجتها لمشكلة الاستيطان، وأنه بات واجباً ربط حق العودة وإزالة الاستيطان بأي تحرك سياسي عربي وفلسطيني.

وقد أوصى المشاركون بالندوة:

١. اعتبار الاستيطان اليهودي مشكلة استراتيجية في الصراع، وأن إزالته شرط لازم لأي استقرار.

٢. دعا المشاركون إلى عدم استخدام مصطلحات العدو

بخصوص الاستيطان السياسـي الأمنـي أو الكتلـي والمعزول، أو الرسمي وغير الرسـمي، ولا القبـول بمصطلح الوقت بديلاً للإزالة بل مقدمة له.

٣. دعا المشاركون إلى أعداد برامج تلفزيونية وإعلاميـة واسعة النطاق موجهة للعالم الغربي، لبيـان مخـاطر الاستيطان وعدم إنسانيته، وأنه يمثل انتهاكـاً لحقـوق الإنسان ومصدراً يهدد الأمن والمقـدرات الوطنيـة، ونمو المجتمع واقتصاده.

٤. حيا المشـاركون الـدور البطـولي لأبنـاء الشـعب الفلسطيني في نضالهم ضد الاستيطان وضد الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر المشاركون أن مقاومة الاحـتلال ومواجهة عدوان الاستيطان والمستوطنين على السكان والأرض والممتلكات مقاومة مشروعة، وطالبوا العالم بدعمها حتى زوال الاحتلال.

٥. طالب المشاركون جامعة الدول العربية برعاية مؤتمر دولي يعقد في أوروبا، لتنوير الرأي العام الأوروبـي وصـانع القـرار الأوروبـي بمخـاطر الاسـتيطان وانعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة

والعالم، وأنه مبرر مشروع للمقاومة التـي يخوضـها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

٦. أكد المشاركون، أن مقاومة الاستيطان يستلزم نجاحها تشجيع وتطبيق حق العودة لأبناء الشعب الفلسـطيني، وعبر المشاركون عن أملهم أن تخدم هذه التوصـيات والأبحاث التي قدمت في المـؤتمر قضـايا الشـعب الفلسطيني وطموحاته والتي يعد مقاومة الاستيطان أحد أبرز عناوينها.

ثانياً

برنامج الندوة

٧لسة الافتتاح - كلمة رئيس الندوة الأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط - كلمة سعادة الأستاذ معن بشور، أمين عام المؤتمر القومي العربي - كلمة سعادة الأستاذ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية - كلمة راعي الندوة معالي الأستاذ عمرو موسـى، أمين عام جامعة الدول العربية	-٩,٣٠ ١٠,١٥
استراحة شاي	-١٠,١٥ ١٠,٣٠
الجلسة الأولى الاستيطان الصهيوني... فلسفته وتطبيقاته العملية والمواقف تجاهه رئيس الجلسة: أ.د. علي محافظة - **فلسفة الاستيطان في المشروع الصهيوني** أ.د. عبد الوهاب المسيري / مصر	-١٠,٣٠ ١٢,٣٠

	- **تاريخ الاستيطان في فلسطين ومراحله الزمنية** أ.عبد الرحمن أبو عرفة / فلسطين د. وليد العريض / الأردن - **المواقف العربية والدولية من الاستيطان** أ.د. عبد الفتاح الرشدان / الأردن - **حوار ونقاش**
١٢,٣٠- ١٢,٤٥	استراحة شاي
١٢,٤٥- ١٤,١٥	الجلسة الثانية الاستيطان في البرنامج الإسرائيلي رئيس الجلسة: م. عزام الهنيدي - **الأهمية الاستراتيجية للمستوطنات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض** أ. خليل التفكجي / فلسطين - **التصورات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان** أ. حسن أيوب / فلسطين أ.د. حسن عبد القادر / الأردن - **مناقشة وحوار**

استراحة	-١٤,١٥ ١٧,٠٠
الجلسة الثالثة الشعب الفلسطيني والاستيطان اليهودي رئيس الجلسة: د. عبد ا كنعان - **الآثار السلبية للمستوطنات على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة** أ. وجيه أبو ظريفة / فلسطين - **إشكاليات الاستيطان الإسرائيلي في الأماكن المقدسة (القدس، الخليل)** م. رائف نجم / الأردن أ. فرج شلهوب / الأردن - **مناقشة وحوار**	-١٧,٠٠ ١٨,٤٥
استراحة شاي	-١٨,٤٥ ١٩,٠٠
الجلسة الرابعة الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان رئيس الجلسة: أ. عبد الكريم أبو الهيجاء	

- **البعد القانوني للمسـتوطنات فـي الاتفاقيـات والقوانين الدولية** أ.د. موسى الدويك / فلسطين د. محمد الموسى / الأردن - **فرص الحرب والسلام في ظل الاستيطان** أ.د. نظام بركات / الأردن - **مناقشة وحوار**	
الجلسة الختامية	٢٠,٣٠- ٢٠,٤٥

ثالثاً

تعريف بالسادة المشاركين في الندوة*

أولاً: المشركون في حفل الافتتاح

الاســم	الصفة
الأستاذ جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط، رئيس الندوة
معالي الأستاذ عمرو موسى	أمين عام جامعة الدول العربية، راعي الندوة
الأستاذ فاروق القدومي	رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية
الأستاذ معن بشور	أمين عام المؤتمر القومي العربي

* الأسماء حسب الترتيب الهجائي.

ثانياً: تعريف رؤساء الجلسات

الاســم	الصفة
الأستاذ عبد الكريم أبو الهيجاء	مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية
الدكتور عبد ا كنعان	أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس
المهندس عزام الهنيدي	عضو مجلس النواب الأردني
الأستاذ الدكتور علي محافظة	رئيس الجامعة اليرموك سابقاً، وأستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية

ثالثاً: تعريف الباحثين

الاســم	الصفة
الأستاذ حسن أيوب	عضو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية
الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر	أستاذ الجغرافيا في الجامعة الأردنية
الأستاذ خليل التفكجي	عضو الوفد الفلسطيني للمرحلة النهائية (للقدس، والمستوطنات، والحدود، ومدير

	دائرة الخرائط والمساحة في بيت الشرق
المهندس رائف نجم	الرئيس الأسبق للجنة الملكية لإعمار الأقصى
الأستاذ عبد الرحمن أبو عرفة	مدير الملتقى الفكري العربي في القدس
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان	عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة مؤتة، وأستاذ العلوم السياسية فيها
الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري	أستاذ الأدب الإنجليزي في جامعة عين شمس، والباحث المتخصص في الشؤون الصهيونية
الأستاذ فرج شلهوب	مدير تحرير صحيفة السبيل، متخصص في الشؤون الفلسطينية
الدكتور محمد الموسى	أستاذ القانون في جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني
الأستاذ الدكتور موسى الدويك	أستاذ القانون الدولي في جامعة القدس
الأستاذ الدكتور نظام بركات	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك
الأستاذ وجيه أبو ظريفة	مدير لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان في قطاع غزة، وعضو السكرتاريا العليا للجان مواجهة الاستيطان

	في القطاع
الدكتور وليد العريض	أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك